

٣ قضايا استراتيجية
وجهات نظر إسرائيلية

العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة وحروب إسرائيل في العقد الأخير

دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليّين كبار

إشراف وتحرير: أحمد خليفة
إعداد: رندة حيدر



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي: ٢٢٣٠ ١١٠٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩-١-٠٠٩٦١. فاكس: ٨١٤١٩٣ -١-٠٠٩٦١
هاتف/فاكس: ٨٦٨٣٨٧ -١-٠٠٩٦١
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http: //www.palestine-studies.org

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O. Box: 11-7164
Postal Code: 1107 2230
Beirut - Lebanon
Tel.: 00961-1-804959. Fax: 00961-1-814193
Tel. & Fax: 00961-1-868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http: //www.palestine-studies.org

صدر من هذه السلسلة:

١ - «المشروع النووي الإيراني: الرؤية الإسرائيلية لأبعاده وأشكال مواجهته».

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

إعداد: رندة حيدر

٢ - «الصناعات الأمنية الإسرائيلية: الوظيفة الاستراتيجية والاقتصادية».

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

إعداد: رندة حيدر

يسرّ مؤسسة الدراسات الفلسطينية
أن تعرب عن بالغ تقديرها وشكرها
للمهندس عبد الله يبرودي
على تقديمه منحة عن روح والده
المرحوم حسن يبرودي
أتاحت إصدار هذا الكتاب

قضايا استراتيجية
وجهات نظر إسرائيلية
(٣)

العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير

دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

إشراف وتحرير: أحمد خليفة
إعداد: رندة حيدر





مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

Al-ʻaqīdah al-amnīyah al-isrāʼīlīyah wa-ḥurūb Isrāʼil fī al-ʻaqd al-akhīr
Dirāsāt li-jinirālāt wa-bāḥithīn isrāʼīlīyīn kibār
Ishrāf wa-taḥrīr: Aḥmad Khalīfeh
Iʻdād: Randah Ḥaydar

The Israeli Security Doctrine and Israel's Wars in the Last Decade
Studies by Senior Israeli Generals and Researchers
Edited by: Ahmad Khalifeh
Compiled by: Randa Haidar

ISBN 978-614-448-007-6

الطبعة الأولى - بيروت
تموز/يوليو ٢٠١٥

المحتويات

تقـديـم

يتضمن هذا الكتاب دراسات ومقالات تعالج الشؤون الأمنية والاستراتيجية الإسـرائيلية، بقلـم جنرالات وباحثيـن كبار وكتّـاب مختصين بالشـؤون الأمنية، وعلى دراية واسعة بماجريات حروب إسرائيلية ونتائجها في العقد الأخير.

وقـد نُشـر معظـم هـذه الدراسـات والمقـالات فـي نشـرة «مختـارات من الصحف العبرية» التي تصدرها مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية، والتي تُعنى هيئة تحريرهـا بتتبـع مـا يصدر عن مراكز الدراسـات الإسـرائيلية المختصة بالشـؤون الأمنية والاسـتراتيجية، وما يُنشـر في الصحافة الإسرائيلية، في مختلف الشؤون، بما فيها الأمنية.

قامـت محررة النشـرة رندة حيدر بتتبع حركة النشـر وشـاركت فـي اختيار الدراسات والمقالات، وفي ترجمة جزء منها، وبإعداد المادة للنشر في الكتاب. كما شـاركت في الترجمة يولا البطل ونسـرين ناضر، وأشرف أحمد خليفة على عملية الاختيار، وقام بمراجعة الترجمات وتحريرها.

هيئة تحرير «مختارات من الصحف العبرية»

مقدّمة

أحمد خليفة

تعالج الدراسات والمقالات المتضمنة في هذا الكتاب موضوعات أمنية واستراتيجية، نخص بالذكر منها ثلاثة موضوعات رئيسية متداخلة فيما بينها تداخلاً وثيقاً، وهي: العقيدة الأمنية الإسرائيلية؛ حروب الجيش الإسرائيلي ضد لبنان وغزة في العقد الأخير؛ الأخطار والتحديات الراهنة التي تواجهها إسرائيل.

نخصص الجزء الأول من هذه المقدمة لعرض موجز للعقيدة الأمنية، مستخلص من الدراسات والمقالات المتضمنة في الكتاب، يحدونا على ذلك الرغبة في إطلاع القارئ على نشأة العقيدة الأمنية ومرتكزاتها الأساسية، وظروف النشأة، وما طرأ عليها من تطورات وتعديلات بفعل عوامل متعددة سيرد ذكرها، وما آل إليه شأنها في السنوات الأخيرة، وهو ما يجده القارئ متفرقاً في الدراسات والمقالات، ونجمعه تسهيلاً له بشكل مترابط. العرض موجز، وأحياناً من دون شرح كاف، وهذا نتركه للدراسات والمقالات نفسها.

أمّا الجزء الثاني فنخصصه للإشارة إلى أهم ما تشتمل عليه الدراسات والمقالات من نقاط وموضوعات.

أولاً: العقيدة الأمنية

المرتكزات الأساسية: تعود نشأة العقيدة الأمنية إلى أوائل خمسينيات القرن الماضي، وكان مَنْ وضع أسسها رئيس أول حكومة إسرائيلية ووزير الدفاع فيها، دافيد بن - غوريون. أمّا المرتكزات الأساسية فهي:

- تعزيز قوة الردع.

- في حال فشلها ونشوب الحرب، نقل المعركة في أقرب وقت ممكن إلى أرض العدو وإنهاؤها بسرعة.
- تدمير قوات العدو المسلحة ومعداتها.
- احتلال مناطق والبقاء فيها حتى تحقيق مكاسب سياسية.
- هجوم استباقي أو حرب وقائية في حال التأكد من نشوء خطر جسيم ماثل، أو محتمل مستقبلاً.
- سلاح نووي كملاذ أخير.

وعلى صعيد بنية الجيش:

- جيش نظامي محترف صغير، وقوات احتياط كبيرة تشمل جنود الخدمة العسكرية الإجبارية والمسرَّحين من الجيش النظامي.
- قوات جوية متفوقة على الأسلحة الجوية العربية مجتمعة.
- قوات مدرعة متفوقة.
- أجهزة استخبارات عالية الكفاءة (جيلبير، ص ٤٤).

معطيات النشأة: يُرجع المؤرخ العسكري يوآف جيلبير العوامل التي أمْلت أسس العقيدة الأمنية إلى المعطيات الجيو- سياسية التي كانت قائمة في أواخر حرب ١٩٤٨ والموارد المتاحة للدولة، ويوجزها كما يلي:

- حدود من الصعب جداً، بل من شبه المستحيل، الدفاع عنها.
- وجود معظم السكان والمرافق الحيوية في مرمى مدفعية العدو.
- محدودية الموارد المالية والبشرية (جيلبير، ص ٤٣، ٤٤).

تغير المعطيات: بمرور الوقت تغيرت المعطيات الجيو- سياسية تغيراً جذرياً:

- منحت احتلالات حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إسرائيل العمق الاستراتيجي الذي كانت تفتقر إليه لدى إقامتها، وأزالت معاهدتا السلام مع مصر والأردن الخطر من ناحيتيهما.

- تعاظمت الموارد البشرية والمالية بفعل الهجرة والزيادة السكانية الطبيعية، من جهة، وكذلك المعونات المالية (والتسليحية) الضخمة من الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ويهود العالم، والنمو الاقتصادي، من جهة أُخرى.

ومع ذلك، ظلت هذه العقيدة مسيطرة، بحذافيرها، على تفكير القادة العسكريين والسياسيين، وخاض الجيش معظم حروبه على هَدْيها.

هذا لا يعني أنه لم يكن هناك شعور ملح بضرورة تطويرها وتحديثها في ضوء التغيرات المذكورة، وأيضاً في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي، وخصوصاً في مجالات الصناعة الحربية ومنظومات الأسلحة، والخبرة المكتسبة من الحروب التي خيضت، والمعرفة النظرية المستمدة من الدورات الكثيرة التي التحق بها كبار الضباط في الخارج، والتعاون العسكري والمناورات المشتركة مع قوات دول عظمى.

ويدل على هذا الشعور الملحّ محاولتان جرتا لتطوير العقيدة الأمنية: جرت الأولى بمبادرة من وزير الدفاع السابق إسحاق مردخاي، الذي شكل في سنة ١٩٩٨ ورشة عمل ضمت مسؤولين أمنيين وسياسيين وخبراء بالشؤون الأمنية، وجُمعت استنتاجاتها في خمسة مجلدات لم تُعرض على الوزارة الأمنية المصغرة، وأُهملت. والمحاولة الثانية جرت بمبادرة من الوزير السابق دان ميريدور، الذي شكل في سنة ٢٠٠٦ لجنة أوكل إليها النظر في تعديل العقيدة الأمنية، وشارك في أعمالها قائد الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، وباحثون أكاديميون، ومسؤولون كبار من وزارة الخارجية والصناعات الحربية، وصدرت عنها توصيات قُدمت إلى وزير الدفاع شاؤول موفاز الذي تبناها بكاملها وعرضها في سنة ٢٠٠٨ على اللجنة الوزارية الأمنية – السياسية، لكنها لم تُقرّ، ولم تُعتمد كعقيدة أمنية لدولة إسرائيل (أليكس مينتس وشاؤول شاي، ص ٣٠).

حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

اختلف الأمر جداً بعد هذه الحرب ضد حزب الله في لبنان. فبعد أن كان

الإهمال نصيب الدعوات إلى تحديث العقيدة الأمنية، صار التحديث بعدها الهم الرئيسي للقيادات الأمنية والسياسية.

فما الذي جرى في هذه الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي، في رأي الخبراء، على هدي العقيدة الأمنية التقليدية التي نستحضر في الذهن مرتكزاتها الأساسية (نقل المعركة إلى أرض العدو؛ تدمير قواته وأسلحتها ومعداتها؛ إنهاء المعركة بسرعة؛ احتلال أراضٍ والبقاء فيها لتحقيق مكاسب سياسية)، ونصف ما جرى فعلاً.

بإيجاز، جرى التالي:

- سيطر الطيران الإسرائيلي على سماء لبنان، وألحق دماراً هائلاً بقرى الجنوب، وكبّد سكانها خسائر بشرية كبيرة بين شهيد وجريح، وهجّر مئات الآلاف منهم، وأباد الضاحية الجنوبية في بيروت، معقل حزب الله ومقر قيادته، عن بكرة أبيها، وقصف هنا وهناك في لبنان أهدافاً مدنية وبنى تحتية. وعلى الرغم من كل هذا، فإنه لم يرهب قيادة حزب الله ومقاتليه، ولم ينجح في القضاء على هذه القيادة أو إفقادها القدرة على إدارة المعركة، أو في تدمير سلاحها الرئيسي (الصواريخ)، أو حتى في حماية القوات البرية التي دخلت لبنان.
- لم تنجح القوات البرية في نقل المعركة إلى أرض العدو، وإنما تعرضت لخسائر فادحة في الأرواح والمعدات. ودُمّر عدد كبير من دبابات ميركافا، فخر الصناعة الإسرائيلية، والتي كان يُعتقد أنها عصية على أسلحة حزب الله.
- لم تتمكن القوات المعتدية من إنهاء القتال بسرعة، وإنما استمر ٣٣ يوماً، وظل مستعراً في شريط حدودي ضيق حتى انتهاء الحرب، وفشلت هذه القوات في احتلال أي أراض.
- لكن الأهم والأخطر من هذا كله كان تعرّض الجبهة الداخلية المدنية الإسرائيلية، لأول مرة في تاريخ الحروب العربية – الإسرائيلية، لقصف

مكثف بالصواريخ (بمعدل ١٠٠ – ١٥٠ صاروخاً يومياً) استمر طوال أيام الحرب، وشل الحياة في شمال البلد، وأوقع خسائر بشرية ومادية لا يستهان بها، وأرعب السكان ودفعهم إلى الهروب إلى مناطق لم يستهدفها القصف، أو النزول إلى الملاجئ والبقاء فيها.

- جراء كل ما سبق، وهنا أيضاً لأول مرة في تاريخ الحروب العربية – الإسرائيلية، كانت إسرائيل هي التي استعجلت وقف القتال خوفاً من تكبد مزيد من الخسائر، وطلبت من حلفائها الدوليين التدخل لوقفه، بلا شروط ومن دون تحقيق أي مكاسب سياسية (القرار ١٧٠١، بما تضمنه من مكاسب وهمية، هو في الأساس من صنع الولايات المتحدة وحلفائها اللبنانيين).

المحصلة: هزيمة نكراء للجيش الإسرائيلي، وصدمة زعزعت أركان المؤسستين السياسية والأمنية، وأطاحت بقادة عسكريين وسياسيين كبار، وأفقدت العقيدة الأمنية حصانتها، وأطلقت جدلاً صاخباً واسع النطاق تناول الفرضيات الأساسية لهذه العقيدة التي خيضت الحرب على هَدْيها بالنقد والتشكيك، كما تناول أداء القيادتين العسكرية والسياسية بالنقد والتجريح، وأسفر، بين أمور أُخرى، عن إدراك لا لبس فيه أن العدو الذي تواجهه إسرائيل مختلف جداً عن العدو التقليدي المتمثل في الجيوش العربية، وأن التعامل معه بنجاح يستوجب إعادة نظر جدية في العقيدة الأمنية التقليدية والخطط العسكرية والأهداف التي يجب أن يُطمح إلى تحقيقها.

انصرف جلّ الاهتمام في الجدل إلى الجبهة الداخلية، وخطر الصواريخ، وأداء القوات البرية، وهو ما سنوجه نحن أيضاً هنا اهتمامنا إليه.

الجبهة الداخلية: اتضح خلال الحرب أن الجبهة المدنية كانت تفتقر من جميع النواحي إلى القدرة على التعامل مع خطر الصواريخ، وأن العقيدة الأمنية، التي هي أساساً عقيدة هجومية، خالية تقريباً، على صعيدي المفاهيم والوسائل، من مقومات الدفاع عن هذه الجبهة. وربما كان السبب هو الاعتقاد المتجذر لدى

القيادة العسكرية أن القتال عندما ينشب سيدور في الجبهات الحدودية، أو في أراضي العدو، بعيداً عن الجبهة الداخلية، وأن سلاح الطيران قادر على حمايتها. وقد عبر الجنرال (احتياط) متان فلنائي، خلال يوم دراسي عُقد في معهد أبحاث الأمن القومي لمناقشة موضوع الجبهة الداخلية بتاريخ ٦/٨/ ٢٠١٢، عن ذلك بشكل غير مباشر بقوله: «كان الجيش حكيماً في حرصه على أن تدور الحروب دائماً في الجبهة العسكرية، أي في جبهات بعيدة. هذه الأيام ولّت.»

«هذه الأيام» ولّت فعلاً. ولم تكن الجبهة الداخلية في حرب تموز/ يوليو بمنأى عن نيران الحرب، ولن تكون كذلك بمنأى عنها في أي حرب مستقبلية، بل قد تكون هي الساحة الرئيسية، وربما الساحة الوحيدة التي سيستهدفها العدو، وصارت حمايتها همّاً رئيسياً للحكومة وقيادة الجيش. ونجم عن ذلك، على صعيد المفاهيم، إدخال مكوّن (عنصر) الدفاع إلى مكوّنات العقيدة الأمنية، وأيضاً جملة من الإجراءات التنظيمية والإدارية الخاصة بالجبهة الداخلية من أجل إعدادها لمواجهة خطر الصواريخ.

مكوّن الدفاع: يشتمل مكوّن الدفاع على مفهومين أو مصطلحين درج استخدامهما في النقاش على ألسنة المسؤولين والخبراء الإسرائيليين، وهما: الدفاع السلبي (Passive Defence) والدفاع الفعال (Active Defence).

الدفاع السلبي: يشرح حيليك سوفير، الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي، في دراسته المعنونة «مبادئ الدفاع السلبي في مواجهة التهديدات على الجبهة الداخلية»، هذا المفهوم/ المصطلح المتداول في إسرائيل، ويؤكد أنه في حقيقة الأمر ما يسمى في أنحاء العالم «الدفاع المدني» (Civil Defence or Civil Protection)، ويشمل الهيئات والجهات والترتيبات الإدارية والوسائل المُعَدّة لمواجهة الكوارث الطبيعية وأخطار الحروب، ويتضمن توعية المواطنين وإرشادهم إلى كيفية التصرف حين سماع صفارات الإنذار في أوقات الحرب واقتراب الصواريخ من أماكن وجودهم، وإلى ما ينبغي لهم عمله في الأوقات

العادية من تهيئة ملاجئ وغرف حصينة في المنازل وما يمكن اتخاذه من احتياطات.

وعلى الصعيد العملي، بُذل مجهود كبير لتنظيم العمل، فاستُحدثت حقيبة وزارية للإشراف والتنسيق بين مختلف الجهات والهيئات، ووزعت المسؤوليات والأدوار على المعنيين، وأُجريت مناورات عديدة للتدريب والاختبار، إلخ.*

إلاّ إن هناك بعداً في مفهوم «الدفاع السلبي» المتداول في إسرائيل لا يستوعبه مصطلح «الدفاع المدني»، وتُعزى إليه أهمية كبرى، وهو حماية الأماكن الاستراتيجية والقواعد العسكرية والمرافق الحيوية التي يجب إدخالها في الحسبان لدى تعريف الجبهة الداخلية.

الدفاع الفعال: يقوم هذا المفهوم على اعتراض الصواريخ والقذائف الصاروخية بواسطة منظومات القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى، والعصا السحرية لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى، وحيتس ٢ وحيتس ٣ لاعتراض الصواريخ البالستية. وتتميز منظومة القبة الحديدية بقدرتها على تحديد مكان سقوط الصاروخ المهاجم بدقة عالية، وبتقدير إن كان آيلاً إلى السقوط في منطقة مكشوفة، أو في منطقة مبنية أو آهلة، وبناء على ذلك يُتخذ القرار باعتراضه، أو بإهمال التصدي له (شابير، ص ١٢٨).

وقامت إسرائيل، ولا تزال تقوم، بتصنيع هذه المنظومات بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية وبدعم سخي منها يقدَّر بمليارات الدولارات.

أداء القوات البرية: أمّا فيما يتعلق بأداء القوات البرية في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والذي اعتُبر من أهم المآخذ على إدارة القيادة العسكرية للحرب والاستراتيجيا التي اعتمدتها، فقد أُرجع السبب فيه إلى الثقة المفرطة بقدرة سلاح الطيران على حسم المعركة، والاستخفاف بدور القوات البرية التي اكتُشف خلال

* حيليك سوفير، «مبادئ الدفاع السلبي في مواجهة التهديدات على الجبهة الداخلية»، في: «الفسيفساء المعقدة للجبهة المدنية في إسرائيل»، تحرير مئير ألرن وأليكس ألتشولر، مذكرة رقم ١٢٠ (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، تموز/ يوليو ٢٠١٢)، ص ٤٧ - ٥٢.

الحرب أنها كانت شبه مُهمَلة، وزُجّت في المعركة من دون أن تكون مهيأة أو مجهزة أو مدربة جيداً، الأمر الذي تسبب بإخفاقها إخفاقاً مريعاً وتكبدها خسائر فادحة.

بعد الحرب أُعيد الاعتبار إلى أهمية دور القوات البرية، وأُعيد تنظيمها وتأهيلها لخوض الحروب المستقبلية، من خلال تدريبات مكثفة ومناورات تلاحقت بوتيرة سريعة، كما جرى تسليحها جيداً، وأُدخلت على دبابة ميركافا تحسينات زُعم أنها جعلتها أكثر مناعة.

عقيدة الضاحية: بعد سنتين على حرب تموز/ يوليو، كشف غادي آيزنكوت، رئيس الأركان الحالي ورئيس شعبة العمليات خلال الحرب، النقاب عن مفهوم استراتيجي/ قتالي تبلور في أعقاب الحرب، وتُرجم إلى خطة عسكرية أقرتها القيادة السياسية الأمنية العليا للتطبيق في حال نشوب حرب مستقبلية. وقد شرح هذا المفهوم في وقت متزامن تقريباً ثلاثة من القادة العسكريين: غادي آيزنكوت نفسه في مقابلة صحافية أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٣/ ١٠/ ٢٠٠٨)، وغبريئيل سيبوني، العقيد (احتياط) والباحث في معهد أبحاث الأمن القومي، واللواء (احتياط) غيورا آيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي.

ونكتفي هنا باقتباسات موجزة كافية مبدئياً لإعطاء فكرة واضحة عن المقصود بهذا المفهوم.

يشرح آيزنكوت المفهوم قائلاً:

- «أنا أسمي ذلك 'عقيدة الضاحية'. إن ما حدث في الضاحية الجنوبية في بيروت، خلال حرب لبنان الثانية في سنة ٢٠٠٦ هو ما سيحدث في أي قرية [لبنانية] يتم منها إطلاق النار على إسرائيل. سنفعّل ضدها قوة غير متكافئة (Disproportionate) وستتسبب بضرر ودمار بالغين.
- «هذه ليست توصية. إنها خطة، وقد تم إقرارها.

- «يجب أن يتم حسم الحرب المقبلة، في حال اندلاعها، بسرعة وقوة ومن دون أي اعتبار للرأي العام العالمي.
- «في سورية يدركون جيداً أننا نعرف كيف نفعل بهم ما فعلناه في الضاحية. إن كل ما قلته.... ينطبق أكثر على دولة تملك مراكز قوة.
- «إن كل قرية من هذه القرى الشيعية هو موقع عسكري لديه قيادة.... ومركز اتصالات. هناك عشرات الصواريخ المخبأة في البيوت والأقبية والعليّات.»

ويطلق آيزنكوت على القرى الشيعية الـ ١٦٠ الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني، وعلى عشرات القرى والبلدات إلى الشمال منه، تسمية «قرى صواريخ أرض – أرض».

ويضفي غابي سيبوني مزيداً من الوضوح على المفهوم/ الخطة بقوله إنه «يجب التركيز على ضرب مصادر القوة بدلاً من مطاردة كل مطلق للصواريخ. ويجب أن يكون العنوان الذي سيُنزَل به العقاب هو الجهات المقررة وصاحبة القوة:

«في سورية العنوان واضح – الجيش، والدولة، والنظام السوري.

«في لبنان – يجب ضرب مكونات القدرة العسكرية لمنظمة حزب الله، لكن إلى جانب ذلك يجب ضرب المصالح الاقتصادية، ومراكز القوة المدنية التي تستند المنظمة إليها. علاوة على ذلك، كلما تعمق الارتباط بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، فإن جزءاً من البنى التحتية.... [في لبنان] سيكون عرضة للاستهداف.» ويضيف سيبوني أن هذه المقاربة ستطبق أيضاً على غزة.*

أمّا غيورا آيلاند، فلا يُخفي شيئاً، إذ قال:

«لقد فشلت دولة إسرائيل في حرب لبنان الثانية لأنها حاربت العدو غير الصحيح. لقد حاربنا حزب الله بدلاً من الدولة اللبنانية.... هناك طريقة واحدة لمنع نشوب حرب لبنان الثالثة وللانتصار فيها إذا نشبت.... وهي أن نوضح

* «مباط عال»، العدد ٧٤ (١/ ١٠/ ٢٠٠٨).

للدول الصديقة للبنان، وعن طريقها للحكومة اللبنانية والشعب اللبناني، أن الحرب المقبلة ستكون بين إسرائيل ولبنان. إن حرباً كهذه ستؤدي إلى تصفية الجيش اللبناني وتعريض السكان لمعاناة شديدة.

«إن إلحاق ضربة قوية بلبنان وتدمير بيوت وبنى تحتية ومعاناة مئات الآلاف من الأشخاص هي الأمور الوحيدة التي يمكن أن يكون لها التأثير الأكبر في سلوك حزب الله.»*

بعد هذا العرض الموجز لما أعقب حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ من تحفظات إزاء العقيدة الأمنية التقليدية، ومن جدل وإضافات إليها، قد يخطر بالبال السؤال التالي: هل نجم عن ذلك عقيدة أمنية جديدة، قد لا تكون بالضرورة متناقضة كلياً مع العقيدة القديمة، لكنها أشمل وأقدر على التعامل مع تحديات وأخطار الواقع الراهن المختلف جذرياً عن واقع خمسينيات القرن الماضي، والذي وُلدت العقيدة القديمة من رحمه؟ سنرى ذلك لاحقاً.

الحروب على غزة

أعقب حربَ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ثلاث حروب شنتها إسرائيل على غزة: عملية «الرصاص المصهور» (أواخر سنة ٢٠٠٨ - أوائل سنة ٢٠٠٩)؛ عملية «عمود سحاب» (٢٠١٢)؛ عملية «الجرف الصامد» (٢٠١٤). وقد كبدت هذه الحروب المقاومة الفلسطينية، كوادر وأسلحة، خسائر لا يُستهان بها، وألحقت بالسكان المدنيين خسائر بشرية ومادية مروعة، لكنها من حيث الهدف الرئيسي والتهديد الأهم الذي يُقلق إسرائيل وتخشاه، فشلت فشلاً ذريعاً، وهو ما يفسر اضطرارها إلى تكرار الحرب مرة بعد أُخرى على فترات متقاربة (٣ حروب خلال ستة أعوام).

ما يعنينا هنا في الأساس فيما يتعلق بهذه الحروب هو ما له صلة مباشرة بالعقيدة الأمنية الإسرائيلية؛ أي الأهداف والاستراتيجيا والنتيجة، وهل نجم عنها

* «عدكان استراتيجي»، المجلد ١١، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

أي جديد يستحق الذكر.

لكن قبل الخوض في ذلك نود الإشارة إلى قرار سياسي وثلاثة مفاهيم/ مصطلحات أمنية ذات صلة بالعقيدة القتالية، من شأنها أن تساعد على فهم ماجريات الأمور، وهي: «كيّ الوعي»، و«جزّ العشب»، و«نهج هنيبعل».

القرار السياسي: تخضع قرارات القيادة العسكرية الإسرائيلية وخططها فيما يتعلق بأهداف الحروب على غزة والاستراتيجيات المترتبة على ذلك، لقيد أساسي هو القرار السياسي بالاكتفاء بإضعاف «حماس» وعدم القضاء عليها نهائياً، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها صعوبة المهمة ومخاطرها والخسائر الكبيرة التي سيتعرض لها الجيش الإسرائيلي في حال إقدامه على ذلك، والرغبة في إدامة الانقسام الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، والخشية من نشوء حالتي فوضى وفراغ من المؤكد أن منظمات أشد تطرفاً وخطراً على أمن إسرائيل ستملأهما، الأمر الذي سيضطر الجيش الإسرائيلي إلى إعادة احتلال قطاع غزة بأسره وتحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه، وهو ما لا ترغب فيه.

وفي تعقيب الجنرال (احتياط) يعقوب عميدرور، وهو رئيس سابق لدائرة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، على مغزى هذا القرار، وعلى خلفية رفض المجلس الوزاري الأمني المصغر إعادة احتلال قطاع غزة على الرغم من مطالبة الوزير نفتالي بينت (رئيس حزب البيت اليهودي)، وأفيغدور ليبرمان (رئيس حزب إسرائيل بيتنا) بذلك، كتب التالي: «يستطيع أيٌّ كان أن يرى أنه من أجل تجنب الاستعداد لمواجهة مستقبلية.... كان يجب إدارة العملية الأخيرة [ʻالجرف الصامدʼ] بطريقة مختلفة. وكان ينبغي للجيش الإسرائيلي إعادة احتلال القطاع، أو على الأقل مدينة غزة ومحيطها المباشر، وأن يدفع الثمن الذي ينطوي عليه هذا الاحتلال من أجل ʻتنظيفʼ المدينة. وكان على إسرائيل أن تكون قادرة على التضحية بمزيد من الجنود [الذين خسرتهم في العملية]، وعلى قتل مزيد من الفلسطينيين، بمن فيهم مدنيون كثيرون. سيكون الاحتلال سريعاً، لكن عملية التنظيف كانت ستستمر شهوراً. والدمار الذي

كان سيخلّفه القتال.... سيكون هائلاً، وأعظم كثيراً من الدمار الذي تعرّض له الفلسطينيون [في عملية 'الجرف الصامد'] (وهو لم يكن قليلاً قط). وأخيراً، كانت إسرائيل ستصبح هي الجهة الوحيدة الملزمة قانونياً بضمان إعادة الإعمار، وإعادة تأهيل غزة وسكانها.

«وفي اللحظة التي قررت إسرائيل عدم دفع الثمن الذي ينطوي عليه هذا كله، صار من الواضح أنه من المستحيل كسر إرادة 'حماس' وتصميمها على القتال، والحؤول دون بقائها ممسكة بزمام السلطة بعد انتهاء العملية.»*

«كيّ الوعي»: ظهر هذا المفهوم/ المصطلح في إبان انتفاضة الأقصى التي أعقبت فشل محادثات كامب ديفيد/ طابا في العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وكان مَنْ ابتدعه موشيه يعلون، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، ومفاده توجيه ضربات ساحقة إلى المقاومة المسلحة والسكان المدنيين على حد سواء، لجعلهما يدركان أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، وأن المقاومة عبث ولا فائدة منها وعواقبها وخيمة عليهما. وقد طبق الجيش الإسرائيلي هذا المفهوم في حملة «السور الواقي» في سنة ٢٠٠٢، عندما اجتاح الضفة الغربية وقتل واعتقل العديد من المقاومين، وصادر كثيراً من الأسلحة، ودمر مقار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وحاصر المقاطعة في رام الله، حيث كان يقيم ياسر عرفات ودمرها، وارتكب جرائم حرب، وخصوصاً في مخيم جنين.

كان هذا المفهوم حاضراً في حروب إسرائيل الثلاث على غزة، وكان سنده النظري حاضراً هذه المرة بوضوح شديد في «عقيدة الضاحية» التي سبق أن شُرحت. ولم يتورع الجيش الإسرائيلي عن تطبيقها بقسوة ووحشية مفرطة، فقد استهدف المقاومة وكوادرها وأسلحتها بآلاف الطلعات الجوية وآلاف أطنان المتفجرات، وألحق دماراً واسعاً بالأحياء السكنية، والبنى التحتية المدنية، والمقار الرسمية، والمؤسسات الخدماتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات

* المصدر: يعقوب عميدرور، «يجب أن نكون مستعدين»، مركز بيغن – السادات، الورقة رقم ٢٧١، ١٥/٩/٢٠١٤.

ودور رعاية الأيتام والمسنين، وأوقع آلاف الضحايا من المدنيين بين شهداء وجرحى، ودمر آلاف المساكن وشرد ساكنيها، وما زال ضحايا الحرب الأخيرة (عملية «الجرف الصامد») يقيمون في العراء.

ثم ماذا؟ لا المقاومة انهارت، ولا الصواريخ المنهالة على إسرائيل توقفت، ولا السكان تحطمت معنوياتهم، أو انفضّوا عن المقاومة، ولا الوعي «انكوى»، وها هي إسرائيل تستعد لحرب رابعة.

«جزّ العشب» (Grass Mowing): ومفاد هذا المفهوم، باختصار شديد، تكرار الحرب كلما بدا أن «العشب»؛ أي قدرات المقاومة القتالية، وبصورة خاصة ترسانتها الصاروخية، نمت وزادت عن الحد الذي يمكن التغاضي عنه.

«نهج هنيبعل»: هو الاسم الرمزي (الكود) لنهج أقره الجيش الإسرائيلي في أواسط الثمانينيات وظل سرّاً وانكشف في الحرب الأخيرة على غزة. ومفاده أنه في حال خطف جندي يجب أن يبادر القائد المحلي، مهما تكن رتبته، إلى العمل فوراً، وبكل وسيلة ممكنة، على إحباط العملية، بالتعرض للخاطفين، ولو أدى الأمر إلى إصابة الجندي المخطوف. وقد أشار الجنرال (احتياط) شلومو غازيت، في مقالة نشرها في «هآرتس» (١٢/ ٨/ ٢٠١٤)، إلى أن هذا النهج طُبق في إطار العدوان الأخير على غزة، عندما اختُطفت جثة ملازم إسرائيلي قُتل في اشتباك مع المقاومة في منطقة رفح في ١/ ٨/ ٢٠١٤، ورداً على ذلك أطلق الجيش نيراناً كثيفة أدت إلى إصابات كثيرة بين الفلسطينيين، وألحقت دماراً كبيراً في رفح. وقد أثار هذا النهج استهجان كثيرين، انطلاقاً من دوافع متنوعة، ووصفه اللواء (احتياط) شلومو غازيت بقوله: «بكلمات أقل دبلوماسية، الوصف الملائم لأسلوب ترجمة هذا النهج عملياً هو: 'الجندي المقتول خير من الجندي المخطوف'»، وطالب بإلغائه.

الاستراتيجيا والنتيجة: فيما يتعلق بالاستراتيجيا التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي في حروبه الثلاث والهدف الرئيسي الذي توخى تحقيقه من ورائها،

نجد من الملائم أن نقتبس مطولاً من مقال بقلم رون بن يشاي، محرر الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، لاعتقادنا أن ما ورد فيه هو عين الصواب، كما أنه يوفر علينا جهد الاستخلاص.

كتب بن يشاي ما يلي: «وُضعت هذه الاستراتيجيا في أيام حكومة أولمرت، وتستند إلى افتراض أن الجيش الإسرائيلي قادر على توفير ردع قوي لوقت طويل في مواجهة 'حماس' وتنظيمات الإرهاب في غزة. وكان من المفترض أن يتحقق هذا الردع من خلال عمليات مخطط لها ومُعدّة بدقة لكن محدودة زمنياً، يخوضها الجيش الإسرائيلي من وقت إلى آخر، فيوجه ضربة قاصمة إلى القدرات العسكرية للتنظيمات الإرهابية، ويقتل كثيراً من قادتها ومقاتليها ويُضعفها. وستشكل معاناة السكان المدنيين والدمار عنصراً أساسياً آخر في الردع، لأنه سيجعل 'حماس' تخاف من خسارة شرعيتها كسلطة تحكم القطاع، لكن عاجزة عن تأمين الأمن الجسدي والنفسي لمواطنيها، وحاجاتهم الأساسية. ثم تُترجم الإنجازات العسكرية إلى 'تفاهمات' سياسية تساهم في استقرار الردع بعد القتال. ويمنع الحصار البحري والقيود على المعابر البرية الإسرائيلية تعاظم قوة كل من 'حماس' والجهاد الإسلامي، وهو ما يزيد الهامش الزمني الذي يفصل بين التصعيد وعمليات القتال.» وتابع قائلاً: «لكن، مع الأسف الشديد، تبددت كل الافتراضات والتقديرات التي استندت إليها استراتيجيا دولة إسرائيل في مواجهة غزة. فعلى الرغم من الحصار والضائقة الاقتصادية والضربات التي وجهها الجيش الإسرائيلي – وربما بسببها – فإن 'حماس' لا تزال تسيطر على القطاع، وتحظى بتأييد جزء كبير من السكان الذين يتعلمون منذ ولادتهم كراهيتنا. أمّا الذراع العسكرية لـ 'حماس'، كتائب عز الدين القسام، فهي تُظهر بعد كل عملية عسكرية قدرة مذهلة على النهوض وبناء قدراتها العسكرية، وتنجح في تحدي الجيش الإسرائيلي وصولاً حتى إلى الردع في مواجهته» (رون بن يشاي، ص ١٦٥–١٦٦).

المخاطر والتحديات

معطيات الوضع الراهن

في مقال نُشر في صحيفة «يسرائيل هَيوم» بتاريخ ١٩/١/٢٠١٥، يشرح الجنرال (احتياط) يعقوب عميدرور المخاطر الأمنية التي تهدد إسرائيل في سنة ٢٠١٥، وهنا أيضاً يغنينا الاقتباس منه مطولاً عن الاجتهاد في الشرح.

يفتتح عميدرور مقاله كما يلي:

«قبل بضعة أيام أردت أن ألخّص الوضع الأمني لدولة إسرائيل في مطلع السنة الجديدة. وعندما بدأتُ بتحديد المخاطر، انتبهت لعدم ظهور أي جيش 'حقيقي' في صورة المخاطر الراهنة. طبعاً، لا يزال هناك دول في المنطقة لديها جيوش، وفي مقدمها مصر، لكن لا يبدو أن إسرائيل هي في طليعة اهتمامات قادة هذه الدولة.... [بينما] لم تعد سائر جيوش المنطقة ذات أهمية من عدة نواح.»

وبعد أن يلخص عميدرور أحوال بقية الجيوش ومشاغلها، يتابع قائلاً:

«مما لا شك فيه أننا انتقلنا إلى عالم مختلف عن الوضع الذي اعتدناه حين كانت تنتشر جيوش نظامية كبيرة على حدودنا.... لقد تغيّر الخطر الذي يتهدد إسرائيل حالياً، وأصبح يكمن أساساً في التنظيمات اللادولتية (non-state organizations) التي تحركها أيديولوجيا إسلامية. ويُعتبر حزب الله أقواها.... فهو يملك نحو ١٥٠,٠٠٠ صاروخ وقذيفة تستطيع بضعة آلاف منها تغطية جميع أنحاء إسرائيل. وهذه قوة نارية كبيرة وهائلة.... كما يملك.... صواريخ بر– بحر طويلة المدى، وصواريخ مضادة للطائرات، وطائرات من دون طيار، وصواريخ حديثة مضادة للدبابات، وهو منظّم جيداً وفقاً لهرمية عسكرية منهجية، ولديه منظومة قيادة وسيطرة نوعية» (عميدرور، ص ١٥٥–١٥٧).

وإلى جانب حزب الله هناك «حماس» والجهاد الإسلامي والمنظمات المتطرفة التي ينتمي بعضها إلى القاعدة، والموجودة على حدود إسرائيل في

سيناء وهضبة الجولان، والعناصر الجهادية التي تنمو في فراغ السلطة في العراق وسورية.

أمّا الخطر الأكبر الذي يتهدد وجود إسرائيل، فيرى عميدرور أنه يكمن «في احتمال أن تنجح إيران.... في التوصل إلى اتفاق يسمح لها بالتقدم في عملية حصولها على القدرة النووية العسكرية» (ص ١٥٨).

نكتفي بهذا العرض الموجز للتحديات والمخاطر التي تواجهها إسرائيل ونحيل مَنْ يرغب في الاستزادة إلى الدراسات المتضمنة في هذا الكتاب، وبصورة خاصة إلى دراسة أودي ديكل وشلومو بروم ويورام شفايتزر المعنونة «التحديات الاستراتيجية - الأمنية الراهنة لإسرائيل»، وإلى دراسة أليكس مينتس وشاؤول شاي المعنونة «ضرورة إعادة صوغ عقيدة إسرائيل الأمنية».

خاتمة

كنا تساءلنا في سياق العرض عما إذا كان نجم عن الجدل الذي دار خلال حروب إسرائيل، وفي إثرها، وما زال مستمراً حتى الآن، تبلور عقيدة أمنية جديدة مقبولة من القيادات العسكرية والسياسية العليا، وأجّلنا الإجابة عن التساؤل. الآن، نجيب: كلا، لم يحدث هذا! ما الذي حدث إذن؟ في الحقيقة ما حدث هو اجتهادات متوافقة أحياناً، ومتعارضة أحياناً أُخرى، تناولت العقيدة الأمنية التقليدية بالتحليل والنقد، واقترحت إمّا إبقاءها مع حذف أو إعادة تفسير بعض مفاهيمها الأساسية، أو إدخال إضافات إليها، وإمّا حتى، لدى البعض، الاستغناء عنها كلياً وإحلال عقيدة جديدة محلها أوسع وأشمل وتأخذ في الاعتبار التطورات التي جرت في مختلف المجالات ومعطيات الوضع الراهن الجيو - سياسية والاستراتيجية ونمط الأعداء الحاليين. لكن أيّاً من هذه الاجتهادات لا يقدم بديلاً متكاملاً، أو يرقى إلى مستوى عقيدة.

ومع ذلك، ثمة أمور محددة سبق ذكرها، ونعيد التذكير بها:

- نشأ شبه إجماع على عدم ملاءمة العقيدة الأمنية التقليدية للواقع الراهن،

وتشديد على ضرورة إعادة النظر فيها.

- أضيف مكوّن الدفاع بشقيه: الدفاع السلبي والدفاع الفعال، واعتُمد كركن أساسي في العقيدة الأمنية، على الرغم من وجود تحفظات لدى البعض من نجاعة الدفاع الفعال (انظر دراسة يفتاح شابير عن القبة الحديدية).
- جرى تبني «عقيدة الضاحية» الإجرامية، وطُبقت في الحروب على غزة.

وقد اخترنا للتضمين في الكتاب نموذجين عن الاجتهادات بشأن العقيدة الأمنية: أولهما دراسة طويلة بقلم أليكس مينتس وشاؤول شاي، الباحثين في مركز هرتسليا المتعدد الاختصاصات، وثانيهما مقال بقلم اللواء (احتياط) دافيد عبري، قائد سلاح الطيران سابقاً ورئيس سابق لمعهد أبحاث الأمن القومي. وفي النموذجين، بالإضافة إلى ما في بقية الدراسات والمقالات المتضمنة، ما يعطي فكرة واضحة عن مضمون النقاش وأبعاده وآفاقه، والذي ما زال مستمراً في الحقيقة حتى الآن.

ثانياً: مضمون الدراسات والمقالات

الدراسات

الدراسة الأولى المعنونة «ضرورة إعادة صوغ عقيدة إسرائيل الأمنية»، بقلم أليكس مينتس وشاؤول شاي، تشير إلى نشأة العقيدة الأمنية الإسرائيلية ومرتكزاتها الأساسية، وإلى محاولتين جديتين لتطويرها لم تجد نتائجهما وتوصياتهما قبولاً لدى القيادة السياسية/الأمنية العليا، وتم إهمالهما. ويشدد المؤلفان على أنه بات من الضروري جداً تحديث هذه العقيدة وملاءمتها مع تحديات الواقع الراهن وأخطاره، وما استجد من أحداث وتطورات تشمل العولمة والثورات التكنولوجية في مجالات الاتصال والسايبر والفضاء، بالإضافة إلى الاضطرابات الإقليمية والتغيرات الجيو- سياسية في منطقة الشرق الأوسط،

وتبدل طبيعة الحروب ونمط الأعداء، وما طرأ على المجتمع الإسرائيلي نفسه من تغيرات. ويلفت المؤلفان النظر إلى ثلاثة مجالات تستدعي اهتماماً وجهداً خاصين: مجال الحرب السيبرانية، ومجال تطبيقات تكنولوجيات علوم الفضاء، ومجال الساحة البحرية التي ازدادت أهميتها في ضوء مكتشفات الغاز وتزود حزب الله بأسلحة يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لمنشآتها.

الدراسة الثانية المعنونة «العقيدة الأمنية ومكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي»، بقلم يوآف جيلبير، تتضمن وصفاً للواقع الجيو- سياسي الذي وجدت إسرائيل نفسها فيه بعد انتهاء حرب ١٩٤٨، والذي تبلورت العقيدة الأمنية الإسرائيلية التقليدية في رحمه، وشرحاً للفرضيات التي بُنيت عليها ومرتكزاتها الأساسية، لينتقل المؤلف بعد ذلك إلى شرح الواقع الجيو- سياسي الراهن المختلف جذرياً عن واقع الخمسينيات، وشرح التغيرات التي طرأت على البنى القيمية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لدولة إسرائيل، وطرأت أيضاً على الجيش الإسرائيلي نفسه، ويخلص إلى الاستنتاج أنه لم يعد هناك مفر من تحديث العقيدة الأمنية التقليدية. واللافت للنظر في التوصيات التي يقدمها المؤلف اقتراحه التخلي عن مفهوم «جيش الشعب» المكون من قوات محترفة صغيرة العدد وقوات احتياط كبيرة، وهو مفهوم ابتدعه بن- غوريون وفرضه في حينه، والتوجه نحو بناء جيش نظامي كبير محترف يكون هو أساس القوة العسكرية لا مجرد نواتها، كما هي الحال الآن. ويشرح موجبات ذلك بقوله: «وبحكم الأوضاع التي تتطلب حرفية متزايدة في تشغيل منظومات الأسلحة، وبحكم التكنولوجيا المتقدمة والمتغيرة.... يصعب الاعتماد مع مرور الوقت على قوات الاحتياط التي انخفضت، جراء عوامل متعددة، كفاءتها على مستوى الفرد وصعوداً حتى مستوى قائد الفرقة» (جيلبير، ص ٥٨، ٥٩ بتصرف).

الدراسة الثالثة المعنونة «التحديات الاستراتيجية - الأمنية الراهنة لإسرائيل»، بقلم أودي ديكل وشلومو بروم ويورام شفايتزر، تبدأ بتقويم المؤلفين ميزان الأمن القومي الاستراتيجي الإسرائيلي، فيشيرون إلى الإيجابيات والسلبيات،

ثم ينتقلون إلى شرح التحديات والأخطار الاستراتيجية - الأمنية المستجدة التي تواجهها إسرائيل، وإلى ما هو مطلوب لمواجهتها على صعيد بناء القوة العسكرية كي تكون قادرة على التعامل معها بنجاح. وتتضمن التوصيات التي يقدمونها توصية تتعلق بالاستراتيجيا نقتبس منها التالي: «يجب تدريب القوات العسكرية وإعدادها لتنفيذ مهمات عسكرية قصيرة الأمد وموجهة، تهدف إلى تحقيق حسم واضح في الاشتباكات على المستوى التكتيكي، واجتناب الأوضاع التي يستحيل فيها الحسم.... [وبالنسبة إلى] اللاعبين الخارجين على سلطة الدولة من المهم تعزيز عناصر الردع ضدهم، وإضعافهم من خلال سلسلة من العمليات السرية المباغتة التي من شأنها أن تنال من إمكاناتهم وقدراتهم التنظيمية» (ديكل وآخرون، ص ٧٤-٧٥ بتصرف).

الدراسة الرابعة المعنونَة «حان وقت اتخاذ القرارات بشأن اتفاقات وخطط بديلة»، بقلم الجنرال (احتياط) عاموس يادلين، رئيس مجلس الأمن القومي، تبدأ بجردة للأمن القومي الإسرائيلي، فتسجل العناصر الإيجابية الرئيسية، وهي في رأي المؤلف: تعرُّض الجيش السوري لإنهاك شديد، وخسارة حزب الله الشرعية في العالم العربي، وتقارب واسع في المصالح بين إسرائيل ودول عربية، وعدم تحقق التوقعات بحدوث موجة إرهابية ضد إسرائيل، ومخزون الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في المياه الإقليمية الاقتصادية الإسرائيلية. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى تسجيل العناصر السلبية، وهي، في رأيه، «الاحتمالات التي تنطوي عليها تطورات استراتيجية سلبية بعيدة المدى تطرح تحديات ومخاطر محتملة كبيرة على الأمن القومي الإسرائيلي» (ص ٨٤)، وتشمل: البرنامج النووي الإيراني؛ المسار السياسي الإسرائيلي - الفلسطيني المعطل؛ الانتفاضات في العالم العربي، وعدم الاستقرار، وضعف الحكومات المركزية؛ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، واحتمال حدوث تغيير في وجهة التركيز في السياسة الخارجية الأميركية عموماً.

وفيما يتعلق بالانتفاضات في العالم العربي، يسجل يادلين التالي:

- ضعف الدولة وضياع الحكم، علاوة على خطر انهيار الدول واحتمال تحولها إلى دول فاشلة.
- تراجع الإسلام السياسي (الإخوان المسلمون) وصعود الجماعات الإسلامية الأشد تطرفاً.

ويضيف أن هذه التطورات تحمل معها مخاطر وفرصاً.

ويتابع أنه حتى الآن لم تتحول هذه الانتفاضات إلى تهديد استراتيجي، ويجب ألاّ تُعتبر تسونامي يشكل تهديداً وجودياً بالنسبة إلى إسرائيل، و«في هذه المرحلة، يبدو أن الفرص التي تتيحها لإسرائيل لجهة التقارب مع دول العالم العربي تتفوق على المخاطر المتأتية عنها» (يادلين، ص ١٠١ بتصرف).

الدراسة الخامسة المعنونة «الاستراتيجيا الإسرائيلية الجديدة في مواجهة برنامج إيران النووي» بقلم شموئيل إيفن، تبدأ بشرح الاستراتيجيا التي اتبعتها إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني حتى سنة ٢٠٠٩، مشيرة إلى أنها كانت قائمة على العمليات السرية التي اشتملت، بين أمور أُخرى، على اغتيال علماء إيرانيين وهجمات سيبرانية ضد أجهزة الطرد المركزي المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وإلى أنها لم تؤد إلى أكثر من تأخير البرنامج النووي وفشلت في إيقافه. وبحلول سنة ٢٠٠٩ كانت إيران، في رأي إيفن، قد حققت قدرة على صنع قنبلة نووية.

ويتابع إيفن الشرح قائلاً إنه في ضوء فشل الاستراتيجيا السابقة، اعتمدت إسرائيل استراتيجيا جديدة، يصفها على النحو التالي:

«اعتباراً من سنة ٢٠٠٩، جرى تعزيز قدرات إسرائيل وجاهزيتها لشن هجوم عسكري ضد إيران من خلال استثمار ما يتجاوز ١٠ مليارات شيكل. كما جرى إطلاق جهد دبلوماسي كثيف في المحافل الدولية. ومنذ ذلك الحين، تقوم الاستراتيجيا الإسرائيلية على ثلاث ركائز:

«أ- الإجراءات السرية – استمراراً للاستراتيجيا السابقة.

«ب- جهد دبلوماسي مستقل حازم، جعل إسرائيل في موقع متطرف، مقارنة بموقف القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

«ج- خيار عسكري مستقل ملموس، الغاية منه ردع تقدم المشروع النووي، وتشكيل رافعة لدفع الجهود الدبلوماسية، أو اتخاذ قرار بضربة تُنفَّذ بسرعة من دون تورط الولايات المتحدة، في حال عدم وجود بديل آخر» (إيفن، ص ١١٤–١١٥).

الدراسة السادسة المعنونة «الدروس المستفادة من منظومة القبة الحديدية»، بقلم يفتاح شابير، تبتدئ بالإشارة إلى تعرض إسرائيل لـ ٤٠٠٠ اعتداء صاروخي في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ولإطلاق متواصل تقريباً للصواريخ من غزة خلال العقد المنصرم، وإلى أن إسرائيل عمدت، لمواجهة هذا الخطر، إلى تطوير عقيدة دفاعية ضد القذائف ذات المسار المنحني، ومنها الصواريخ. وترتكز هذه العقيدة على تعدد مستويات الدفاع، بدءاً بالدفاع السلبي (الإنذار والاحتماء)، مروراً بالدفاع الفعال – اعتراض الصواريخ والقذائف الصاروخية بواسطة منظومة القبة الحديدية، ومقلاع داود (العصا السحرية) وحيتس ٢ وحيتس ٣ – وصولاً إلى الهجوم وتدمير منصات الإطلاق في قواعدها.

ويمتدح المؤلف أداء منظومة القبة الحديدية في الحروب على غزة، بقوله إنها أثبتت فعاليتها، لكنه يضيف أنه إلى جانب الثناء على المنظومة، كان هناك قدر لا يستهان به من النقد الصادر عن جهات متعددة شككت في نجاعتها وقدرتها على حماية الجبهة الداخلية، وفي جدوى إنفاق المبالغ الطائلة على تطويرها وصنعها. وفيما يلي أهم نقاط النقد الموجه إلى الناحية العملانية:

- عدم قدرتها على التصدي للتهديدات ذات المدى القصير جداً، فهي عاجزة عن إسقاط قذائف صاروخية وقذائف يقل مداها عن ٥ – ٧ كم، وعاجزة عن إسقاط قذائف الهاون.
- عجزها عن التصدي للقذائف الصاروخية ذات المسار المستوي.

- تكلفة كل عملية اعتراض عالية جداً؛ فتكلفة الصاروخ الاعتراضي تبلغ ما بين ٤٠,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ دولار أميركي، بل أكثر.
- تشكو المنظومة أيضاً من «نقطة تشبّع»، والمقصود بذلك أنها قادرة على التصدي لعدد محدود (غير معلن) من الأهداف في الوقت نفسه، لا أكثر.

المقالات

المقال الأول: يرى اللواء (احتياط) دافيد عبري، وهو قائد سابق لسلاح الجو، أن المواجهات المحدودة واللامتناظرة، أصبحت النمط السائد، وأن الحروب الشاملة بين دول صارت أقل أهمية، وهذا ينطبق على المواجهات بين إسرائيل وأعدائها المباشرين حالياً، أي المنظمات اللادولتية (حزب الله، «حماس»، وغيرهما).

ويضيف أن نظريات الحرب والعقائد القتالية التي جرت دراستها خلال عقود لم تعد ملائمة للوضع العسكري الجديد، وما عادت ثلاثية بن - غوريون، «الردع» و«الإنذار المبكر» و«الانتصار الحاسم»، صالحة بعد الآن، ولم يعد جائزاً استخدام هذه المفاهيم بصفتها المعيار الأوحد أو الرئيسي، عندما يجري تقويم الخطوات العسكرية والسياسية في الوضع الجديد.

وبعد أن يشرح لِمَ لمْ تعد ثلاثية بن - غوريون صالحة من خلال تفحصه حروب إسرائيل ضد لبنان وغزة، وبعد أن يؤكد أنه من شبه المستحيل تحقيق حسم عسكري ضد منظمات لادولتية، يستخلص ما يلي:

- على صعيد هيكلية القوة العسكرية «يجب الاستثمار في الدفاع الفعال والدفاع السلبي من أجل زيادة هامش التصرف على صعيد العمليات الهجومية....
- «من المحبذ التخطيط لمواجهات قصيرة المدى لا تستغرق أكثر من أيام معدودة. وبهذه الطريقة، يستطيع الجيش الإسرائيلي أن يستخدم قوته النارية المتفوقة بطريقة مركزة، مخلفاً أثراً سيكولوجياً قوياً في العدو» (عبري، ص ١٥٢).

المقال الثاني: بقلم اللواء (احتياط) يعقوب عميدرور، والمعنون: «المخاطر الأمنية التي تتهدد إسرائيل» سبق أن قدمنا عرضاً موجزاً له، وندرجه في الكتاب كاملاً لأهميته.

المقال الثالث: بقلم اللواء (احتياط) غيورا آيلاند، كُتب في إثر العملية التي نفّذها حزب الله في مزارع شبعا في ٢٨/ ١/ ٢٠١٥ رداً على اغتيال قادة من حزب الله وجنرال إيراني في هضبة الجولان. ويجزم آيلاند أن حزب الله، على الرغم من العملية، غير معني بالتصعيد. لكن الأهم في المقال هو ما يقترح آيلاند فعله إنْ حدث تصعيد ونشب القتال، وخلاصته باختصار: «عقيدة الضاحية» التي سبق أن شارك في شرحها هو نفسه (في القسم الأول من المقدمة، ص ١١-١٢)، يشرحها هنا مرة أُخرى، لكن بوضوح أشد وتفصيل أكثر.

المقال الرابع: بقلم محرر الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، المعنوَن في نشرة «مختارات من الصحف العبرية»: «كيف يمكن استغلال المفاوضات في القاهرة من أجل تحقيق هدوء طويل الأمد في غزة؟». يحلل الكاتب الاستراتيجيا التي تعتمدها إسرائيل في حروبها على غزة، ويسميها «استراتيجيا الجولات»، ويبين كيف أنها تقوم على فرضيات وتقديرات تبددت مرة بعد مرة، وثبت فشلها في تحقيق ما أرادت إسرائيل تحقيقه من ردع «حماس» وفصائل المقاومة، وفي إحلال هدوء طويل الأمد على جبهة غزة. ثم يركز على عملية «الجرف الصامد»، ويضيف أن المجلس الوزاري المصغر في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤ حدد الهدف الاستراتيجي للعملية بـ "'توجيه ضربة قاسية' إلى القدرة العسكرية لـ 'حماس'، والتوصل إلى هدوء طويل الأمد على الساحة الفلسطينية كلها (بما في ذلك يهودا والسامرة [الضفة الغربية]). ولم يجر الحديث عن الإطاحة بـ 'حماس'، ولا حتى عن 'تجريد غزة من السلاح'" (بن يشاي، ص ١٦٨-١٦٩).

القِسْمُ الأوّل

الدراسات

ضرورة إعادة صوغ عقيدة إسرائيل الأمنية*

أليكس مينتس

وشاؤول شاي**

مدخل

صاغ رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن- غوريون عقيدة إسرائيل الأمنية في مطلع خمسينيات القرن الماضي، والتي لم تتم بلورتها في تعاليم منظمة متماسكة وملزمة، وإنما بقيت بمثابة نظرية اعتمدت المؤسسة الأمنية - السياسية لدولة إسرائيل مبادئها الأساسية. ولم تتغير هذه العقيدة على امتداد سنوات وجود هذه المؤسسة.

وتنطلق العقيدة الأمنية كما عرضها بن- غوريون من أن هناك عدم تكافؤ أساسياً بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية المحيطة بها، على صعيد المعطيات الجغرافية، والديموغرافية، والإمكانات الاقتصادية. ونتيجة ذلك، يتوجب على إسرائيل، بحسب هذه العقيدة، حمل الدول العربية على التسليم بوجودها. فبالإضافة إلى السعي للسلام، على إسرائيل [عبر تحقيق انتصارات

* **المصدر:** منتدى هرتسليا لبلورة عقيدة الأمن القومي، معهد السياسة والاستراتيجيا (IPS)، وLauder School of Government Diplomacy and Strategy؛ سلسلة أوراق البحث في السياسة والاستراتيجيا، «تأملات في عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية»، إعداد أليكس مينتس وشاؤول شاي، ورقة البحث رقم ١، آذار/ مارس ٢٠١٤.
انظر: www.herzliyaconference.org

** أليكس مينتس هو رئيس معهد السياسة والاستراتيجيا (IPS)، وعميد كلية لاودر للدبلوماسية والاستراتيجيا؛ الكولونيل (متقاعد) شاؤول شاي هو رئيس فريق الأبحاث في المعهد المذكور.
- ترجمته عن العبرية: **يولا البطل**.

متتالية تؤدي إلى تيئيس القيادات العربية] أن تدفع الطرف العربي إلى الاستنتاج أن لا سبيل عملياً لتدمير دولة إسرائيل.

محاولات سابقة لتحديث عقيدة إسرائيل الأمنية

منذ بلورة العقيدة الأمنية في خمسينيات القرن الماضي، جرت عدة محاولات لتحديثها. وهكذا نشر الجنرال يسرائيل طال في سنة ١٩٩٨ كتابه: «الأمن القومي: قلة في مقابل كثرة»، الذي عرض فيه تطور العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وأشار إلى التعديلات المطلوبة التي كانت تلائم أوضاع تسعينيات القرن الماضي.

وفي سنة ١٩٩٨، بادر وزير الدفاع إسحاق مردخاي إلى تشكيل ورشة عمل واسعة النطاق في هيئة الأركان مهمتها البحث في تحديث العقيدة الأمنية. فشُكّلت عدة طواقم، وكُلّف اللواء دافيد عبري تنسيق أعمالها. ثم جُمعت استنتاجات المشروع في خمسة مجلدات، لكنها لم تُعرض على الحكومة الأمنية المصغرة، ولم تُعتمد كعقيدة أمنية قومية.

وقدم الوزير السابق دان ميريدور في سنة ٢٠٠٦ إلى وزير الدفاع آنذاك، شاؤول موفاز، تقرير لجنة تعديل العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وشارك في أعمال اللجنة نحو ٢٠ خبيراً في مجالات متعددة، بينهم اللواء غيورا آيلاند الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى قادة الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، وباحثين أكاديميين، ومسؤولين كبار من وزارة الخارجية والصناعات الأمنية. وكان من أهم استنتاجات اللجنة إضافة مكوّن الدفاع إلى ثلاثية ركائز العقيدة الأمنية لدولة إسرائيل.

وبحسب استنتاجات اللجنة، ينقل الإرهاب والصواريخ بعيدة المدى الحرب من ميدان القتال المباشر إلى المواطنين في الجبهة الداخلية، الأمر الذي يستوجب تطوير رد يتمثل في الدفاع عن السكان المدنيين والبنى التحتية القومية.

كما يوصي تقرير اللجنة بإعادة درس مدى ملاءمة مفاهيم الردع، والإنذار الاستراتيجي، والحسم، في مواجهة لاعبين غير دولتيين على غرار التنظيمات الإرهابية، كحزب الله وحركة «حماس» وغيرهما. كذلك أوصت اللجنة بضرورة استنباط رد ملائم دفاعاً عن أنظمة الحواسيب القومية (ضد الهجمات السيبرانية).

تبنى وزير الدفاع آنذاك شاؤول موفاز توصيات اللجنة بمجملها، فأوصى بأن يكون مخطط بناء قوة الجيش الإسرائيلي مرتكزاً على استنتاجاتها. وعُرضت هذه التوصيات على الحكومة الأمنية المصغرة، لكنها لم تُقر وتُعتمد كعقيدة أمنية لدولة إسرائيل.

وفي سنة ٢٠١٣، نشر اللواء [في الاحتياط] البروفسور يتسحاق بن - يسرائيل، تصوره لعقيدة إسرائيل الأمنية. وقرر بن - يسرائيل أن التاريخ الأمني لإسرائيل ينقسم إلى ثلاث فترات كان لكل منها عقيدة أمنية مختلفة:[1]

- «بدأت الفترة الأولى فور انتهاء الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني لأرض إسرائيل.» وكانت المواجهة في تلك المرحلة محدودة، «واتخذت طابع خصام جيران متنازعين بشأن مصادر المياه، وبشأن تقسيم الأراضي، وما إليه.»
- وبدأت الفترة الثانية، بحسب بن - يسرائيل، عشية إعلان الدولة، واستمرت حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين. وكان التهديد الرئيسي في تلك الفترة يتمثل في خطر غزو جيوش دول الجوار العربية حدود دولة إسرائيل، وخطر مواجهة بين دول.
- وبدأ يتبلور في مطلع تسعينيات القرن العشرين، بحسب قول بن - يسرائيل، مفهوم أمني ثالث، يعتبر أن «التهديد الأهم المحدق بإسرائيل [the most relevant threat] لم يعد يتمثل في غزو جيوش أجنبية، وإنما في تنظيمات ومجموعات لادولتية (كحركة 'حماس' في قطاع غزة وحزب الله

١ انظر: يتسحاق بن - يسرائيل، «عقيدة إسرائيل الأمنية» (بن شيمن: دار مودان، ٢٠١٣)، ص ٩.

في لبنان)»، وأنه يشمل مواجهات محدودة بين إسرائيل وهذه التنظيمات وغيرها.[2]

وقرر بن – يسرائيل أن مقالة زئيف جابوتنسكي «الجدار الحديدي»، التي نُشرت في روسيا سنة ١٩٢٣، صكّت المبدأ القائل إنه يجب حمل الدول العربية على التسليم بأنه لا يمكن القضاء على الوجود اليهودي في أرض إسرائيل بالقوة، وهو المبدأ الذي تبناه لاحقاً بن – غوريون، فأضحى إحدى ركائز العقيدة الأمنية.

ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي

إن العولمة، والثورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات، والسايبر، والفضاء، والتغيرات الجيو- سياسية الإقليمية والدولية، وتبدّل طبيعة الحروب، والمستجدات في المجتمع الإسرائيلي، كلها أمور تستدعي إعادة درس العقيدة الأمنية وملاءمتها لظروف الواقع الديناميكي للقرن الحادي والعشرين. وتكتسب ملاءمة العقيدة الأمنية لأهداف الدولة، ولبيئتها الإقليمية والاستراتيجيا المتغيرة، أهمية خاصة.

التغيرات الجيو-سياسية

الاضطرابات الإقليمية والتغيرات الجيو – سياسية في منطقة الشرق الأوسط

- تبدل التركيب الجيو-سياسي لدول منطقة الشرق الأوسط بشكل دراماتيكي خلال العقود الأخيرة. وأخذت المنطقة تتسم اعتباراً من سنة ٢٠١١، في أعقاب ثورات «الربيع العربي»، بعدم الاستقرار وبأزمات لا تزال في ذروتها، كما يخيم عدم اليقين على مستقبل المنطقة. وتستدعي التغيرات التي شهدناها في الماضي، ونشهدها في الحاضر إعادة تفحص العقيدة الأمنية التي أُسست على واقع جيو-سياسي مختلف جذرياً.

٢ المصدر نفسه.

ويمكن الإشارة إلى بعض الاتجاهات الرئيسية التي تميز حالياً منطقة الشرق الأوسط:

- في أعقاب ثورات «الربيع العربي»، بدأ يتزعزع مفهوم الدولة القطرية العربية الذي كان أساس النظام الإقليمي. وتشهد عدة دول في المنطقة حالات تفكك، وهي آخذة في التحول إلى دول فاشلة.
- في الدول غير المتجانسة لجهة تركيبة سكانها، هناك احتمال تفكك من الداخل وظهور جيوب مستقلة ذاتياً (على أساس جغرافي، أو طائفي، أو ثقافي، أو وظيفي). وتسيطر على هذه الجيوب في الغالب عناصر متشددة تفرض سلطتها ونفوذها بقوة السلاح، وبجو من الرعب.
- جراء ضعف كل من الدول العربية وقواتها الأمنية، يبرز صعود لاعبين لادولتيين في المنطقة، ومعظمهم ذو توجه إسلامي متطرف ومعادٍ لدولة إسرائيل.
- تشكل التنظيمات الإرهابية الإسلامية تحدياً رئيسياً لقوات الأمن في بعض دول المنطقة: تحدياً للجيش المصري في شبه جزيرة سيناء، ولجيش الأسد في سورية، وللجيش العراقي، وللجيش اليمني، وغيرها.
- إسرائيل محاطة اليوم بلاعبين لادولتيين: حزب الله المسيطر في الجنوب اللبناني؛ مجموعات الثوار السورية التي تشمل تنظيمات جهادية موجودة على مقربة من حدود هضبة الجولان؛ السلطة الفلسطينية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]؛ سلطة «حماس» في قطاع غزة؛ تنظيمات جهادية في شبه جزيرة سيناء.

التحالفات الإقليمية

إن تهديدات الوضع الإقليمي المضطرب وتحدياته، وأزمة العلاقة بتركيا، والواقع المعقد الذي أعقب أحداث «الربيع العربي»، كلها أمور تحتم على إسرائيل محاولة تحيّن الفرص الجديدة لخلق تحالفات مع دول من داخل منطقة

الشرق الأوسط وخارجها، في البلقان وفي شرق أفريقيا.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث دوائر اهتمام استراتيجية لإسرائيل بقصد تدشين تحالفات رسمية وغير رسمية:

- شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط: اليونان وقبرص، ودول أُخرى في البلقان.
- الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية، وبعض دول الخليج (يمكن أن تشكل مبادرة الجامعة العربية أساساً للتعاون الإقليمي).
- شرق أفريقيا: إثيوبيا، كينيا، جنوب السودان، أوغندا (الدول المسيحية في شرق أفريقيا التي تخشى تهديد الإسلام الراديكالي).

تحول إيران إلى دولة نووية

تسعى إيران، بحسب تصريحات زعمائها، لفرض هيمنتها الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بمجمله. ويهدف برنامجها النووي إلى دعم هذه التطلعات. وينطوي تحولها إلى دولة نووية على تهديد وجودي، وعلى تغيير الميزان الاستراتيجي الإقليمي (مع إمكان بدء سباق تسلح نووي يشمل دولاً أُخرى في المنطقة).

حتى قبل أن تتمكن إيران من أن ترسل في اتجاه إسرائيل صاروخاً باليستياً يحمل رأساً نووياً، وأن تشكل تهديداً وجودياً بالنسبة إلى الأخيرة، يجوز الافتراض أنه بقدر ما تحرز هذه الأولى تقدماً في برنامجها النووي العسكري، بقدر ما سيمنح ذلك حرية حركة أكبر للتنظيمات الإرهابية المدعومة منها، والتي ستشعر بأنها محمية بواسطة القدرات الإيرانية النووية المتنامية. وقد توجه إيران تهديدات ضد نشاط الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة أو لبنان، بهدف التأثير في اعتبارات القيادة السياسية في إسرائيل.

النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وعملية السلام

حدد بن – غوريون منذ سنة ١٩٥٣ هدفاً استراتيجياً أعلى لدولة إسرائيل هو: السلام مع دول الجوار العربية. فللنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي مفاعيل سلبية سواء في الساحة الداخلية، أو بالنسبة إلى صورة إسرائيل في الساحة الدولية. وضمن منظور بعيد المدى، يجسّد هذا النزاع تهديداً للهوية اليهودية – الديمقراطية لدولة إسرائيل. فالإرهاب الذي هو تحصيل حاصل لاستمرار النزاع، يشكل تحدياً أمنياً يقتضي رداً مدروساً. وفي المجال الأمني يولّد النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي تهديدات من تنظيمات إرهابية («حماس» والجهاد الإسلامي وغيرهما) من زاويتين رئيسيتين: أسلحة يمكن التحكم في مسارها [صواريخ]، وعمليات انتحارية. وهناك أيضاً خطر اندلاع ثورة شعبية تجمع بين الاحتجاج المدني والإرهاب. كما أن المراوحة السياسية لا تساهم في انتشال إسرائيل من خطر العزلة الدولية.

صراع القوى الكبرى وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط

إن ضعف الولايات المتحدة الأميركية سياسياً، والأزمة الاقتصادية التي لم تخرج منها بعد، وانسحابها من العراق وأفغانستان، وتقليص حجم الجيش الأميركي، ومقاربة الإدارة الأميركية حيال المسألة النووية الإيرانية، كلها أمور تثير قلقاً لدى حلفائها في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن التطور السريع لقطاع الطاقة الأميركي، وتقليص اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، من الممكن أن يساهما في تقليص تدخلها في شؤون منطقة الشرق الأوسط. وفي مقابل الضعف الأميركي، يبرز الدور السياسي الروسي الهادف إلى إكساب روسيا مكانة قوة ذات تأثير رئيسي في منطقة الشرق الأوسط. ويتجلى هذا الأمر بدعم روسيا حلفاءها في المنطقة (وخصوصاً نظام الأسد في سورية)، وبمحاولة توسيع نطاق نفوذها إلى مصر

(التي خاب أملها من مقاربة الولايات المتحدة).

ويـزداد نفوذ الصين بالتدريج في منطقة الشـرق الأوسـط والقارة الأفريقية. فالصيـن، كونها صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالـم، وبحكم حاجاتها الهائلة إلى مـوارد الطاقة، معنية بضمـان إمداد منتظم للنفط والمواد الخـام الأُخرى الحيوية لاقتصادها. ومع ذلك، فهي مهتمة بالاسـتقرار الإقليمـي وتمتنع عن التدخل في النزاعات الإقليمية. وقد يكون ضعف النفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط حافزاً على زيادة تأثير الصين وتدخلها في المنطقة على المدى البعيد.

العلاقات المميزة بالولايات المتحدة الأميركية

بحكم وضع دولة إسـرائيل الجيو-سياسي المعقد، وعدم التكافؤ الأساسي بينهـا وبين أعدائها، فقد سـعت منذ قيامها للتحالف، أو لإقامة شـبه تحالف، مع قـوة عظمى واحدة علـى الأقل. واعتباراً من سـبعينيات القـرن الماضي، توثقت العلاقـات بالولايـات المتحدة وتطـورت إلى «منظومـة علاقات مميـزة». وهذه العلاقات المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي الرصيد السياسي والأمني الأهم لدى الأخيرة في الحلبة الدولية.

ولإسـرائيل مصلحـة حيوية لا فـي المحافظة علـى هذه العلاقـات المميزة بالولايات المتحدة فحسـب، بل في تعزيزهـا أيضاً بكل ما أوتيت من قوة. وتبرز حيوية هذه العلاقات المميزة بالذات في الحقبة الحالية، إذ تجد إسـرائيل نفسـها فـي عزلة دولية متزايـدة. لذا، تُعتبر مواصلـة الدعم الأميركي لها أمـراً حيوياً في مواجهـة عمليات نزع الشـرعية عنها في محافل دولية متعـددة. ولهذه الغاية، من الحيـوي وضع جدول أعمال سياسـي مشـترك مع الولايـات المتحدة من خلال بلورة صورة العالم الشـرق الأوسـطي لدى الإدارة الأميركية، والتنسيق والتفاهم حيـال القضيـة الفلسـطينية. كمـا أن تحـول إيـران إلـى دولـة نووية يعـزز أهمية العلاقـات المميزة بالولايـات المتحدة، وأهمية صونها وتطويرهـا بصفتها مكوّناً حيوياً في عقيدة إسرائيل الأمنية.

ساحات وتحديات جديدة (قديمة)

مجال الحرب السيبرانية

يتنامى تأثير الوسـيط السيبراني، الذي يحتل مكاناً مركزياً، في كل مجالات النشـاط المدني والأمني في العالم بأسـره. ولقد أضحت دولة إسـرائيل، كغيرها مـن الـدول الحديثـة المتطـورة، «شـديدة الاعتماد علـى الحواسـيب»، وعرضة لهجمـات السـايبر. وفي مجال الحرب السـيبرانية، يكتسـب الدفـاع عن المرافق الحيوية للدولة، في مجالات الطاقة، والمياه، والحوسـبة، والاتصالات، والنقل، والاقتصـاد، وكذلك حماية البنـى التحتية الأمنية الحيويـة، أهمية قصوى. وعلى المستوى القومي، مطلوب تصوّر منظومي شامل للدفاع عن الأنظمة المحوسبة، والذي يمكن تسميته «الدفاع السيبراني».

يسـمح الفضـاء السـيبراني للخصـم بإلحاق أضـرار كبيـرة مـن دون القيام بخطوات مادية عنيفة، «خِفْيةً»، ومن دون ترك «بصمات» تكشف هوية الفاعل.

وتتحدى المسـتجدات الكثيرة، في مجال تكنولوجيات الحرب السـيبرانية، النظريـات الأمنيـة الحاليـة، وتتطلـب إعـادة درس المفاهيم الأساسـية، وإدخال التعديـلات اللازمـة على العقيدة الأمنيـة، لتكون قادرة علـى مواجهة التهديدات الجديدة.

مجال [تطبيقات تكنولوجيات علوم] الفضاء

إن تطـور تكنولوجيـات الفضاء في العالـم، وتغير طابع الحروب، واتسـاع مجال التهديدات ضد دولة إسرائيل، جعلت استخدام الفضاء لأغراض أمنية أمراً حيوياً لدولة إسرائيل، وهو ما يقتضي إدخال هذا البعد في عقيدتها الأمنية.

وفي غضون العقود الأخيرة، اتسـعت دائرة التهديدات ضد دولة إسرائيل نتيجـة تمكّـن دول بعيـدة جغرافياً (كالعـراق وإيران) من تهديدهـا عبر إطلاق صواريـخ بعيـدة المدى محمَّلـة برؤوس غيـر تقليدية، وهو ما يسـمى «تهديداً مـن الدائـرة البعيـدة، أو من دول الطـوق الثالث.» ويشـكل اسـتخدام الفضاء

بالتالي بُعداً استراتيجياً جديداً لدولة إسرائيل (بالإضافة إلى الأبعاد التقليدية الثلاثة: براً، وبحراً، وجواً). وفي السياق الأمني-العسكري يبرز بُعد الفضاء، منذ الثورة التكنولوجية والتغير في طبيعة المواجهات، بصفته مكوناً رئيسياً من مكونات العقيدة الحديثة لاستخدام القوة العسكرية. وبتكامله مع تكنولوجيات الحوسبة، فإنه يخلق مجموعة متكاملة من أنظمة جمع [البيانات الاستخباراتية]، والقيادة والتحكم، والهجوم، ويضاعف عملياً قوة كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة، ويعزز قوتها مجتمعة على مستوى إدارة الحرب، استراتيجياً وعملانياً وتكتيكياً.

زيادة أهمية الساحة البحرية

بعد مرور ستين عاماً على بلورة بن – غوريون العقيدة الأمنية، لم يعد «الوزن النوعي» للمكوّن البحري فيها ملائماً لوزنه الحقيقي، والمطلوب بالتالي إدخال تعديلات وتغييرات على هذه العقيدة، ومنها الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية للساحة البحرية كبند أساسي في عقيدة إسرائيل الأمنية. إذ إن ما يقارب ٨٠٪ من سكان إسرائيل يقطنون على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط. كما أن أغلبية المرافق الحيوية للدولة (محطات الطاقة، معامل تكرير النفط، معامل تحلية المياه، المرافئ، قواعد عسكرية، وغيرها) مركزة بكثافة على امتداد الساحل. لذا، يُعتبر البحر الأبيض المتوسط شريان الحياة الذي يربط إسرائيل بأوروبا وأميركا، في حين يربطها البحر الأحمر بأفريقيا وآسيا، إذ إن ما يقارب ٩٧٪ من استيراد البضائع وتصديرها من إسرائيل وإليها يتم عن طريق الشحن البحري عبر الموانئ.

وفي الأعوام الأخيرة، أضيفت عناصر جديدة إلى المكوّنات الأساسية الجيو-سياسية المبيّنة أعلاه، وتقتضي هذه العناصر المدرجة تالياً إعادة درس مكانة الساحة البحرية في عقيدة إسرائيل الأمنية: اكتشافات مكامن الغاز الطبيعي قبالة شواطئ إسرائيل؛ ترسيم حدود «المياه الاقتصادية» [المنطقة الاقتصادية

الخالصة EEZ]؛ ضرورة حماية هذه الموارد الاستراتيجية؛ تزايد أهمية البحر الأحمر بصفته ممراً تجارياً إلى القوى الكبرى الآسيوية (الصين والهند واليابان)؛ خطة تطوير واسعة النطاق لمنطقة إيلات (مرفأ جديد، ومطار جديد، ومشروع «سكة حديد إيلات»، ومشروع «قناة البحرين» [جرّ مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت]، وغيرها).

ويمثل البحر الأحمر بالنسبة إلى إسرائيل ساحة صراع ضد الاختراق الاستراتيجي الإيراني لهذا الحيّز، وضد المحاولات الإيرانية لنقل الوسائل القتالية إلى الفلسطينيين عبر هذه المنطقة، وضد تهديدات إرهاب الجهاد العالمي الآتية من اليمن والقرن الأفريقي.

تتطلب المواجهة الاستراتيجية ضد إيران، التي تسعى لتطوير قدراتها النووية العسكرية، استعداد إسرائيل بحيث يشمل الرد على هذا التهديد الساحة البحرية، والقدرة على العمل انطلاقاً منها إلى مسافات بعيدة ولفترة طويلة من الزمن.

أثر التغيرات في مكوّنات عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية

ترتكز عقيدة إسرائيل الأمنية، كما سبق أن ذُكر، على أربعة أسس هي: الردع؛ الإنذار الاستراتيجي؛ الحسم؛ الدفاع (أضيف هذا البند الرابع في تقرير دان ميريدور).

الردع: أولاً وقبل كل شيء، بناء قدرات عسكرية تردع أعداء إسرائيل عن المبادرة إلى شن حرب ضدها.

الإنذار [الاستراتيجي]: في حال فشل الردع في تحقيق غايته، المطلوب قدرة استخباراتية تعطي إنذاراً مبكراً عن نية العدو الإقدام على شن الحرب.

الحسم: في حال فشل الردع وبادرت الجيوش العربية إلى الهجوم، يجب نقل الحرب إلى أرض الخصم باكراً، والسعي لحسم المعركة بأسرع ما يمكن.

وتنبع إرادة نقل الحرب إلى أرض الخصم من غياب العمق الاستراتيجي،

ومن السعي لتقليص الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية الاستراتيجية والسكان المدنيين قدر الإمكان. كما ينبع مبدأ الحرب القصيرة من إدراك أن الجيش مضطر إلى استدعاء قوات الاحتياط في إبان الحرب، والتي تضر تعبئتها لفترة زمنية طويلة باقتصاد الدولة. كذلك ينبع السعي لإنجاز حسم سريع من إرادة ردع الخصم عن خوض جولات إضافية من القتال مستقبلاً. لكن، بعد توقيع اتفاقي سلام مع مصر والأردن، تقلص كثيراً خطر الغزو المفاجئ للجيوش العربية.

منذ حرب يوم الغفران [١٩٧٣] تغيرت طبيعة التهديدات التي تتعرض لها دولة إسرائيل، وتراجع خطر الحرب الشاملة في مواجهة ائتلاف الجيوش العربية. وأضحت المواجهات مع تنظيمات لادولتية (تنظيمات إرهابية) عنصر التهديد الرئيسي المألوف. وبناء عليه، يجب البحث عند إدخال تعديلات على عقيدة الأمن القومي في مدى ملاءمة ركائز الأمن التقليدية (الردع، والإنذار، والحسم)، في مواجهة خصم من هذا الطراز.

الدفاع: يهدف هذا المفهوم، الذي أضيف إلى ثلاثية ركائز الأمن، إلى الرد على التهديدات التي تتعرض لها الجبهة الداخلية من دول بعيدة جغرافياً (دول الطوق الثالث - العراق سابقاً، وإيران حاضراً)، ومن دول الجوار المعادية، مثل سورية، ومن التنظيمات الإرهابية الشيعية والفلسطينية بصورة خاصة (وعلى ما يبدو أيضاً التنظيمات الجهادية).

يتهدد إسرائيل اليوم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ قذيفة صاروخية وصاروخ في حيازة التنظيمات الإرهابية، ويصل مداها إلى أجزاء واسعة من مساحة الدولة. وعليه، يجب أن تحدد العقيدة الأمنية المحدثة الرد المطلوب على هذا التهديد بواسطة مجمل ما يتوفر لدولة إسرائيل من وسائل (سياسية، وعسكرية - دفاعية وهجومية، وإمكانات لحماية السكان ودعم صمودهم).

التكيف/ التأقلم كعنصر إضافي في عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية

جرّاء دينامية ووتيرة التغيرات الجيو-سياسية، المتكررة والممتدة في الزمان، على الصعيدين الإقليمي والداخلي في كل دولة، والتي تشمل دول المواجهة، تبرز الحاجة إلى ضم مكون إضافي إلى ركائز عقيدة الأمن القومي الأربع «الكبيرة».

وهذا المكون الإضافي هو التكيف، أي التلاؤم مع ظروف الواقع الديناميكي والمتغير. والمقصود ليس الجانب التكتيكي للفكرة، بل الجانب المفاهيمي-الاستراتيجي. هذا بالإضافة إلى تحديد الفرص الجديدة التي يمكن الاستفادة منها.

العقيدة الأمنية
ومكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي*

يوآف جيلبير**

عندما وضعت حرب الاستقلال [١٩٤٨] أوزارها، كانت إسرائيل دولة صغيرة، فقيرة، بُناها التحتية مدمرة، تعتمد كلياً على استيراد رؤوس الأموال والسلع الأساسية، ويحيط بها بيئة رافضة وجودها والاعتراف بسيادتها، واستوعبت في غضون أربعة أعوام عدداً من السكان [الهجرة اليهودية] غير المتجانسين بلغ أكثر من ضعفي عدد سكانها. وقد تبلورت عقيدتها الأمنية من صميم هذا الواقع استناداً بادئ بدء إلى المعطيات الجيو-سياسية التي كانت قائمة في نهاية حرب الاستقلال [١٩٤٨]. ومع أن هذه العقيدة الأمنية لم يتم صوغها في وثيقة ملزمة، إلاّ إنها عبرت عن طريقة التفكير لدى قيادة الجيش الإسرائيلي، وكذلك لدى القيادة السياسية، وهو ما انعكس في تركيبة الجيش وأهدافه ومخططاته. وهذه العقيدة مبنية أساساً على فرضيتين هما:

١ - إن حدود دولة إسرائيل (الخط الأخضر) من الصعب الدفاع عنها، بل إن الدفاع عنها من شبه المستحيل عملياً. ونسبة مساحة الدولة (٢٠,٥٠٠ كم

---

* **المصدر:** منتدى هرتسليا لبلورة عقيدة الأمن القومي، معهد السياسة والاستراتيجيا (IPS)، وLauder School of Government Diplomacy and Strategy؛ سلسلة أوراق البحث في السياسة والاستراتيجيا، «تأملات في عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية»، إعداد أليكس مينتس وشاؤول شاي، ورقة البحث رقم ٣، أيار/ مايو ٢٠١٤.
انظر: www.herzliyaconference.org

** يوآف جيلبير كاتب ومؤرخ وأستاذ التاريخ في جامعة حيفا، أرّخ تاريخ الجيش الإسرائيلي، وهو معروف بعدائه للمؤرخين الإسرائيليين الجدد من أمثال إيلان بابِه.
- ترجمته عن العبرية: **يولا البطل**.

مربع) إلى طول حدودها البرية (٩٨٨ كم) تعني أن ليس لديها عمق [جغرافي واستراتيجي]، أو حتى حيّز مكاني للمناورة بالمفهوم التكتيكي. وغياب العمق معناه أن الخطر على إسرائيل سيكون أشد بسبب عدم وجود عوائق طبيعية على امتداد خط الحدود البرية الطويل.

٢ – كان معظم السكان، ضمن معطيات الخط الأخضر، في مرمى مدفعية العدو.

وحتّمت هاتان الفرضيتان استخلاص الاستنتاجَين الأساسيين التاليين:

١ – ينبغي لإسرائيل أن توجد العمق الذي تفتقر إليه من خلال إدارة المعركة فيما وراء الحدود، في أرض العدو. وتُرجم هذا المبدأ في البداية بمصطلحات «نقل الحرب إلى أرض العدو في أقرب وقت ممكن»، ثم «الهجوم الاستباقي المضاد»، ولاحقاً «الحرب الوقائية» التي تعني عملياً المبادرة إلى شن الحرب.

٢ – يجب أن يكون سلاح الجو الذي تنشئه إسرائيل قوياً إلى حدّ يمكنه من الدفاع عن القوات البرية وعن السكان، من خلال التصدي لا لأسلحة الجو المعادية فحسب، بل أيضاً لمدفعية العدو، وعملياً، الحسم السريع للمعركة البرية.

استُمدت عقيدة إسرائيل الأمنية من هذين الاستنتاجين، ومن محدودية الموارد البشرية والمالية التي أَمْلت بناء جيش نظامي صغير الحجم مدعوم بميليشيا كبيرة من قوات الاحتياط. وحددت هذه العقيدة هيكلية الجيش الإسرائيلي وحجمه، والتوازن بين مختلف مكوناته، وعقيدته القتالية، وتخطيطاته العملانية. وطُبقت هذه العقيدة جزئياً في إبان حرب سيناء [١٩٥٦]، وبالكامل في أثناء حرب الأيام الستة [١٩٦٧].

أفضت حرب الأيام الستة إلى تغيير دوافع الدول العربية إلى خوض حرب أُخرى مع إسرائيل، فقد كانت هذه الدول حتى ذاك الحين منخرطة في النزاع بحكم التضامن مع الفلسطينيين، أو بسبب مصالحها في أرض إسرائيل [فلسطين]. لكن

النزاع بعدها صار (ولا يزال بالنسبة إلى سورية) نزاعاً بشأن السيادة، وبشأن وحدة أراضيها وسلامتها وكرامتها الوطنية بالنسبة إلى مصر وسورية (الوضع بالنسبة إلى الأردن مختلف). وعلى عكس ما توقعته إسرائيل، لم تؤد هذه الحرب إلى استفاقة الدول العربية (بالمفهوم الإسرائيلي) من الوهم الفلسطيني، وقبولها الواقع الذي أعقب حرب الاستقلال [١٩٤٨]، فإسرائيل اعتقدت آنذاك أنها انتصرت في الحرب، في حين أن العرب اعتقدوا أنهم خسروا معركة.

وكانت التغيرات الجيو–سياسية تقتضي إعادة تفحص العقيدة الأمنية، التي تبلورت في مطلع خمسينيات القرن الماضي، من أساسها بهدف تكييفها وفق الواقع المستجد، لكن هذا الأمر لم يتم. فبقي الجيش الإسرائيلي وإسرائيل معتمدَين على عقيدة أمنية تم صوغها في الخمسينيات من خلال الواقع الذي أعقب حرب الاستقلال، مع أن هذا الواقع شهد تغيراً ملحوظاً. وإذا كان ثمة «تقصير» حدد نتائج حرب يوم الغفران [١٩٧٣]، فهذا كان هو التقصير. فقد خاضت إسرائيل حرب ١٩٧٣ كأنها تخوضها من حدود الخط الأخضر، وما ينطوي على ذلك من تهديدات: من داخل خطوط غير مرنة ومن دون استغلال العمق الجغرافي لإدارة معركة الدفاع، إذ كان من الممكن استغلاله، ومن خلال الاعتماد الكبير على سلاح الجو من دون أخذ محدودياته وسلّم أولوياته في الحسبان، ومن خلال السعي لنقل الحرب في وقت مبكر إلى أرض العدو على حساب الجاهزية الكاملة الملائمة للدفاع، واستيعاب الهجوم الأول في الأوضاع التي اندلعت فيها الحرب.

وطرأت تغيرات إضافية اعتباراً من حرب يوم الغفران: استقرت علاقات إسرائيل بالدول العربية، ونتيجة ذلك عاد الفلسطينيون إلى صدارة النزاع. وظهر الإسلام الأصولي الذي يهدد الاستقرار عالمياً وإقليمياً، ولم يعد العدو دولاً، وإنما بات تنظيمات. وحدثت تغيرات عديدة في ميزان القوى العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وما عاد الخطاب الغربي خطاب «البقاء في قيد الحياة»، لكنه صار خطاباً متمحوراً حول «الحقوق». وبرزت المنظمات غير

الحكوميـة (NGOs)، والمقاربـة القانونية للعلاقات الدوليـة، وثورة المعلومات، وكلها أمور وفرت لدولة إسرائيل بيئة مختلفة كلياً.

أساسيات الوضع الجيو-سياسي الحالي هي التالية:

١ - تقليـص مسـاحة الدولـة بالتدريج منذ توقيـع الاتفاقـات المرحلية في أعقاب حرب يوم الغفران. ولا تزال الحجة التي تساق عن تراجع أهمية المساحة [العمق الجغرافي]، في ضوء المعطيات التكنولوجية والعسكرية في فترة «ما بعد الحداثة»، تحتاج إلى برهان على صحتها، والركون إليها في عملية المخاطرة هو من قبيل المجازفة.

٢ - إسرائيل مرتبطة بمعاهدة سلام مع كل من مصر والأردن، ولديها حدود معادية مع كل من لبنان والسلطة الفلسطينية وحركة «حماس» في قطاع غزة، ومع سـورية، والمشكلات على هذه الحدود، وكذلك على الحدود المصرية، هي مع تنظيمات لا مع جيوش نظامية.

٣ - امتـد نطـاق العدائيـة الفاعلـة إلى [جبهـة دول] الطوق الثانـي، العربية والإسلامية: العراق؛ إيران؛ ليبيا؛ السودان؛ تركيا إلى حد معين أيضاً.

٤ - تغيـر العالـم فأضحـى أحـادي القطـب. وإسـرائيل مرتبطـة بتفاهـم استراتيجي أساسي مع القوة العظمى الوحيدة، لكن ليس واضحاً إلى متى يستمر هـذا الوضع على حاله، وإلى أي حد يمكن الاعتماد على هذه القوة العظمى في المستقبل إذا تغيرت مصالحها، أو حدثت فيها تغيرات داخلية.

٥ - تحولـت الولايـات المتحـدة اعتبـاراً من سـنة ١٩٧٤ من دولـة راعية لإسرائيل إلى وسيط بينها وبين الدول العربية والفلسطينيين.

٦ - توسـع إنتـاج الأسـلحة النوويـة، والكيميائيـة، والبيولوجية، وأسـلحة الدمار الشامل، ووسائل [منظومات] إطلاقها آخذة في التوسع.

وهـذه المعطيات جعلت إسرائيل عرضة للتهديدات العسكرية التالية:

١ - إرهاب داخلي ضد المراكز السكانية والطرق الرئيسية في دولة إسرائيل. وتجلـى التأثيـر المتنامي والمتراكـم للإرهاب الموجّه ضد المجتمع الإسـرائيلي بأوقـات اللاحـرب في إبـان الأعوام الأخيرة. ومن شـأن التغطيـة الإعلامية التي تحظى بهـا العمليات الإرهابيـة ومفاعيلها النفسـية، أن تزداد خـلال الحرب، إذ يفضل المراسـلون تغطية الحوادث الإرهابية ضد الجبهـة الداخلية على الاكتفاء بتغطية القتال على الجبهة.

٢ - انتفاضـة جديـدة مسـلحة، وحرب عصابات يشـنها الفلسـطينيون ضد الجيـش الإسـرائيلي، فـي محاولة للسـيطرة على المنطقـة «ب»، أو منـع دخوله المنطقة «أ».

٣ - حرب أهلية بين الفلسطينيين والمستوطنين في المنطقة «ج».

٤ - حرب تقليدية ضد دولة عربية على جبهة واحدة أو أكثر.

٥ - حرب ضد الجبهة الداخلية، على غرار حرب الخليج في سنة ١٩٩١، أو كما جرى في إبان حرب لبنان الثانية، وضد المستوطنات المحيطة بقطاع غزة بعد «الانفصال».

٦ - تضافر كل المذكور أعلاه وصولاً إلى حرب شـاملة يتحقق فيها جميع التهديدات المذكورة عملياً.

ويضاف إلى التهديدات العسـكرية سلسـلة من التهديدات غير العسكرية لا تقل خطورة عنها، وهي:

١ - حـرب اقتصاديـة، على غـرار تجديـد المقاطعة الاقتصاديـة، ومحاولة إغـلاق طرق الملاحـة الدولية بحراً وجواً، أو على الأقـل، تهديدها، الأمر الذي يستوجب حمايتها لضمان سلامتها.

٢ - حرب سياسية بهدف عزل إسرائيل دولياً استعداداً للحرب، أو توظيف نجاح هذه الحرب من أجل قطف ثمارها سياسياً.

٣ - حرب نفسـية - دعائيـة للتخويف و/ أو للتخدير- من خلال اسـتغلال

وسائل الإعلام العالمية والمحلية.

٤ – تخريب داخلي، عربي ويهودي، يخدم كلاً من الحرب السياسية والنفسية من الخارج.

في مواجهة بعض هذه التهديدات، أو كلها مجتمعة، على إسرائيل أن تحدّث عقيدتها الأمنية وتبني قوتها استناداً إلى هذه العقيدة المحدّثة. وبمعنى ما، عدنا إلى المعطيات الجيو-سياسية لسنة ١٩٤٩. وبتعبير آخر: عاد السكان ليعيشوا في مرمى الصواريخ هذه المرة بدلاً من المدفعية في ظل انعدام العمق الجغرافي في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

الردود على مختلف التهديدات تنقسم إلى أربعة:

١ – منع تنفيذ التهديدات بوسائل سياسية من خلال تجنيد الحلفاء وتفعيلهم، و/أو الموافقة على تقديم تنازلات على أمل، أو اعتقاد، أو افتراض أن هذا سيؤدي إلى تقليص دوافع الطرف الثاني لتحقيق تهديداته (مثل الانسحاب من لبنان أو الانفصال عن قطاع غزة).

٢ – إعداد ردود تحبط التهديدات الملموسة، مثل برنامج حيتس، والقبة الحديدية، والعصا السحرية بهدف صد التهديدات ضد كل من الجبهة الداخلية، والخط الأزرق الفاصل على الحدود اللبنانية، والجدار العازل في الضفة الغربية، والسياج الحدودي الفاصل مع شبه جزيرة سيناء.

٣ – تعزيز قدرة الاستيعاب من أجل إضعاف أثر مختلف التهديدات والتمكن من التصدي لها.

٤ – تطوير تهديدات مضادة تؤدي إلى ردع الطرف الثاني عن تنفيذ تهديداته في المجالات العسكرية، والاقتصادية، والتآمرية، وإحباط أو تشويش قدرته على تنفيذها أو إعاقتها.

يستوجب تعدد التهديدات وتنوعها منظومة مؤسساتية منسقة لمعالجة جملة

التهديدات مجتمعة على مستوى الأمن القومي، لأن الجيش والوزارة المسؤولة عنه لا يوفران الرد الملائم على بعض هذه التهديدات. فالإرهاب، على سبيل المثال، هو تهديد لا يستطيع الجيش بتركيبته الحالية التصدي له حتى في أوقات اللاحرب، علماً بأن هذا التهديد يتفاقم في إبان الحرب. وفي قدرة الجيش ومن واجبه، حقاً، المساعدة على التصدي له، لكن ليس عليه قيادة المواجهة، وهذا ينسحب أيضاً على الانتفاضة والحرب الأهلية، ولا سيما أن الجيش مُعَدّ للرد على تهديدات الحرب التقليدية المحدودة أو الشاملة، والنظامية أو الصغيرة. وانشغال الجيش بمواجهة التهديدات الأُخرى يتم على حساب استعداده للحرب، كما أن كفاءات رجاله هي أولاً وقبل كل شيء في المجال العسكري. وهنا يجب إشراك مجلس الأمن القومي. وهناك مبررات أُخرى لإنشاء مجلس كهذا.

تستدعي البيئة الجديدة (ليست جديدة تماماً) إعادة معاينة من الأساس لعلاقات القيادة السياسية بالجيش، ولمفهوم القائد الأعلى للجيش، ولمكانة رئيس الحكومة النسبية، ولمكانة وزير الدفاع والحكومة مجتمعة تجاه الجيش والأجهزة الأُخرى، سواء الأمنية، أو المدنية ذات الصلة بالأمن في حالات الطوارئ.

فالجيش الإسرائيلي هو الجيش الوحيد في العالم الذي تتكون قيادته العليا من فريق مؤلف من أكثر من ٢٠ شخصاً، وهذا يعني أنه لا يوجد قائد أعلى للقوات المسلحة (على غرار رؤساء جمهورية كل من الولايات المتحدة الاميركية، وروسيا، وفرنسا، أو ملكة إنكلترا التي تمنح رئيس الحكومة صلاحياتها في أوقات الطوارئ). وهذا الوضع يولّد نقاط ضعف في أوقات اللاحرب، ويمكن أن يصبح حرجاً في إبان الحرب.

يُعتبر التوافق الشخصي بين وزير الدفاع ورئيس الحكومة ركيزة أساسية في هيكلية السلطة لدولة إسرائيل، فهو يكفل مصدراً واضحاً للصلاحيات وعنواناً لتحمل المسؤولية. وفي كل مرة تشغل هذين المنصبين شخصيتان مختلفتان

تنشـأ مشكلات في أوقات الطوارئ (مثلاً: بين شاريت ولافون، وشاريت وبن - غوريـون، وإشـكول ودايان، وغولدا مئير ودايان، ورابيـن وبيرس في أثناء عملية عنتيبـي [أوغنـدا]، وبيغـن وإريـك [أريئيل] شـارون في أثنـاء اجتياح لبنان سـنة ١٩٨٢)، حتـى لـو كان يبـدو ظاهرياً أنه في الأوقات العادية هناك ميزات لشـغل المنصبيـن مـن جانب شـخصين مختلفيـن (وزير بـدوام كامل لشـؤون الدفاع). وتكمـن جذور المشـكلة في ضبابيـة مصدر الصلاحيات، وفي قـدرة رئيس هيئة الأركان العامـة على المنـاورة بيـن رئيـس الحكومة ووزيـر الدفـاع، وبينه وبين الحكومـة مجتمعـة (على غرار ما فعلـه دودو [دافيـد إليعيزر] في يـوم الغفران، وموتي [مردخاي] غور في عنتيبي، أو قضية العلاقات بين براك وأشكنازي).

فمـن أجـل أن يتمكـن رئيـس الحكومة مـن اسـتخدام صلاحياتـه وتحمل مسـؤولية الأمـن القومي، فإنه يحتاج إلى مجلس للأمن القومي بالمعنى الواسـع للمفهوم؛ أي إلى مجلس قادر على التعامل مع مجمل التهديدات المذكورة آنفاً، ويتمتع بصلاحيات التنسيق والإشـراف على كل المنظومـات والأجهزة المعنية بمسـائل الأمن القومي، والتي تقع المسؤولية عنها على عاتق مختلف الوزارات. وهذا ليس حال مجلس الأمن القومي الحالي.

أمّـا الرد المطلوب على كل مـن التهديد الصاروخي والإرهابي ضد الجبهة الداخليـة، وعلى أشـكال القتال غير العسـكرية، فلا يمكن أن يقدمـه إلاّ مجتمع متأهـب. ولا يكفي لذلك جيش متأهب وردود تكنولوجية. والفجوة بين خطورة التهديدات والوضع الحالي للمجتمع المطالَب بمواجهتها، هي المسـألة الرئيسية التـي يجب أن يعالجها مَنْ يصوغون عقيدة الأمـن القومي. وتتجلى هذه الفجوة بما يلي:

١ - التهديـد وجـودي، ويهـدد الجماعة بكاملهـا، والكل عرضـة له. لكن المجتمع في المقابل يشـهد مسـارات خصخصة وتفتت تؤدي إلى انفراط عقده، وينصب اهتمامه على الفرص والمخاطر الشخصية التي تواجه الأفراد وأسرهم.

٢ - تقتضـي مواجهـة جملـة التهديـدات التـي تتعرض لهـا الدولـة مقاربة براغماتية، مرنة ومتوازنة، لكن المجتمع في أغلبيته، وفي طرفي الطيف السياسي، مسـتغرق، في أحد طرفيه، في «مشـيحانية» سـاذجة تتجاهل الواقـع والتهديدات التي ينطوي عليها، ويضع ثقته بالعناية الإلهية، وفي الطرف الآخر، في مشيحانية موازية؛ أي في السلام.

٣ - يكلف الاسـتعداد لمواجهة التهديدات ضحايا وأموالاً، والمجتمع غير مسـتعد لبذلهـا. وعليه، فهـو يكبت الوعي بأن غيـاب الجاهزية يكلـف في نهاية المطاف أكثر كثيراً من الاستعداد: ضحايا ودماء مسفوكة.

٤ - يقتضـي التصـدي للتهديـدات رص الصفـوف، في حيـن أن المجتمع يتفـرق إلـى مجموعـات من أصحـاب المصالـح والطوائـف والعشـائر. وتحت الضغـط، مثلما حدث في إبان حرب الخليج الأولى، ينشـأ وضع يكون فيه «كل رجل مسؤولاً عن نفسه.»

٥ - تنسـاق قيادة زمن الانتخابات المبكرة [للكنيسـت] خلف هذا الوضع، وتذعن له إرضاء لقاعدتها الانتخابية.

في هذه الأوضاع يتحول مفهوم جيش الشعب من مصدر قوة إلى مكمن ضعف

إن التهديدات في معظمها تهديدات كامنة وليسـت آنية. ويسـتغرق تحولها من تهديدات بالكمون إلى تهديدات بالفعل فترة زمنية معينة. وفي غضون ذلك، يروق للجمهور الاعتقاد أنه ما دام الأمر كذلك فلديه متسع من الوقت للتأقلم مع الوضع الجديد. لكن، هل سـيكون لدينا الوقت الكافي لتكييف أنفسـنا والانتقال مـن التهديـد بالكمون إلى التهديد بالفعل؟ وبكلمات أُخرى: هل سـيكون لدينا إنـذار اسـتراتيجي فـي الوقت الملائـم؟ (على افتراض أنـه إذا حدث إنـذار فإنه سيؤثر فينا فعلاً).

بعد حرب الأيام الستة [١٩٦٧]، بقيت عقيدة إسرائيل الأمنية التقليدية، ولا

تزال، تستند إلى ثلاث ركائز:

١ - الردع، أي ردع العدو كي لا يبادر إلى تنفيذ تهديداته بسبب ما سيصيبه من أذى جراء ذلك. ويكمن ضعف هذا المبدأ في أنه صالح فقط إذا ما ارتدع العدو. ومن السهل أن نجد أنفسنا في وضع يكون الردع مجرد وهم، مثلما حدث في السنوات التي سبقت حرب يوم الغفران [١٩٧٣].

٢ - الإنذار [الاستراتيجي] الذي ينبئ بأن العدو لم يرتدع، وبأنه ينوي تنفيذ التهديد الكامن، ويسمح هذا الإنذار بالاستعداد قبل موعد تنفيذ التهديد.

٣ - الحسم السريع، عن طريق إلحاق هزيمة ساحقة بالعدو تؤدي إلى تدمير قوته القتالية وروحه المعنوية وعزيمته على مواصلة القتال. ويكمن ضعف هذا المبدأ في أن تقديرنا قوة العدو القتالية وإرادته ليس دائماً مطابقاً لتصوراته. فمن كل الحروب التي خاضتها إسرائيل، وحدها حرب الاستقلال [١٩٤٨] انتهت بحسم عسكري فرض على الطرف الثاني تسوية سياسية، وكان ثمن هذا الحسم باهظاً.

سقطت هذه الركائز الثلاث في حرب يوم الغفران [١٩٧٣]: خسرنا الردع من دون أن ندري ذلك، وبعبارة أُخرى، خسرنا أيضاً الإنذار الذي يتيح لنا فترة كافية للتصرف، إذ لم تتجاوز فترة الإنذار الفعلي عن حرب وشيكة ١٠ ساعات. ولم تفضِ الحرب إلى حسم سريع، واضطرت إسرائيل إلى إبقاء جيشها في حالة تأهب طوال أشهر بعد وقف إطلاق النار. وعلى مقياس أصغر كثيراً، سقطت المبادئ الثلاثة أيضاً في حرب ذات طابع مختلف داخل الحزام الأمني في [الجنوب] اللبناني.

نقطة الضعف الرئيسية في عقيدة الركائز الثلاث هي مركزية مكانة الإنذار الاستراتيجي، والانتقال المباشر منه إلى الحسم السريع. وتعلمنا تجربة الماضي أن التهديدات يمكن أن تتحقق (وهي تتحقق بصورة عامة) من دون أن يكون هناك إنذار بقرب تحققها. فالفحوى الحقيقية للإنذار الاستراتيجي ليست معرفة

استخباراتية ملموسة، لكنها عملية معقدة من الحصول على المعلومات المنذرة وإدراك مغزاها، واستخلاص الاستنتاجات الملائمة، واتخاذ القرارات الصائبة المطلوبة. ولا وجود لإنذار استراتيجي في غياب كل هذه الأمور. وبناء على تجربة الماضي، وعلى كل المواجهات التي لم يبادر إليها الطرف اليهودي في النزاع اليهودي - العربي اعتباراً من سنة ١٩٢٠، يمكن إثبات أن فرص إحراز إنذار شامل مستقبلاً شبه معدومة.

كذلك تُعلمنا تجربة الماضي مدى صعوبة تشخيص تحولات أكثر أساسية، تسبق تحقق التهديد، والتي من الحيوي إدراك معناها لغرض تلقي الإنذار الملموس بالمعنى الموضح أعلاه. وفي الحالتين، إن الاعتماد على الإنذار المبكر، الطويل أو القصير الأمد، من الممكن أن يظهر لاحقاً كرهان خطر ذي فرص قليلة منذ البداية. ففي التهديدات المحدودة والمحلية يكون الثمن خسائر بشرية وهزائم موقتة إلى حين استقرار الوضع وعودته إلى سابق عهده، أو إحراز مكاسب توازي مكاسب الخصم. لكن إذا تحققت التهديدات الشاملة، فقد يكون الثمن ذا أبعاد وجودية.

البديل من الإنذار الاستراتيجي هو قدرة استيعاب الهجوم. والمعطيات الجغرافية، والديموغرافية، والاقتصادية، لدولة إسرائيل من شأنها خفض قدرتها على امتصاص الضربة بدرجة كبيرة، وأي تنازل عن مساحة من الأرض يترتب عليه تقليص إضافي لهذه القدرة. بيد أن القدرة على استيعاب الهجوم مرتبطة أيضاً بتماسك المجتمع ومناعته، وبالانضباط العام وإطاعة السلطة بما قد يعوض النقص بالمفهوم الجغرافي والديموغرافي. لكن قدرة الاستيعاب -وربما أيضاً قدرة الردع - متضررة ومتآكلة منذ سنوات جراء الخلافات الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية المتفاقمة.

وعليه، يُطرح السؤال عما هو عملي أكثر: هل هو إعادة عجلة التطورات الاجتماعية إلى الوراء، أم الاستعداد الملائم لمواجهة الواقع الجديد؟ وإذا استقر

الرأي على الخيار الثاني، فيجب معاينة الفرضيات الأساسية التي حُدّدت في ظل ضرورات الأيام الأولى من عمر الدولة، وملاءمتها لدولة تبلغ من العمر ٦٦ عاماً وهي على مشارف سنّ التقاعد. فالبنى القيمية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لكل من دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي قد تغيرت تماماً منذ ذلك الحين. وينبغي لهذه التغيرات أن تنعكس على إعادة معاينة مكونات الجيش الثلاثة بموجب قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، وسائر مكونات الأمن القومي.

١ - **الجيش النظامي**: كانت المهمة الأصلية لنواة الجيش النظامي في القوات البرية تدريب الجنود الذين يؤدون الخدمة الإلزامية، وإعدادهم قبيل خدمتهم في قوات الاحتياط، والمحافظة على إطارات ثابتة من تشكيلات الاحتياط من أجل تمكينها عندما تقتضي ضرورة استدعائها من الدخول في القتال بسرعة فائقة. وبسبب طبيعة سلاحي الجو والبحر الخاصة، فقد استندا منذ البداية إلى الجيش النظامي بدرجة أكبر، سواء في المجال العملاني أو الإداري. وبصورة عامة كان رجال الجيش النظامي يخدمون حتى عمر الأربعين، ثم يُسرّحون فيتابعون مسيرة مهنية أُخرى في مجالات الإدارة والاقتصاد العام والدبلوماسية، ولاحقاً في قطاع الأعمال والتجارة والأكاديميا والسياسة.

أمّا في الأوضاع الاستراتيجية والاجتماعية الحالية، فيتعين على الجيش النظامي أن يكون أساس القوة، وليس فقط نواة القوة المحترفة المشرفة على تدريب جنود الخدمة الإلزامية، وأن يكتّل حوله قوات الاحتياط. وهذا التغيير الأساسي في مهمة الجيش النظامي سيؤثر في حجمه، وفي إطار مهمات القيادة والتحكم، وفي المهمات اللوجستية والمتخصصة التي ستوكل إليه، وهذا إطار أشمل كثيراً من السابق.

وفي ظل أوضاع القرن الحادي والعشرين، يجب تغيير تصور المهنتين، بسبب حاجات التدريب المهنية العسكرية التي هي أطول كثيراً، وتستدعي إطالة فترة خدمة الضباط في المناصب القيادية، وتكريس وقت أطول للدورات

[التعليمية والتدريبية] واستكمال التحصيل المطلوب، وأيضاً، بحكم تقلُّص فرص المهنة الثانية جراء النمو الداخلي في فروع الاقتصاد والأجهزة المتعددة.

يقتضي بناء جيش محترف كبير تخطيطاً شاملاً للتدريب العسكري المتخصص واستكماله أكاديمياً على امتداد المسار الوظيفي ضمن منظور بناء قدرات الضباط على المدى البعيد، بينما المنظور السائد اليوم هو شروط الخدمة [توصيف الوظائف العسكرية]، الذي يركز على جاذبية الخدمة في الجيش النظامي، والتحضير للتسريح منه [التقاعد] ومزاولة مهنة أُخرى.

إلاّ إن المهنة الثانية تلحق ضرراً بالغاً بالمستوى الاحترافي للجيش، إذ يستغرق إعداد ضابط في الجيش الإسرائيلي فترة عامين، من أصل فترة خدمة (للعقيد في الجيش) تتراوح ما بين ٢٠ عاماً و٢٥ عاماً، هذا إذا افترضنا (وهو افتراض غير صحيح دائماً) أنه اجتاز بنجاح دورات تأهيل الضباط، كدورات قادة السرايا والكتائب [في القوات البرية]، ومدرسة القيادة والأركان. وتجدر الإشارة إلى أن إعداد كولونيل في جيش غربي يستغرق خمسة أعوام في الولايات المتحدة الأميركية، وثمانية أعوام في الجيش البريطاني، وتسعة أعوام في الجيش الفنلندي، وعشرة أعوام في الجيش الألماني من أصل ٣٥-٤٠ عاماً في الخدمة. كما أن فرص تطبيق الإعداد الأساسي للضباط من خلال أعمال التدريب وبرامج الاستكمال ضئيلة قياساً بجيوش أُخرى. وبيت القصيد هو التالي: إنه جيش من الهواة.

أخفت تجربة الحروب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في الماضي، إلى حد ما، التأهيل السطحي والتدريب، لكن هذا الأمر انعكس في الثمن الذي تكبدناه في هذه الحروب. إذ إن جيشاً يرتكز إعداده بشكل مفرط على التجربة، سيكون بالتأكيد مستعداً لخوض الحرب على منوال آخر حرب خاضها، وتمرّس بها.

وهناك سبب آخر للعزوف عن المهنة الثانية، هو تضاؤل الفرص المتاحة

حالياً. ففي أولى مراحل بناء الدولة، تهافتت المؤسسات وفروع الاقتصاد الجديدة والمزدهرة على توظيف الضباط المتقاعدين. أمّا اليوم، فتشهد هذه المؤسسات والفروع نمواً داخلياً، ولم تعد تستوعب الضباط المسرحين من الجيش النظامي الذين يعانون صعوبة الحصول على وظائف ملائمة بعد تسريحهم، فيتوجهون إلى الانخراط في الحياة السياسية. وهذا لا يماثل وضع الضباط في حرب الاستقلال [١٩٤٨] الذين بدأوا مسيرتهم في الحقل السياسي، ثم استأنفوها بعد انتهاء فترة خدمتهم في السلك العام للجيش الإسرائيلي، بل هم أشخاص ينتقلون من الجيش إلى الحقل السياسي، ولا يبدو أن المهارات الخاصة التي اكتسبوها خلال إعدادهم وتجربتهم في الجيش ذات فائدة في هذا الحقل.

كما أن تركّز المهنة الثانية للنخبة العسكرية في الحقل السياسي له تداعيات خطرة على صعيد علاقات القيادات العسكرية والسياسية من زاويتين: أ) قد يرى السياسيون في الضباط الكبار تهديداً لمكانتهم، أو مصدر دعم لهم في المستقبل، الأمر الذي يؤثر في طريقة التعامل معهم خلال خدمتهم في السلك العام للجيش، وفي اعتبارات صناعة القرار؛ ب) إن الضباط الذين يتطلعون إلى مستقبل في السياسة، يشرعون في تمهيد الأرضية لهذا المستقبل في مراحل مبكرة من خدمتهم في السلك. والتشريعات الحالية [التي تنص على أنه ينبغي لضباط الجيش برتبة لواء وما فوق الانتظار فترة ثلاثة أعوام بعد تقاعدهم قبل الترشح لانتخابات الكنيست، أو تعيينهم وزراء] لا تشكل حلاً لهذه المشكلة.

إن الانتقال من جيش المهنتين إلى جيش المهنة الواحدة هو مسار شامل وعميق أكثر بكثير من مسألة مدة الخدمة، ومسار تولي المناصب القيادية، وفترة الإعداد والتأهيل. لذا، يجب أن تتغير وتيرة إرهاق الذين يخدمون في الجيش النظامي مع كل ما ينطوي عليه ذلك، على صعيد عبء العمل، والعلاقات الإنسانية، وأسلوب الحياة في الجيش بصورة عامة، وفي الوحدات الميدانية بصورة خاصة. فالمنظومة التي ترهق رجالها عبر استنزافهم خلال ٢٠ عاماً، ثم تسرحهم من الخدمة بشروط تقاعد مريحة لينخرطوا في مهنة أُخرى، تختلف

جوهرياً عن منظومة تأخذ في الحسبان أن رجالها سيبقون في الخدمة النظامية العسكرية، وسيضطرون إلى أداء المهمات الموكلة إليهم خلال فترة زمنية مضاعفة.

٢ - **جيش الخدمة الإلزامية:** كان مُعَداً في الأصل لكل مَنْ بلغوا سن التجنيد الإلزامي، وكي يشكل معبراً إلى الجيش النظامي (لقلة منهم)، وإلى قوات الاحتياط (لأكثريتهم). لكن على مر السنين فقد شموليته بسبب ازدياد الأعداد وتوسيع نطاق الإعفاءات. وانخفض عدد الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية بالتدريج، وبات يقترب من نصف عدد مَنْ هم في سنّ التجنيد، وهذا لم يحدث فقط بسبب إعفاء تلامذة اليشيفوت من الخدمة الإلزامية.

تسببت زيادة مدة الخدمة العسكرية الإلزامية، بالإضافة إلى مسارات اجتماعية عامة، بجعل الجيش الإلزامي ميليشيوي الطابع (التزام جزئي من جانب التنظيم والفرد) أكثر مما هو عسكري (التزام كامل من جانب المؤسسة والفرد الذي يخدم فيها). ويتجلى هذا بتدخل الأهالي ووسائل الإعلام في الحياة اليومية للجيش (علاقات القادة بالجنود، ومشكلات الانضباط، وشروط الخدمة)، وبغياب الدعم في مواجهة هذه التدخلات، وبنقل التباينات الاجتماعية والاقتصادية التي هي من شأن المجتمع المدني إلى داخل الجيش، وبتنفيذ الخدمة الإلزامية في مكان قريب (من بيت المجند)، وما إلى ذلك. وقد أثّرت هذه الأمور بدرجة أقل في الوحدات الميدانية، لكن يمكن ملاحظة تأثير هذا أيضاً فيها.

يجب السعي في المستقبل لتقصير مدة الخدمة الإلزامية، والتركيز على تدريب يكون بمثابة تأهيل للجيش النظامي وقوات الاحتياط، لكن على نحو مختلف كثيراً عما قبل. وتستدعي تشكيلة المهمات الأوسع كثيراً التزام أداء الخدمة العسكرية لفترة محددة بشروط الجيش النظامي، كشرط التدريب المحترف على هذه المهمات، على شاكلة ما هو متبع في دورات الطيران

والنقباء والضباط منذ سنوات عديدة.

أضحت الخدمة العسكرية الإلزامية، بصفتها بوتقة صهر اجتماعية، وأداة تربوية، منطوية على مفارقة تاريخية منذ مدة طويلة، ويجب الاعتراف بذلك. ويترتب على هذا الاعتراف التخلي عن شمولية الخدمة الإلزامية، واختيار الأشخاص الملائمين فقط. وتؤدي هذه السياسة إلى إلغاء أنظمة الدعم والرعاية، التربوية، والاجتماعية، والطبية، للشرائح السكانية الضعيفة، أو للحالات الإشكالية، الأمر الذي يستدعي نقل معالجتها إلى القطاع المدني، في إطار الخدمة القومية لا العسكرية. وبذا يصبح النظام في جيش نخبوي كهذا عسكرياً وليس ميليشيوياً، ومَنْ ليس أهلاً لذلك يتم الاستغناء عنه.

٣ - الجيش الاحتياطي [قوات الاحتياط]: في الماضي كان الجيش الاحتياطي هو عماد القوات البرية، وعليه استند مدماك الحسم في عقيدة الأمن القومي. لكن في ظروف التهديد الذي يطال الجبهة الداخلية، تحتاج هذه العقيدة إلى تحديث. وينعكس التغيير في شمولية الخدمة العسكرية الإلزامية بصورة أكثر وضوحاً في الجيش الاحتياطي، فمن مجموع أكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠ رجل يهودي في الفئة العمرية ١٨ - ٥٠ عاماً من مواطني دولة إسرائيل، خدم في قوات الاحتياط في أواخر تسعينيات القرن الماضي ما يقارب ربع مليون شخص فقط، والعدد اليوم أقل كثيراً. فالانفتاح على العالم، وخروج المسرّحين من الخدمة الإلزامية والتحاقهم بالمعاهد والكليات، أو سفرهم إلى الخارج، كلها أمور تسلط الضوء أكثر على عدم شمولية الخدمة في قوات الاحتياط.

وعليه، ولأسباب عملية ونفسية في آن واحد، يجب تقليص الاعتماد على قوات الاحتياط في حسم المعركة. فمنذ فترة طويلة أضحت الخدمة في قوات الاحتياط، وفي المهمات الميدانية والمهنية، نضالاً متواصلاً ضد تأكل القدرات والحوافز. وبحكم الأوضاع التي تتطلب حرفية متزايدة في تشغيل منظومات الأسلحة، وبحكم التكنولوجيا المتقدمة والمتغيرة في ساحة القتال وخلفها،

يصعب الاعتماد مع مرور الوقت على قوات الاحتياط. فبعد التقليصات [في الميزانيات المخصصة للجيش] التي استمرت فترة طويلة، والتي أثرت في تدريبات وحدات الطوارئ الاحتياط، انخفضت كفاءة هذه الوحدات على مستوى الفرد وصعوداً حتى مستوى قائد الفرقة. وتجلى مستوى التدريب المتدني بسقوط كثير من الضحايا في إبان الحرب. ونتيجة هذا كله يجب تقليص مهمات جندي الاحتياط [القتالية]، وتعيينه، بعد أن يكون قد خدم بضعة أعوام في الفرق المخصصة للقتال في خط الدفاع الأول، للدفاع عن الجبهة الداخلية ضد كل من التهديد الإرهابي والصاروخي، ولتشغيل أنظمة الصيانة والإدارة في الجبهة الداخلية وفي خطوط الاتصالات (Lines of Communication) في أوقات الطوارئ.

وفي أوضاع جيش محترف كبير الحجم، وجيش خدمة إلزامية لا تشمل الجميع، وقوات احتياط يخدم فيها عدد متناقص من السكان، يجب اعتماد مقاربة مختلفة تماماً لمكافأة مَنْ يخدم في كل من الجيش النظامي فترة قصيرة، وفي الجيش النظامي فترة طويلة، وفي الخدمة الإلزامية، وفي الجيش الاحتياطي. ويجب أن تكون المكافأة مادية لأنها اللغة الوحيدة المتعارف عليها، لكن ليس مادية فقط. إذ يمكن التفكير فيها بمفهوم الحراك الاجتماعي [الارتقاء إلى درجات أعلى في السلم الاجتماعي]، وحتى بمعطيات مدنية/ مواطنية - سياسية: على سبيل المثال، إعطاء مَنْ يخدم في السلك حق الإدلاء بصوتين في الانتخابات الوطنية العامة.

وعلى الرغم من أن تكلفة القوة التي يتم بناؤها، وفقاً لما ذكرناه سابقاً، ستكون بالتأكيد مرتفعة في بعض مكوناتها، فإنها تنطوي أيضاً على توفير كبير في مكونات أُخرى. ويستدعي ميزان التكاليف بحثاً أساسياً على المستوى القومي الكلي (بما في ذلك الانعكاسات على الناتج المحلي الإجمالي، وميزانية الضمان الوطني، وتكلفة الخدمة العسكرية الإلزامية)، بهدف تقويم التكاليف الإضافية في مقابل حجم التوفير.

تُساق حجة شائعة ضد التوقعات «السوداوية» [سيناريوهات التهديد] المبيّنة أعلاه بقصد التملص مما تستوجبه [من رد على التهديد]، وهي تزعم أن تسوية سلمية، ولو في مقابل تقديم تنازلات عن أراض، أو سواها من التنازلات، تؤدي إلى خفض التهديدات أكثر من تدابير التأهب والاستعداد لمواجهتها، وتلغي الحاجة إلى بعض هذه التدابير. وعملياً، يتطور هنا مفهوم أمني جديد مفاده أن قوات دولية واتفاقات دولية تشكل بديلاً من الردع والحسم، وفي الدرجة الأولى بديلاً من الحاجة الملحة التي تلقى معارضة كبيرة، وهي تعزيز القدرة على استيعاب الهجوم.

إن الفرضية الأساسية، أو بالأحرى الوهم الأساسي الذي يقوم عليه هذا المفهوم الأمني الجديد، هو أن العالم العربي لم يعد يسلّم بواقع وجود دولة إسرائيل فحسب، بل صار يقبل شرعيتها أيضاً.

ورداً على هذه الحجة يجب القول إنه لا توجد حرب إلاّ وسبقتها فترة سلام. فقد تؤدي التنازلات المطلوبة لعقد اتفاقات سلام إلى إرجاء تحقق التهديدات لفترة زمنية غير معروفة، لكنها لن تلغيها، بل على العكس ربما تفاقمها.

على ما يبدو، لا سبيل إلى إلغاء التهديدات. وينبغي لنا أن نتعلم العيش معها من خلال إدارتها بشكل صحيح قدر الإمكان بهدف منع انتقالها من الكمون إلى الفعل – من خلال استعداد ملائم لا من خلال أحلام بحلّ سحري غير متوفر. وفي كلمات أُخرى: ينبغي لنا الخروج من جنة الحمقى التي نعيش فيها، والعودة من الواقع الافتراضي إلى الواقع الحقيقي؛ التخلص من وهم أننا نعيش في منطقة الغرب الأوسط [الأميركي] (Midwest)، والقبول بحقيقة أننا لا نزال نعيش في منطقة الشرق الأوسط (Middle East)، مع ما يترتب على ذلك من عواقب.

التحديات الاستراتيجية – الأمنية الراهنة لإسرائيل*

أودي ديكل وشلومو بروم ويورام شفايتزر**

مدخل

عند فحص الميزان الاستراتيجي لإسرائيل، يُلاحَظ أن هناك عناصر إيجابية إلى جانب تهديدات مستجدة متنامية تنبئ بتحديات صعبة مقبلة. وتشير الاتجاهات الإقليمية في السنوات الأخيرة إلى ضعف عنصر الدولة الفاعل، وتالياً إلى تراجع التهديد العسكري التقليدي. وفي المقابل، يبرز تهديد هجين لا متناظر ومتشعب، مصدره عناصر جهادية إسلامية متطرفة. فالمجموعات الإسلامية المتشددة التي ركبت موجة التغيير وانحلال الهيكليات السياسية والاجتماعية (وإن كانت العناصر الليبرالية الشبابية هي التي أطلقت مبادرة التغيير وقادتها في البداية)، والمستفيدة من صعود نفوذ الحركات الإسلامية، أعلنت الحرب على النظام القديم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وعززت هذه المجموعات تأثيرها عبر استخدام قدرتها على تخريب آليات الحكم وإقلاق الحياة اليومية في المنطقة على الرغم من عجزها عن بناء أطر وظيفية جديدة تلبي حاجات الناس.

يتناول هذا المقال ميزان الوضع الأمني لإسرائيل من منظور استراتيجي، ويعتبر أن الميزان الحالي إيجابي عموماً. ويعرض المقال أيضاً وبالتفصيل

* المصدر: Dekel, Udi, Shlomo Brom, Yoram Schweitzer. «Israel's Current Strategic Security Challenges.» In *Strategic Survey for Israel, 2013–2014*. Edited by Shlomo Brom and Anat Kurz. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014, pp. 123–137. http://www.inss.org.il

** ثلاثة باحثين كبار في معهد دراسات الأمن القومي.

– ترجمته عن الإنكليزية: يولا البطل.

التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل وأفضل السبل لمواجهتها، ولا سيما من خلال كبح الاتجاهات السلبية والاستفادة من الفرص من أجل ترسيخ الجوانب الاستراتيجية الإيجابية وتعزيزها. ويستند التحليل إلى مقاربة متعددة الاختصاصات المعرفية، قائمة على تفحص التفاعل (interface) بين مختلف التحديات من منظور رؤية متكاملة للأبعاد السياسية، والدبلوماسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية، والعسكرية، والقانونية، وذات الصلة بوسائل الإعلام.

ميزان استراتيجي إيجابي في اللحظة الحالية

يتصدر الجوانب الإيجابية الرئيسية في ميزان الأمن الاستراتيجي لإسرائيل، ضعف التهديدات التقليدية على الجبهات الشمالية، والشمالية الشرقية، نتيجة استنزاف الجيش النظامي السوري بفعل الحرب الأهلية طويلة الأمد، ومحافظة إسرائيل على ردع ذي صدقية في مواجهة حزب الله في لبنان وحركة «حماس» في قطاع غزة. وتضاف هذه الإيجابيات إلى تلاشي التهديد الذي مثّله الجيش العراقي في العقود السابقة. وقد أوجد التصميم الدولي على تفكيك ترسانة نظام الأسد من الأسلحة الكيميائية الفرصة لحرمان الجيش السوري من أهم قدراته غير التقليدية. وكان للأزمة الاقتصادية في إيران، الناجمة عن العقوبات المفروضة عليها، تأثير سلبي في المحور الراديكالي الذي تقوده في منطقة الشرق الأوسط – الأمر الذي أفضى إلى الاتفاق المرحلي بين طهران ومجموعة الـ ٥+١ الذي جرى التوصل إليه في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، والذي من المبكر تحديد مفاعيله. كما تراجعت مكانة حزب الله في لبنان جراء دعمه نظام الأسد وانخراطه الفاعل في الحرب الأهلية السورية. أمّا بالنسبة إلى حركة «حماس» التي ضعفت غداة سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فقد ابتعدت عن المعسكر الراديكالي من خلال رفضها دعم نظام الأسد. ومع ذلك، يواصل هذا المحور كفاحه من أجل الحفاظ على العناصر الأساسية لقوته ونفوذه في المنطقة.

وعلى خلفية اضطراب منطقة الشرق الأوسط، تمكنت إسرائيل من إبقاء مسافة بينها وبين النقاط البؤرية للأحداث والنزاعات الإقليمية، فتموضعت بصفتها جزيرة من الاستقرار، بينما يواجه لاعبون إقليميون عديدون فيه تحديات داخلية وخارجية شائكة. وفي غضون ذلك، حافظت إسرائيل على ردعها الفعال من خلال عدة مبادرات، بينها شن عمليات مدروسة وحكيمة، منفَّذة بتوقيع منخفض ومن دون جعجعة، ضد نقل أسلحة استراتيجية – مضادات جوية وقاذفات صاروخية وصواريخ دقيقة بعيدة المدى – من سورية إلى لبنان، ومن السودان إلى «حماس» والفصائل الجهادية في قطاع غزة.

إن استعادة سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي في مصر وإزاحة جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم أوقفتا – أقله في الوقت الحالي – صعود الإسلام السياسي في مصر، ومن المنظور الموسّع، في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وهنا أيضاً، كُبحت، بالنسبة إلى إسرائيل، المخاطر الكامنة. وحرصت الأخيرة، من جانبها، على المحافظة على علاقاتها الخاصة بالمؤسسة العسكرية المصرية حتى في إبان حكم الإخوان المسلمين الذي دام عاماً واحداً، كما تستمر في دعم فعالية القوات العسكرية [المصرية] في مكافحة تهريب الأسلحة من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة، وفي مكافحة البنى الإرهابية الجهادية في سيناء.

وبعد أن أضحت الحرب الأهلية الدموية في عامها الثالث، تواصل سورية التفجر داخلياً على الرغم من إحراز النظام بعض التقدم في قدرته على محاربة الثوار. وفي الواقع، تتقاسم القوات الموالية للأسد، ومجموعات المعارضة المتعددة والعاملة بلا تنسيق، السيطرة على الأرض. وقد تسببت الأزمة في سورية بمشكلة إنسانية حادة في كل من تركيا، والأردن، ولبنان، نتيجة تدفق اللاجئين السوريين إلى هذه الدول. ويجلب تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان بالذات خطر التصعيد، لأن هناك إمكاناً حقيقياً لزعزعة استقراره الداخلي.

أمّا الأردن، فقد أمكنه الحفاظ على استقرار الحكم وكبح نفوذ جماعة

الإخوان المسلمين فيه. واستطاع، وإنْ بصعوبة متزايدة، احتواء التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن موجات النازحين من سورية، لكن قدرته على الاحتمال محدودة من دون مساعدات خارجية. كذلك جرى الحفاظ على العلاقات السلمية بين الأردن وإسرائيل. فالحرب الأهلية الدائرة في سورية ونتائجها الإقليمية الخطرة، بالإضافة إلى الشعور السائد في الأردن بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تقف إلى جانب المملكة في إبان الأزمات (في ضوء التجارب السابقة في مصر وسورية – الفشل الأميركي في استخدام القوة، وتفضيل عقد اتفاق على تفكيك الأسلحة الكيميائية على حساب المعارضة العلمانية السورية – والاتفاق الذي جرى التوصل إليه مع إيران)، كلها أمور تؤكد بقوة للأردن وإسرائيل مدى جوهرية علاقاتهما الثنائية.

وهناك بقعة ضوء إضافية، على الأقل في الوقت الحالي، متمثلة في استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، بعد أربعة أعوام من الجمود. فمن شأن هذه المفاوضات، إذا لم تنته بأزمة وبإلقاء تبعاتها على إسرائيل، أن تعزز مكانة الأخيرة، دولياً وإقليمياً، على الأقل من خلال تخفيف الضغوط عليها وتهيئة الأرض للتعاون المستقبلي مع الدول العربية المعتدلة – ولو من خلال قنوات سرية، وخصوصاً أن هناك فرصة إذا استُغلت استغلالاً ملائماً، فستساعد في إحداث تغيير جوهري في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، حتى لو لم يجرِ التوصل إلى اتفاق دائم.

أمّا حركة «حماس» التي تسيطر على قطاع غزة، فهي في مأزق عميق بفعل سلسلة من الرهانات الاستراتيجية الخطأ. وتشمل هذه الأخطاء ابتعاد الحركة عن المحور الراديكالي، وانحيازها الطبيعي إلى نظام جماعة الإخوان المسلمين في مصر نظراً إلى انتمائهما العقائدي، ورفضها الصلح والوحدة على الساحة الفلسطينية. وحرم سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر حركة «حماس» الدعم السياسي، في الوقت الذي أفقدها الركود الاقتصادي والجمود السياسي في قطاع غزة دعم السكان هناك. ونظراً إلى ضعف «حماس» على الصعيد السياسي

وافتقارها إلى الدعم على الصعيد الإقليمي، وخصوصاً في ضوء استئناف الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، سيصعب عليها استعادة مكانتها في الساحتين الإقليمية والقومية. وفي حال استئناف جهود المصالحة في الساحة الفلسطينية بقيادة حركة «فتح»، ستجد «حماس» نفسها في موقع الدونية النسبية.

علامات مقلقة من منظور مستقبلي

برنامج إيران النووي: يرسم الاتفاق المرحلي الموقّع بين إيران ومجموعة الـ ٥+١ مسار الطريق إلى التسوية الدائمة مع الأولى، انطلاقاً من الفرضية التي شدد عليها الرئيس الأميركي باراك أوباما، وهي أن الاتفاق الدبلوماسي والاقتصادي وحده يمكنه إقناعها بالتخلي عن سعيها لامتلاك أسلحة نووية. فالاتفاق المرحلي لا يلغي قدرات التخصيب النووي ومنظومات الأسلحة التي تمتلكها إيران؛ وهو في أحسن الأحوال يجمد الوضع الحالي، ويطوي القدرات القائمة قليلاً إلى الوراء. وفي الوقت ذاته، أدرك الإيرانيون منذ مدة أن العالم يقيس تقدم برنامجهم النووي من خلال قياس زمن الاختراق؛ أي المدة الزمنية المطلوبة للحصول على القدر الكافي من اليورانيوم المخصَّب لصنع القنبلة النووية. لذلك، اعتمدوا حرمان الوكالات الدولية من إمكان العثور على «دليل دامغ لا يقبل الشك» من خلال بناء قدرات «جانبية»، أي ترسيخ وتوسيع البنى التحتية للبرنامج النووي والوفرة (redundancy)، ولا سيما من خلال زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي وتطوير نوعيتها، وزيادة عدد المواقع المرتبطة بالبرنامج النووي وتعزيز حمايتها، ومن خلال تطوير مسار إنتاج البلوتونيوم في مفاعل أراك. ونجحت إيران بالتالي في تقصير المدة اللازمة لتحقيق الاختراق نحو إنتاج قنبلة نووية إلى بضعة أشهر. ويسمح الاتفاق المرحلي لها بالاحتفاظ بهذه القدرات، وكذلك بالوصول إلى وضع دولة على عتبة القنبلة النووية. واختارت إيران، على الأقل حالياً، طريق التقارب (rapprochement) في سبيل تحقيق تخفيف كبير للعقوبات الاقتصادية، وتهدئة الاحتجاجات الداخلية. لكن الطريق

المؤدي إلى اتفاق دائم يزيل التهديد النووي الإيراني في المستقبل المنظور، ويلبي المصلحة الأمنية لإسرائيل، طويل وكثير المطبات، ومن غير المؤكد على الإطلاق إمكان التوصل إلى اتفاق كهذا.

صعود اللاعبين الخارجين على سلطة الدولة (non-state actors): تَعزز حضور اللاعبين الخارجين على سلطة الدولة بموازاة ضعف دور أجهزة الدولة الممسكة بزمام الحكم. وأصبحت هذه الجهات أقوى عسكرياً، وفي إمكانها إلحاق الأذى أمنياً وسياسياً. وأكسبتها قدراتها المتنوعة على تعطيل المسارات السياسية، وإقلاق الحياة المدنية الروتينية، وإلحاق الضرر بالبنى التحتية، لقب «المفسدين العدائيين» (spoilers). وتواجه البلاد ذات الحكومات المركزية الضعيفة صعوبة كبيرة في احتواء نشاط اللاعبين غير الحكوميين العدائيين والمتطرفين.

وتُعدّ الأخطار الناجمة عن التطورات في سورية حادة بصورة خاصة. فالحرب الأهلية الدائرة تهدد بجعلها نموذجاً إقليمياً للدولة الفاشلة التي تعاني اختلالاً وظيفياً، على الطراز الأفغاني أو الصومالي، مع احتمال تفككها وفقدان الهوية القومية، أضف إلى ذلك خطر وصول النزاع إلى لبنان. فقد أصبحت سورية قاعدة لنشاط الجهاد العالمي ضد نظام الأسد ومؤيديه، وتحديداً ضد حزب الله والحرس الثوري الإيراني اللذين يقاتلان إلى جانب النظام. أمّا الفصائل الجهادية الرئيسية الناشطة في هذه الساحة فهي تنظيم «جبهة النصرة لأهل الشام»، وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، تُعاونهما جماعات سلفية جهادية تهاجم أهدافاً لحزب الله وإيران على الأرض اللبنانية. بل إن انزلاق النزاع إلى الدول المجاورة لسورية يهدد بإحداث مسارات تفكك موازية، وبإنشاء كيانات مذهبية، وبتغيير معالم الحدود، وبحدوث تحالفات جديدة. وهناك تهديد إضافي ناجم عن القتال الشرس في شبه جزيرة سيناء بين منظمات الجهاد العالمي، بقيادة «جماعة أكناف بيت المقدس»، وبين الحكومة وقوات الأمن المصرية. وهذه العناصر الجهادية نشيطة ضد أهداف حكومية في

الداخل المصري أيضاً، وربما هي تحظى بدعم بعض مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين الذين خاب أملهم من إسقاط حكومة محمد مرسي.

وحتى الآن لم تنشط عموماً منظمات الجهاد العالمي العاملة في سورية ولبنان ضد إسرائيل (باستثناء حادثة إطلاق صاروخ وحيدة في آب/ أغسطس ٢٠١٣)، إلاّ إن عدة هجمات شُنّت ضد إسرائيل انطلاقاً من شبه جزيرة سيناء، بما في ذلك إطلاق صاروخ على مدينة إيلات. وفي الإجمال، فإن سيطرة قوات خارجة على الدولة، ولا سيما عناصر الجهاد العالمي، على مناطق محاذية لحدود إسرائيل، حيث لا سيطرة فعالة للحكومة المركزية، تشكل تحدياً أمنياً متنامياً لإسرائيل وتهدد بتعطيل الحياة اليومية - لا في المناطق الحدودية فحسب، بل في عمق البلد أيضاً - وبانجرار إسرائيل إلى مواجهات عابرة للحدود. وفي سيناريوهات خطرة بصورة خاصة، ربما تضطر إسرائيل إلى شن عمليات لاستئصال التهديد داخل مناطق آهلة خارج حدودها، وإنْ كانت مقيَّدة بمسؤوليتها عن السكان المدنيين، وبضرورة خفض الأضرار الجانبية إلى الحد الأدنى. وإحدى النتائج المحتملة هي تدهور العلاقات بالحكومات العربية، بما فيها تلك الموقِّعة اتفاقيات سلام معها. وأبعد من ذلك، هناك صعوبة عند محاربة قوات غير حكومية في تحديد المراكز الاستراتيجية للعدو، وفي إحراز نصر واضح وحاسم يضع حداً للنزاع ويُفعّل آليات لترسيخ الاستقرار من أجل ضمان تهدئة طويلة.

العلاقات مع الفلسطينيين: بموازاة المفاوضات مع الفلسطينيين الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق، من الضروري الاستعداد لمواجهة الأزمة إذا تبين أنه لا يمكن ردم الفجوات بين الجانبين، الأمر الذي سيفضي إلى توقف المسار السياسي، وإلى استئناف النزاع في الضفة الغربية وقطاع غزة. أضف إلى ذلك خطر تراجع قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق القانون والنظام، وإدارة الاقتصاد وممارسة الحكم بفعالية. وسيترك فقدان السلطة الفلسطينية السيطرة والقدرة على الهيمنة على آليات الحكم إسرائيل من دون شريك في المسار السياسي وفي مجالي

التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي في الساحة الفلسطينية – فضلاً عن الأعباء الأمنية والاقتصادية التي قد تترتب على ذلك.

الضعف الواضح للولايات المتحدة الأميركية: إن الردع الإسرائيلي – سواء في مداه، أو في قدرته على التأثير – عرضة للتأثر بالتصور السائد بشأن ضعف الولايات المتحدة الواضح في منطقة الشرق الأوسط. فنتيجة سنوات من الحملات المنهكة في أفغانستان والعراق، غدت الولايات المتحدة كارهة للتدخل العسكري، وتفضل «القيادة من الخلف». وتقضي مقاربة الرئيس أوباما، مثلما تجلّت في سياسة الإدارة الأميركية تجاه إيران، وفي طريقة معالجة حادثة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، باجتناب استخدام القوة قدر الإمكان. فهاتان الحالتان تعززان القناعة الإقليمية بأنه في ساعة الامتحان لن تقف الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها بسهولة كما فعلت في الماضي، وبأنه، استناداً إلى الحالة السورية، يفتقر الخيار العسكري الأميركي ضد إيران إلى الصدقية.

نزع الشرعية عن إسرائيل: هناك مصدر آخر للقلق في إسرائيل متمثل في المساعي لنزع الشرعية عنها في المحافل الدولية والإقليمية، وتحديداً على خلفية عدم إحراز أي تقدم في المسار السياسي الإسرائيلي – الفلسطيني، واستمرار البناء في المستوطنات في الضفة الغربية، إذ لا يكفي استئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين لمقاومة هذا الاتجاه ما لم تظهر إشارات ملموسة إلى اختراق يؤدي إلى تسوية قابلة للتنفيذ. وهناك شعور متنام بأن المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الغربية التي تعي محدودية تأثيرها في تطورات منطقة الشرق الأوسط، يتمسك بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني كقضية رئيسية يؤدي حلها إلى تسهيل حلول المشكلات الأُخرى في المنطقة. وعلى الرغم من هشاشة هذه الحجة، فإن على إسرائيل أن تأخذ في الحسبان الصعوبات السياسية والدبلوماسية التي ستواجهها إذا فشلت المفاوضات مع الفلسطينيين، وخصوصاً إذا أدت التطورات إلى نزاع عنيف. أضف إلى ذلك المعارضة الدولية لاستخدام القوة، وصورة إسرائيل السلبية كدولة تستخدم القوة بطريقة غير متناسبة.

الأهداف الاستراتيجية – الأمنية

إن التهديدات والفرص التي تواجهها إسرائيل هي التي تحدد أهدافها السياسية والأمنية ومجالات التركيز المفضلة، في سعيها لكبح الاتجاهات السلبية وتنمية التطورات الإيجابية.

التحدي الإيراني: الهدف الأساسي لإسرائيل هو جعل إيران مجبرة على التوصل مع القوى الكبرى إلى اتفاق يضمن إطالة المدة اللازمة لتحقيق اختراق نحو امتلاك قدرات نووية. وهذا يستتبع الجمع بين المفاوضات والإجراءات السياسية، والضغط الاقتصادي، والحوافز المالية، مع إبقاء الخيار العسكري ذي الصدقية مطروحاً بقوة – لا من جانب إسرائيل فحسب، بل أيضاً من جانب الولايات المتحدة. فعلى إسرائيل أن تركز على محاولة التأثير في محتوى الاتفاق بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من جهة وإيران من جهة أُخرى، وعلى لجم قدرة الأخيرة على خداع الغرب. وفي الوقت نفسه، على إسرائيل أن تطلب من الولايات المتحدة، تحديداً، مواصلة نظام العقوبات من دون تهاون ما لم تنفذ إيران الاتفاق المرحلي، وما دامت تضع عقبات أمام التوصل إلى تسوية دائمة. وينبغي لإسرائيل التأكد من جاهزية خيارها العسكري إذا دعت الحاجة إليه.

المحور الراديكالي في منطقة الشرق الأوسط: هناك هدف آخر يقضي بإضعاف المحور الراديكالي والسعي لتقويضه. ويخدم تغيير النظام في دمشق هذا الهدف لأنه يستأصل نفوذ إيران وحزب الله في سورية على الرغم من المخاطر الجديدة التي قد تنشأ. لكن قدرة إسرائيل على تشجيع تحقيق هذا الهدف البعيد المنال محدودة، بحكم الخلافات في وجهات النظر بين القوى الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا، فيما يتعلق بالعمل المطلوب الذي من شأنه تعزيز استقرار سورية، وبحكم المخاوف من تفكك سورية إلى كيانات وكانتونات إثنية ومذهبية (وإلقاء تبعة هذا التفكك على الغرب)،

وكذلك التخوف من تحولها إلى معقل لتنظيم القاعدة ولسواه من منظمات الجهاد الإسلامي. وينبغي لإسرائيل أن تقرر ما إذا كان تحقيق هذا الهدف مجدياً من منظورها، حتى أمام خطر ظهور دولة فاشلة ومقسّمة تُستخدم قاعدة عملانية للمجموعات الجهادية على حدودها الشمالية. وفي الوقت ذاته، من الضروري المساعدة على تطبيق الاتفاق الدولي بشأن تفكيك ترسانة سورية من الأسلحة الكيميائية. فإذا بقي نظام الأسد، فعلى إسرائيل أن تواصل عملياتها العسكرية في سورية بهدف تدمير الأسلحة الاستراتيجية لمنع نقلها إلى حزب الله في لبنان، أو وقوعها في أيدي العناصر الجهادية في سورية نفسها. وفي كل الأحوال، يمكن توقّع فترة طويلة من عدم الاستقرار في سورية، وهو ما يشكل تحدياً لأمن إسرائيل، ولا سيما في المناطق الحدودية بينهما، وكذلك على طول حدود إسرائيل مع الأردن ولبنان جراء انتشار محتمل للأزمة إليهما، بما قد يؤدي إلى صدمات داخلية.

ضمان أمن الحدود: هناك حاجة ماسة مستجدة إلى ترسيخ الأمن على طول الحدود مع كل من سورية ولبنان وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، وحتى مع الأردن. والغاية من ذلك منع التسلل والإرهاب ضد إسرائيل، ومنع تهريب الأسلحة إلى مناطق السلطة الفلسطينية وقطاع غزة. وبغية ضمان أمن الحدود، من الضروري تطوير منظومات الدفاع الحدودية، وتدعيم الردع الذي يشمل العمليات السرية، في إطار تكاملي متواصل بين هذه المنظومات.[1] وفي هذا السياق، من الجوهري الحفاظ على التنسيق الأمني مع الجيشين المصري والأردني، وتعزيز التواصل المباشر بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومثيلاتها في الدول العربية، وحتى في لبنان، بهدف تجنب التصعيد غير القابل للسيطرة عليه عقب هجمات إرهابية لمنظمات الجهاد العالمي، أو حزب الله، أو عناصر متطرفة أُخرى. وبالتالي، يتطلب اشتداد قوة مجموعات الجهاد العالمي، بما فيها

١ إشارة إلى العمليات السرية والاستخباراتية الخفيّة، التي تنفَّذ عادة من دون إعلان المسؤولية عنها، والتي تنفَّذ بين جولات النزاع المسلح التي تتصاعد إلى نزاعات عسكرية واسعة النطاق.

تنظيم القاعدة، واستحكامها قرب الحدود الإسرائيلية، تطوير قدرات استخباراتية وعملانية هجومية ودفاعية، وإقامة تنسيق إقليمي واسع، بما في ذلك التنسيق مع المجموعات والقوى المحلية، وتطوير رافعات للتأثير متعددة المجالات في سبيل إضعاف قدرة المجموعات المعادية على إلحاق الأذى.

العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية: علاوة على المزايا الإيجابية لهذه العملية السياسية في الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية، فإن من شأن إحراز تقدم فيها أن يحسّن فرص إسرائيل في تشجيع التطبيع وتوثيق التعاون الأمني مع دول الجوار. وفي استطاعة إسرائيل تحقيق ذلك من خلال التقدم على ثلاثة محاور متوازية: مفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة؛ ترتيبات انتقالية مبنية على مبدأ «يجب تنفيذ ما اتُّفق عليه» قبل تحقيق الاتفاق الدائم نظراً إلى الصعوبات في ملء الفجوات بشأن القضايا الأساسية؛ إجراءات [إسرائيلية] مستقلة، سواء منسقة أو من دون تنسيق، من أجل تكريس واقع دولتين لشعبين. والهدف الجوهري من التقدم على المحاور الثلاثة هو تشكيل بيئة داعمة للعملية السياسية، بالتوازي مع ترسيخ حكومة فلسطينية مستقرة ومسؤولة تعمل بفاعلية وتشجع النمو الاقتصادي. كما أن التقدم على هذه المحاور مشروط بالتهدئة الأمنية والاستقرار، استناداً إلى النشاط العملاني المثابر للجيش الإسرائيلي وللأجهزة الأمنية، وهو الأمر الأساسي من أجل تدمير البنى التحتية الإرهابية، بالتضافر مع إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، والتعاون الوثيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

تقييد حركة «حماس»: هناك هدف آخر متصل بالساحة الفلسطينية، وتالياً بعلاقات إسرائيل بدول الجوار، وتحديداً مصر، يتمثل في الحدّ من الأذى المحتمل الذي قد تسببه حركة «حماس». وفي وسع إسرائيل استغلال ضعف الحركة للتوصل إلى تفاهمات على قاعدة التهدئة الأمنية، في مقابل التنمية الاقتصادية والتسهيلات على المعابر الحدودية مع قطاع غزة. كما يسعها في هذا السياق أن تشدّد على أن «حماس» هي السلطة الحاكمة في القطاع، وهي

مسؤولة بالتالي عن منع النشاط الإرهابي ضد إسرائيل من جانب الفصائل الأُخرى الناشطة هناك. أمّا إذا استمرت الحركة في الضعف وتنامت معارضة سكان قطاع غزة لها، فقد تلوح فرصة لتشكيل ائتلاف مع مصر ودول عربية معتدلة بهدف زيادة الضغط عليها، وتخييرها بين خسارة السلطة أو القبول بتهدئة طويلة الأمد، بما في ذلك التعاون والصلح مع السلطة الفلسطينية. وفي سبيل تخفيف مخاطر التهديد الأمني المتوقع جراء الارتباط اللوجستي والعملاني القائم بين الناشطين الجهاديين في كل من قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، ينبغي لإسرائيل أن تطالب، بالتنسيق مع مصر، بتحميل حركة «حماس» المسؤولية عن النشاط الإرهابي لمنظمات الجهاد العالمي، والذي منشؤه قطاع غزة، حتى لو تم تنفيذه انطلاقاً من شبه جزيرة سيناء.

التنسيق والتعاون في مجال السياسة الحكومية: تجابه كل من إسرائيل والدول العربية والغرب لاعبين خارجين على سلطة الدولة في حلبات نشاط دينامية على امتداد عدة قارات، ويتعذر بالتالي تركيز النزاع على منطقة معادية واضحة المعالم. وإحدى الصيغ المقترحة لتطوير القدرة على التصدي لهذه المنظمات هو تعزيز التنسيق السياسي والأمني (الاستخباراتي، والعسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي، والتواصلي، والإنساني، إلخ) بين إسرائيل والدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، ثم بين إسرائيل والدول العربية البراغماتية. ويجب التأسيس لعلاقات تعاون جديدة، فضلاً عن ترسيخ التنسيق القائم مع دول منطقة الشرق الأوسط – مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، إمارات الخليج، وكذلك مع تركيا – من أجل العمل المشترك الهادف إلى منع تهريب أسلحة عبر الحدود وتسلل إرهابيين. ويسهّل هذا التنسيق مكافحة النشاط المعادي وهو في مرحلتي التخطيط والتنظيم، وليس في المراحل العملانية فقط. وأبعد من التنسيق الأمني، يمكن تشجيع مشاريع اقتصادية مشتركة في أسواق جديدة داخل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها مشاريع الطاقة والمياه، كمنطلق للتوصل إلى تفاهمات سياسية واستراتيجية.

يُعدّ إمكان تطوير العلاقات بالدول العربية مرتبطاً بالضرورة بالتغييرات في الهرم الاجتماعي لدول منطقة الشرق الأوسط. ولشباب الطبقة الوسطى الساعين للتغيير تأثير كبير في الأجندة السياسية، وفي ميزان القوى بين مختلف شرائح المجتمع، وفي سلوك النخبة الحاكمة. فمن السهل للقوى الاجتماعية الجديدة تحدي الأعراف والأطر القائمة، لكنها تجد صعوبة في تشكيل تنظيمات سياسية فاعلة وتحالفات سياسية، وفي إعادة تصميم هيكلية الدولة وآليات عملها، على نحو يلبي حاجات الناس بصورة عامة. وفي سبيل توطيد الأمن والاستقرار في المنطقة، يجب القيام بمحاولة لإشراك مختلف المجموعات المدنية الفاعلة في حوار بشأن مسائل تتصل بهندسة شكل الحكم الجيد، وبالنمو الاقتصادي، وبالأمن. ويمكن أن تشكل الشبكات الاجتماعية مساحة حوار وتقويم وفهم للمزاج العام في الدول العربية. فمن شأن المقاربة المباشرة عبر الشبكات الاجتماعية، والتواصل مع المؤثرين في صناعة الرأي العام والشخصيات المعروفة على صفحاتها، أن يساعدا في بناء الثقة وتوفير أرضية للتواصل الذي يمكن أن يثمر نتائج إيجابية على المدى البعيد.

تعتمد إسرائيل على المساعدة الأمنية والدعم السياسي الأميركيَين، وتشكل العلاقات بالولايات المتحدة عنصراً مهماً في صورة الردع الإسرائيلي على الصعيد الإقليمي. فعلى إسرائيل بالتالي أن تواصل التعاون مع مختلف أذرع المؤسسة العسكرية الأميركية من خلال أخذ مصالح الولايات المتحدة العالمية والشرق الأوسطية في الحسبان، لكن من دون المساس بحرية عمل إسرائيل في كل ما يتعلق بحق الدفاع عن النفس.

الأهداف الأمنية والسياسية المتوخاة
(استخدام القوة الخشنة بالتكامل مع وسائل أُخرى)

حدّد إيهود براك، عندما كان وزيراً للدفاع، عدداً من المبادئ الأساسية من أجل حل شامل للتحديات التي تواجهها إسرائيل في مجال الدفاع، وهي تتضمن

التالي:[٢] تأكيد حق الدفاع عن النفس؛ أي أن تتحمل إسرائيل وحدها مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها ومصيرها، وتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية. فتحقيق الأهداف السياسية والأمنية هو الذي ينبغي له أن يوجّه جميع مساعي إسرائيل. غير أن مفهوم إسرائيل لاستخدام القوة لا يزال محدوداً، إذ يركز أكثر على تحقيق النتائج العسكرية – إحراز النصر، الحسم، الردع – وأقل على النتائج السياسية والاقتصادية، وعلى البنى التحتية والمسارات التي تخدم مصالحها في الساحتين الإقليمية والدولية.

وأحد العناصر الأساسية في السعي الفعال لتحقيق الأهداف التي تحددها الحكومة هو الشرعية، سواء المحلية، أي التي يمنحها المجتمع المدني، أو الدولية. وفي سبيل الحصول على الشرعية، من المهم الاعتراف بأن القوة ليست سوى إحدى الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية. وفعلاً، فإن تحديد نتائج النزاع لا يتوقف على انتصار قوة ما في ساحة القتال حصراً، وخصوصاً عندما يكون هناك تحديات إضافية شائكة يتعذر معها تحقيق حسم عسكري واضح. لذلك، فإن مشروعية استخدام القوة العسكرية بطريقة متناسبة، وبناء السردية الإسرائيلية حولها، والاعتراف الدولي بهذه السردية، كلها أمور أساسية. وبالتالي، يجب اللجوء إلى الخيار العسكري فقط عندما تُستنفد كل الجهود غير العسكرية: الجهود السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والإنسانية، بالإضافة إلى توجيه الرسائل الاستراتيجية القوية، والجهود الإعلامية.

تتطلب استراتيجيا بناء الشرعية فهم التحديات الخاصة والنتائج المحتملة للأفعال، وتعريف المشكلة الاستراتيجية، واستنباط الوسيلة الاستخباراتية – العملانية التي تشكل الحل الأمثل لمجابهة نشاط الخصم. لذا، يجب تدريب القوات العسكرية وإعدادها لتنفيذ مهمات عسكرية قصيرة الأمد وموجَّهة، تهدف إلى تحقيق حسم واضح في الاشتباكات على المستوى التكتيكي، واجتناب

٢ خطاب لإيهود براك عندما كان وزيراً للدفاع أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي في ١٩/٣/٢٠١٢.

الأوضاع التي يستحيل فيها الحسم، لأن تراكم عمليات الحسم التكتيكي ينال من قدرة الخصم ورغبته في مواصلة القتال، ومن تمكنه من حشد تأييد السكان لأفعاله.

يفترض الاستخدام النموذجي للقوة العسكرية ضرورة التحكم في شدة الصراع ومراحل التصعيد، مع السعي لتقصير مدة الحملة العسكرية، وتقليص الضرر على الجبهة الداخلية، والعودة السريعة إلى سير الحياة العادية. ويتوقف نطاق العمل العسكري على الإجراءات السياسية والإنسانية المتخذة بموازاة العمليات العسكرية. لذا، يجب الحد من الأضرار الجانبية، وتقليل الاحتكاك بالسكان المدنيين في منطقة الخصم إلى الحد الأدنى.

وبما أن إسرائيل تواجه لاعبين خارجين على سلطة الدولة ومجموعات الجهاد العالمي ولديها قدرة محدودة على التأثير في أجنداتهم، فمن المهم تعزيز عناصر الردع ضدهم، وإضعاف هؤلاء اللاعبين من خلال سلسلة من العمليات السرية المباغتة التي من شأنها أن تنال من إمكاناتهم وقدراتهم التنظيمية. وهذا يتوافق مع مفهوم الحملة العسكرية المتدنية المستوى والمستمرة، الفاصلة بين العمليات الكبيرة التي تهدف إلى تعطيل مسار بناء القدرات وقطعه، وتمنع تزود العناصر المتمردة بأسلحة يمكن أن تعدّل ميزان القوى، وأن تنال من التفوق العسكري الإسرائيلي وسائر المزايا النسبية، مع الحدّ من النتائج غير المرغوب فيها لهذه العمليات، وتجنب التصعيد غير الخاضع للتحكم بما يؤدي إلى نزاع بالغ الشدة. وفي سبيل تثبيت التهدئة الأمنية الطويلة مع مواصلة تعزيز الردع، هناك أداة مهمة متمثلة في نظام الأمن المستقر المبني على ترتيبات أو تفاهمات معقودة مع الخصم في أعقاب استخدام القوة.

الانعكاسات على بناء القوة العسكرية

أمام التراجع المستمر لحصة ميزانية الدفاع من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ومن الميزانية العامة للدولة، يجب العمل على تطبيق توصيات لجنة

برودیت* التي أوصت بإعداد ميزانية متعددة السنوات للمؤسسة العسكرية بناء على تخطيط متعدد الأعوام لحاجاتها، كما أوصت بزيادة ميزانية الدفاع بناء على معايير واضحة. وتفرض الموارد المحدودة، والقيود، وعدم اليقين المتنامي، على الحكومة وضع أولويات واضحة للإنفاق الأمني من خلال تقويم مساهمة كل من الحلول الأمنية - العسكرية المقترحة للرد على التحديات المهمة.

وعلى إسرائيل أن تركز بالتحديد على المجالات التالية:

١- المحافظة على قدرات الجيش الإسرائيلي الهجومية، وعلى قدرته على الإنجاز السريع للأهداف التي تحددها القيادة السياسية في حال حدوث تدهور في الوضع الأمني، أو تصعيد، وبصورة خاصة تجاه قطاع غزة ولبنان، وكذلك المحافظة على قدرته على التكيف السريع والتعامل مع التهديدات اللامتناظرة من مصادر إضافية؛

٢- تعزيز عناصر حماية الجبهة الداخلية من خلال مواصلة تطوير منظومات الإنذار والاعتراض الصاروخي، والطائرات من دون طيار، والقدرات السيبرانية، وتعزيز حماية الحدود من خلال بناء سياج أمني متطور مدعّم بقدرات استخباراتية ورصد ذكية تغطي الجانب الآخر من الحدود؛

٣- المحافظة على قدرة الجيش الإسرائيلي على تحويل جهوده، بإنذار قصير المدة، من جبهة إلى أُخرى بسرعة، اعتماداً على مرونة سلاح الجو والقدرات

* شُكلت لجنة برودیت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بعد انتهاء الحرب الثانية على لبنان، لدراسة أسباب سوء أداء الجيش الإسرائيلي خلالها. وجاء في خلاصة تقرير اللجنة الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٧ ما يلي: «إن قوات الدفاع الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية في مجملها تعاني أزمة متعددة الأبعاد: ميزانية، وإدارية، وتنظيمية، وثقافية، واستراتيجية.» وأوصت اللجنة بتطوير الكفاءة، وملاءمة الميزانية لبرامج الجيش الإسرائيلي والتهديدات، وباعتماد ميزانية متعددة السنوات (خمسية على الأقل)، وبزيادة الميزانية بنحو ٢,٥٪ في السنة، وبإدخال الرقابة الخارجية على ميزانية الدفاع، وبزيادة الشفافية. انظر:
Shmuel Even, «The Brodet Commission: The IDF is undergoing a Multidimensional Crisis,» *INSS Insight,* no. 22 (June 20, 2007); www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=1414 (المترجمة).

الاستخباراتية؛

٤- توطيد الردع من خلال بناء قدرات عملانية بعيدة المدى تمكن الجيش من ضرب قوة الخصم وبناه التحتية في عمق أرضه، مع الحفاظ على المباغتة والتعتيم على مسؤولية الجيش عن العملية (low signature)؛

٥- تعزيز النشاط الاستخباراتي العملاني، وخصوصاً جمع البيانات ومعالجتها، بالتضافر مع قدرات الهجوم، وقوة النيران الدقيقة، كلها أمور ستسمح بالاستفادة الكاملة من قدرات الجيش الإسرائيلي العملانية؛

٦- تكثيف استخدام وسائل القتال من دون طاقم (الطائرات من دون طيار والأنظمة الأرضية) التي تسمح بالتوغل في أرض الخصم وتوجيه ضربات دقيقة ضد الأهداف المعادية، مع تقليل الخسائر البشرية في صفوف الجيش الإسرائيلي؛

٧- تطوير أسلحة أقل فتكاً بهدف تقليص الأضرار الجانبية والإصابات بصورة عامة، وفي صفوف المدنيين غير المتورطين بصورة خاصة، ولا سيما في سيناريوهات العصيان المدني.

تشكّل المساعدة العسكرية الأميركية وتعاون إسرائيل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عنصرين مركزيين في بناء قدرات الجيش الإسرائيلي، وفي الحفاظ على تفوقه النوعي في مواجهة مجموعة من التحديات العسكرية واللامتناظرة. فمن الحيوي بالنسبة إلى إسرائيل أن تلتزم تفاهماتها مع الإدارة الأميركية، وأن تواصل تطوير التعاون مع القوات المسلحة الأميركية والقدرات العسكرية المشتركة.

خاتمة

تعتمد مرتكزات إسرائيل الأمنية على التالي:

١- إدامة معاهدات السلام وترسيخها مع كل من مصر والأردن، والسعي للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين تفتح نافذة الفرص على ترتيبات واتفاقات وتفاهمات أمنية إقليمية مع الدول العربية؛

٢- الردع المستند إلى قدرات إسرائيل العسكرية الهجومية والدفاعية الفريدة، وإلى المرونة والتكيف السريع وفق الأوضاع المستجدة، بالإضافة إلى الجاهزية والتصميم على استخدام القوة - في العلن أو في الخفاء - إذا دعت الحاجة؛

٣- ميزات إسرائيل النوعية والتكنولوجية في المجالين المدني والعسكري؛

٤- حصانة المجتمع المدني في إسرائيل، بالتضافر مع تعزيز الدفاع الاستراتيجي وحماية الجبهة الداخلية، وصون الاستمرارية العملانية للنظم، والنمو الاقتصادي، وسير الحياة اليومية.

ومن أجل التعامل مع التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل، يتعين على الحكومة الإسرائيلية بلورة سياسة غايتها توحيد الجهود في ثلاثة مجالات هي: **المجال الأمني**: على إسرائيل مواصلة الاعتماد على قدراتها الأساسية المستقلة، وعلى حقها في الدفاع عن النفس عبر تعزيز الردع، وترسيخ القدرات الدفاعية، وتنفيذ مهمات عسكرية ضد التهديدات الملموسة المباشرة؛ **المجال الدولي**: على إسرائيل تمتين علاقاتها المميزة بالولايات المتحدة حليفتها الرئيسية في الدبلوماسية والأمن والاقتصاد. وفي الوقت ذاته، يجب بذل جهود لتحييد ضغوط حملة نزع الشرعية عنها جزئياً من خلال مسعى صادق لإحراز تقدم نحو تسوية مع الفلسطينيين مع تجنب فرض وقائع جديدة على الأرض ما دامت العملية السياسية الجدية جارية. وبالإضافة إلى ذلك، على إسرائيل دعم جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية مع طهران، تبعد إيران بالقدر الكافي عن امتلاك قدرات إنتاج قنبلة نووية، وكذلك عليها أن تجري حواراً علنياً مع المجتمع الدولي بشأن تشكيلة من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبشأن المسائل الخلافية أيضاً؛ **المجال الإقليمي**: في ضوء الأحداث والتطورات في منطقة الشرق الأوسط، توجد فرصة لتطوير شراكات مع البلاد العربية، ومع المجتمعات والمجموعات والقطاعات التي تؤدي دوراً حيوياً في إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط. فلإسرائيل مزايا فريدة في التكنولوجيا، وفي كل ما يتعلق

بالمياه، وحتى في الطاقة، بما هو كفيل بتوسيع دائرة علاقاتها في المنطقة. وفي حالات كثيرة، يشكل التقدم نحو ترتيبات مع الفلسطينيين شرطاً مسبقاً لاستغلال هذه الفرصة.

إن طبيعة التحديات المتنامية في المحيط الاستراتيجي لإسرائيل، مع قواعد اللعبة المقبولة في المجال الدولي، تتطلب منها اعتماد مقاربة متعددة الاختصاصات (multidisciplinary) تضم الأبعاد (dimensions) السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والقانونية ووسائل الإعلام الواعي. ويجب أن تُجرى تقويمات الحالة مع أخذ مراكز القوة والنفوذ في الحسبان، ولا سيما غير العسكرية منها؛ أي تلك التي تعكس الأفكار والتطلعات الثقافية والقيمية والمعيارية. ومتى كان استخدام القوة ضرورياً، فإن فاعليته الكاملة تتطلب معالجة الجوانب المتصلة بشرعية استخدام هذه القوة، قبل استخدامها وفي أثنائه وفي أعقابه.

من شأن التفكير المتعدد الاختصاصات، وإن كان تطبيقه أو بلورته غير بسيطين، أن يساعد إسرائيل في تشجيع الحوار والتفاهمات مع الحلفاء ودول الجوار، وفي استخدام إنجازاتها العسكرية رافعة لجني مكاسب سياسية، وتأسيس قواعد لعبة مقبولة، ترافقاً مع نُظُم أمن مستقرة في محيطها.

حان وقت اتخاذ القرارات
بشأن اتفاقات وخطط بديلة*

عاموس يادلين**

في سنة ٢٠١٣، كانت جردة الأمن القومي الإسرائيلية إيجابية إلى حد كبير. وفي المقابل، يُتوقع في النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ أن تشهد المنطقة تطورات معقدة وإشكالية، ولا سيما الجهود الهادفة إلى معالجة مسألة البرنامج النووي الإيراني، والسعي لتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والانتفاضات في العالم العربي، ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكلها أمور من المتوقع أن تشكل تحديات مهمة للأمن الإسرائيلي. ومن شأن المكونات الإيجابية في الجردة الأمنية أن تسهّل على إسرائيل بلورة حل للتحديات المتعددة عن طريق الاتفاقات، أو إذا تعذر التوصل إلى اتفاقات، استنباط بدائل ملائمة. في مختلف الأحوال، حان الوقت كي تتخذ إسرائيل قرارات وتقوم بمبادرات سياسية وأمنية من أجل كبح التوجهات المعادية، والحؤول دون تحول العناصر السلبية في الجردة الأمنية إلى تهديدات ومخاطر واضحة وفورية.

---

* المصدر: Yadlin, Amos. «A Time for Decisions: Toward Agreements and Alternative Plans.» In *Strategic Survey for Israel, 2013–2014*. Edited by Shlomo Brom and Anat Kurz. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014, pp. 205–226.

** رئيس معهد دراسات الأمن القومي.

– ترجمته عن الإنكليزية: نسرين ناضر.

جردة الأمن القومي:
المكونات الإيجابية الأساسية

أ- تمتعت إسرائيل بهدوء شبه تام عند حدودها. وكان الردع الإسرائيلي قوياً جداً وذا فاعلية واضحة ضد الدول المجاورة والتنظيمات الإرهابية التي تتخذ من لبنان وقطاع غزة معقلاً لها.

ب- على الرغم من الانتفاضات في العالم العربي، فقد تم الحفاظ على معاهدتي السلام الإسرائيليتين مع مصر والأردن.

ج- ساهمت زيارة الرئيس باراك أوباما لإسرائيل في آذار/ مارس ٢٠١٣ والدعم الأميركي المطلق لها في المجال الأمني، والذي يشمل الحفاظ على تفوقها النوعي وتطوير قدراتها في الدفاع الصاروخي، في تعزيز إمكانات الجيش الإسرائيلي، ولا يزال هذا الدعم يشكل عنصراً مهماً في الردع الإسرائيلي.

د- تعرّض الجيش السوري المنشغل بالحرب الأهلية لإنهاك شديد. فقد خسر عدداً كبيراً من الجنود وكثيراً من المعدات، كما أنه يجري العمل على تفكيك أسلحته الكيميائية.

هـ- يشارك حزب الله في القتال في سورية، ويخسر بالتالي الشرعية في العالم العربي بصورة عامة، وفي لبنان بصورة خاصة. ولم يرد الحزب على القصف الجوي الذي يُعتقد أن إسرائيل تقف وراءه، والذي استهدف شحنة أسلحة عالية الجودة كانت في طريقها من سورية إليه.

و- تحسنت مكانة «فتح» والسلطة الفلسطينية، ومقرهما رام الله، في حين ضعفت كثيراً مكانة وقوة «حماس» التي تسيطر على قطاع غزة. وقد ساهم ميزان القوى هذا على الساحة الفلسطينية في تسهيل تجدد المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن اتفاق دائم. وبالتالي، ساهم هذا التطور، إلى حد ما، في تخفيف الضغوط الدولية على إسرائيل، وفي إبطاء وتيرة حملة نزع الشرعية التي أخذت تتعرض لها في الأعوام الأخيرة.

ز- لحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد الإيراني جراء العقوبات الدولية وسوء الإدارة الاقتصادية في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد. ولأول مرة منذ عقد من الزمن، حضرت إيران إلى طاولة المفاوضات من موقع ضعف، مقارنة بالقوى الكبرى التي تقود المجهود - أي مجموعة الـ ٥+١، وعلى رأسها الولايات المتحدة - الهادف إلى وقف تقدمها نحو امتلاك القدرة على تصنيع أسلحة نووية. وقد توصلت المحادثات إلى اتفاق موقت، الهدف منه إبطاء وتيرة البرنامج النووي الإيراني، وحتى إعادة عقارب ساعته إلى الوراء قليلاً.

ح- أطيح بنظام الإخوان المسلمين في انقلاب عسكري بدعم مدني. وقد تسلّم الجيش المصري زمام الأمور من جديد، وهو يُعتبر الأكثر إيجابية بالنسبة إلى إسرائيل بين كل العناصر الفاعلة على الساحة السياسية المصرية. ويحارب هذا الجيش المجموعات الإرهابية التي تتحرك في سيناء بعزم كبير، كما أنه معاد لحركة «حماس».

ط- ظهر تقارب واسع في المصالح بين إسرائيل والبلاد العربية التي تنتمي إلى العالم السنّي المعتدل، ولا سيما دول الخليج. ويستند هذا الالتقاء في الأفكار إلى تطابق في النظرة إلى التطورات في إيران وسورية ومصر، وإلى تشابه في الأولويات بشأن التغييرات التي يشهدها العالم العربي.

ي- التهديدات بحدوث موجة إرهابية كبرى يشنّها الجهاد العالمي انطلاقاً من المناطق غير الخاضعة للسلطة المركزية في مرتفعات الجولان السوري وسيناء، لم تتجسد على أرض الواقع خلال العام الماضي.

ك- تم التوصل إلى اتفاق تمهيدي لإنهاء الأزمة بين إسرائيل وتركيا. كما أن ضعف مكانة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان هو تطور إيجابي من وجهة النظر الإسرائيلية.

ل- يتدفق الغاز الطبيعي من البحر الأبيض المتوسط إلى إسرائيل من جديد - وهذه المرة من الحقول الأكثر وفرة في المياه الاقتصادية الشمالية التابعة

لها، وهو ما يسهّل عليها تحمُّل تكلفة الطاقة، ويساهم في تحسين مكانتها الجيو-سياسية.

الإخلال بالتوازن

لدى النظر إلى الأمام، ثمة ما يدعو إلى القلق إزاء الاحتمالات التي تنطوي عليها تطورات استراتيجية سلبية بعيدة المدى تطرح تحديات ومخاطر محتملة كبيرة على الأمن القومي الإسرائيلي. وتقع في صلب هذه التطورات أربع مسائل أساسية تواجه التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، وتتطلب سياسات استباقية تنأى بنفسها عن الوضع الراهن (status quo)، وتحوّل النزعات السلبية إلى وضع استراتيجي أكثر مؤاتاة لإسرائيل. وتبدو هذه المسائل الأربع مستقلة بعضها عن بعض، لكن واقع الحال هو أن الرابط بينها سيصبح أكثر أهمية في سنة ٢٠١٤.

المسألة الأولى هي البرنامج النووي الإيراني. من المخاطر التي يحملها العام المقبل احتمال بلوغ إيران العتبة النووية، واحتمال التوصل إلى اتفاق بينها وبين القوى الكبرى يُجيز لها الاحتفاظ بالقدرة على مواصلة التقدم في برنامجها النووي، مع إضعاف الوسيلتين الأساسيتين اللتين تملكهما الولايات المتحدة الأميركية لممارسة ضغوط عليها وهما: نظام العقوبات، وصدقية الخيار العسكري.

التحدي الثاني هو المسار السياسي الإسرائيلي - الفلسطيني. من التداعيات السياسية والأمنية المحتملة للمفاوضات في حال فشلها انطلاق حملة دبلوماسية وقانونية ضد إسرائيل على الساحة الدولية وتكثيف جهود المقاطعة، فضلاً عن اندلاع جولة جديدة من العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة (مع العلم بأن هذا الاحتمال أقل ترجيحاً).

أمّا التهديد الثالث فقد ينجم عن الانتفاضات في العالم العربي وتأثيرها في الدول المجاورة لإسرائيل، أي سورية ومصر والأردن ولبنان. وسيكون لعدم الاستقرار في هذه البلاد، ولا سيما ضعف الحكومات المركزية، تداعيات تُهدد

الأمن القومي الإسرائيلي.

ويرتبط التحدي الرابع بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وما يقف على المحك هنا هو احتمال حدوث تغيير في وجهة التركيز في السياسة الخارجية الأميركية، نظراً إلى الاهتمام المتزايد الذي تبديه الإدارة الأميركية بالقارة الآسيوية، وتراجع التأثير الأميركي في الشرق الأوسط. ومن شأن تردد الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية في الأزمات الإقليمية، وتركيزها على الإجراءات الدبلوماسية، وبعضها إشكالي، أن يشكلا تحدياً استراتيجياً بالنسبة إلى إسرائيل.

في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣، في إثر الحملات الانتخابية التي كانت قد جرت في الأشهر السابقة وتأليف حكومات جديدة في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، شهدنا بدايات عدة مسارات دبلوماسية سيكون لها تأثير كبير في التطورات خلال سنة ٢٠١٤، منها: الاتفاق الموقت الذي جرى توقيعه بين إيران والقوى الكبرى في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، والذي يشكّل خطوة نحو تسوية شاملة للملف النووي الإيراني؛ مهلة التسعة أشهر المخصصة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تنتهي في نيسان/ أبريل ٢٠١٤؛ عملية تفكيك الأسلحة الكيميائية السورية المقرر إتمامها خلال سنة ٢٠١٤، إلى جانب مسار محتمل يهدف إلى التوصل إلى تسوية ما بين الأفرقاء المتناحرين في الحرب الأهلية.

ستلتقي كل هذه المسارات في أواخر الربيع - مطلع الصيف في سنة ٢٠١٤. وسيُحدث تقدمها ونتائجها تأثيراً مباشراً في المسائل الأمنية الجوهرية في إسرائيل، كما أنها تقتضي من الحكومة الإسرائيلية اتخاذ قرارات صعبة. غير أنه يمكن دائماً تأجيل القرارات، لكن على القيادة المسؤولة أن تكون متنبهة جيداً للتوقيت. ويجدر بها أن تكون مدركة لمسألة متى يترتب ثمن باهظ على إرجاء اتخاذ قرار ما (على سبيل المثال، الثمن الدبلوماسي الذي سيُرافق تحميل

إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات مع الفلسطينيين). كذلك، عليها أن تحدد متى يكون من الصواب انتظار نتائج المسارات الدبلوماسية على الساحة الدولية، وتأجيل القرارات بشأن التحرك الإسرائيلي (مثلاً، إذا عملت القوى الغربية على التوصل إلى حل للأزمة مع إيران يخدم المصالح الأمنية الإسرائيلية)، وأيضاً عليها أن تحدد المسائل التي لا تتطلب قرارات، بل تقتضي رصداً متأنياً وجاهزية تحسباً للتطورات السلبية (مثل اندلاع قتال على حدود الجبهة الشمالية مع سورية أو لبنان، أو تغيير النظام في مصر و/ أو الأردن). علاوة على ذلك، فإن قيادة مسؤولة سيكون في إمكانها الإفادة من فرص التعاون مع البلاد السنّية البراغماتية لتعزيز المصالح المشتركة.

البرنامج النووي الإيراني

بعد التقدم الذي حققته إيران في تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن إنشاء مفاعل للماء الثقيل في أراك – وهو عنصر أساسي في الحصول على الأسلحة النووية من خلال استخدام البلوتونيوم – اقتربت في سنة ٢٠١٣ من امتلاك القدرة على الاختراق نحو حيازة أسلحة نووية في فترة قصيرة. وستكون أشهر قليلة كافية لامتلاك الأداة الأولى، وسيستغرق الأمر عاماً كاملاً للحصول على سلاح قابل للاستخدام. وعندما ينطلق العمل في مفاعل أراك، لن يتمكن أي هجوم عسكري من منع إيران من امتلاك سلاح نووي، ولا سيما بسبب الضرر البيئي الواسع الذي يمكن أن يتسبب به مثل هذا الهجوم. لقد وضع هذا التطور، فضلاً عن الخوف من هجوم إسرائيلي على إيران، الولايات المتحدة والقوى العالمية في مواجهة الحاجة الملحة إلى حسم قرارها بين ثلاثة بدائل هي: مواصلة السياسة الحالية القائمة على التشدد أكثر في العقوبات، بهدف ترجمة الضغوط الاقتصادية المتزايدة على إيران إلى اتفاق يكفل وقف تقدمها نحو امتلاك القدرة على الاختراق النووي في وقت قصير، بل حتى إعادة مفاعيل هذا التقدم إلى الوراء بضعة أعوام؛ اللجوء إلى الخيار العسكري في حال عدم إحراز

تقدم نحو اتفاق؛ القبول بتحقيقها القدرة على الاختراق النووي وبلوغها القدرة العسكرية النووية.

وفرت الفاعلية المتزايدة للعقوبات، والوضع الاقتصادي المتدهور في إيران، الخلفية الملائمة لتزايد الضغوط من أجل التغيير في الساحة الداخلية الإيرانية، فانتُخب حسن روحاني، المرشح الأكثر «اعتدالاً»، رئيساً لإيران في حزيران/ يونيو ٢٠١٣. وقد روّج، خلال حملته الانتخابية، تبنّي إيران موقفاً أكثر مرونة في المسألة النووية، وتحسين علاقاتها بالغرب. وقد فاز روحاني بأغلبية ساحقة في الجولة الأولى من الانتخابات. وذُكرت أسباب كثيرة لتعليل موافقة المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، صانع القرارات الفعلي في إيران، على نتائج الانتخابات، في موقف مناقض لقراره بالتلاعب في نتائج الانتخابات السابقة. ولعل هذا القرار عكس الإدراك أن المشروع النووي، الذي اعتُبر طوال سنوات كثيرة ورقة رابحة تساهم في تعزيز مكانة النظام واستقراره، تحوّل إلى تهديد ثقيل الوطأة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن على القيادة الإيرانية أن تحسم أمرها بين مواصلة البرنامج النووي في شكله الحالي، مع الاكتفاء ربما بالبرنامج المدني، أو في حال تعذر تخفيف الضغوط الاقتصادية عليها، إكمال البرنامج وتحقيق القدرة على الاختراق نحو تصنيع قنبلة نووية.

انطلاقاً من هذه الخلفية، استؤنفت المفاوضات بين إيران والقوى الأساسية، وهو ما يعكس رغبة الطرفين في الامتناع عن الاختيار بين بدائل يمكن أن تكون تكلفتها باهظة للغاية. وتسعى طهران لتخفيف الضغوط الاقتصادية وإبعاد شبح العمل العسكري، في حين تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها لتفادي الثمن الذي يمكن أن يترتب على عمل عسكري ضد البرنامج النووي، سواء شنته الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو على حيازة إيران قدرة عسكرية نووية. وهكذا باشرت كل الأطراف المفاوضات مع الشعور بأن الفشل ليس خياراً، وأظهرت كلها استعداداً لتليين مواقفها التقليدية.

بعد اعتماد الاقتراح الإيراني بإبرام اتفاق موقت سريعاً، الأمر الذي يتيح للأطراف التفاوض في شأن اتفاق نهائي خلال فترة محدودة تتراوح من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً، شهدت جنيف مفاوضات مكثفة بين الأفرقاء المعنيين الذين اتفقوا على خطة عمل مشتركة ركيزتها الأساسية وقف تقدم برنامج التخصيب الإيراني والعودة عنه جزئياً، في مقابل إلغاء جزء من العقوبات. وقد تعرّض الاتفاق للانتقاد من أطراف تابعة للجهتين، فقد أبدى المحافظون في إيران معارضة شديدة له. وفي أوساط المعارضين للبرنامج النووي الإيراني، برزت بصورة خاصة الانتقادات الإسرائيلية الحادة التي اعتبرت أن الاتفاق الموقت يشير، إلى حد كبير، إلى استعداد غربي للقبول في نهاية المطاف باتفاق يتيح لإيران امتلاك سيطرة كاملة على دورة ناشطة لتصنيع الوقود النووي، والقدرة على تحقيق الاختراق نحو تصنيع سلاح نووي. فضلاً عن ذلك، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق إضافي، فسيتحول الاتفاق الموقت بحكم الأمر الواقع إلى وضع دائم، على الأقل إلى أجلٍ غير مسمّى، أي أن إيران ستحتفظ بالقدرة على تحقيق الاختراق نحو تصنيع سلاح نووي في غضون فترة قصيرة. وبعد توقيع الاتفاق الموقت، بدا كأنه حقق الغاية الأساسية منه، ومنح الأطراف متنفساً للتفاوض في شأن اتفاق شامل. وانطلاقاً من الافتراض أن الأطراف من المحتمل أن تتوصل إلى اتفاق على الجوانب التقنية للاتفاق الموقت، على أن تنطلق بعده المفاوضات في شأن تسوية شاملة، سيتعين على كل طرف أن يقرر كيف سيَفيد من الوقت المحدد، كي يزيد إلى أقصى حد فرص تحقيق نتائج تصب في إطار أهدافه الاستراتيجية، وماذا سيفعل في حال فشلت المفاوضات.

سيتعين على إيران أن تختار بين احتمالين اثنين: الأول، يمكنها أن تتصرف انطلاقاً من الاعتقاد أنها تستطيع، من خلال التنازلات المحدودة وغير الجوهرية، الحفاظ على أكبر قدر ممكن من العناصر في برنامجها النووي، بما في ذلك القدرة على تحقيق الاختراق النووي ضمن ما تعتبره جدولاً زمنياً مقبولاً، بينما هي تُحقق هدفها بإلغاء العقوبات والتخلص من التهديد العسكري؛ الثاني، يمكنها

أن تحاول حشد الدعم لإبرام اتفاق مع القوى الكبرى وتوليد الزخم اللازم من أجل تخفيف العقوبات، عبر بث أجواء إيجابية مؤاتية للتفاوض والتعاون. كما يمكنها في المقابل أن تقرر، من حيث المبدأ، الاكتفاء ببرنامج مدني من خلال تقديم تنازلات تجعل من المستحيل تحقيق الاختراق النووي، لكنها تحافظ في الوقت نفسه على كرامتها الوطنية، وتولّد الانطباع بأن النظام تمسك بموقف حازم. من الواضح إلى حد ما أن المفاوضين الإيرانيين سيسعون وراء الاحتمال الأول. والسؤال الأساسي هو التالي: ماذا ستفعل إيران إذا لم تقدم مزيداً من التنازلات الجوهرية، وأصبحت المفاوضات على شفا الانهيار؟ في هذه الحالة سيكون لزاماً عليها تحليل تداعيات الفشل على اقتصادها واستقرار نظامها، وتحديد المسار الذي ينبغي لها سلوكه.

وسيكون لزاماً على مجموعة الـ ٥+١ أيضاً أن تتخذ عدة قرارات، على الرغم من أنها اتخذت، على ما يبدو، قراراً بشأن بعض المسائل. المسألة الأولى هي ما إذا كان الموضوع الوحيد المطروح للنقاش يجب أن يكون البرنامج النووي، أو ما إذا كان من الجدير توسيع الحوار إلى مجالات أُخرى في السلوك الإيراني (مثل دعم الإرهاب). ويبدو أن هذه المسألة قد حُسمت، وستقتصر المحادثات حصراً على البرنامج النووي. إنه خيار منطقي، لأن إدراج عناصر أُخرى في المفاوضات لن يؤدي سوى إلى تعقيدها وسيؤثر في حظوظ نجاحها، في حين أن تسوية المسألة النووية ستجعل من الأسهل معالجة سائر التجاوزات الإيرانية. أمّا فيما يتعلق بالضغوط الاقتصادية على إيران، فيجب فصل العقوبات المفروضة على البرنامج النووي عن العقوبات على عناصر أُخرى في السلوك الإيراني على الساحة الدولية.

المسألة الأُخرى التي اتُّخذ أيضاً قرار بشأنها هي ما إذا كان سيُسمح لإيران، بموجب اتفاق كامل، بتخصيب اليورانيوم. واقعياً يتعذر التوصل إلى اتفاق يمنعها من امتلاك أي قدرة على التخصيب. ومن هنا فإن السؤال المحوري هو التالي: ما هو مزيج المعايير الذي يجب أن يتضمنه الاتفاق – عدد أجهزة الطرد

المركـزي ونوعها، ومستوى التخصيـب، وكمية المواد المخصَّبة التي سـتحتفظ بها إيران في حالتها الخام، ووقف العمل في مفاعل البلوتونيوم، وإغلاق منشـأة فـوردو للتخصيب، والتفتيش الدقيق للأنشـطة النوويـة الإيرانية – من أجل إعادة عقـارب البرنامج النووي إلى الوراء، وإطالـة الوقت المطلوب لتحقيق الاختراق النووي، وزيادة حظوظ الكشـف المبكر؟ لكن ماذا لو لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران؟ هل سـيتم تمديد الوقت المخصـص للمفاوضات والاتفاق الموقت؟ هل سيُعلَن الفشل، وفي هذه الحالة، ماذا سيحدث؟ مما لا شك فيه أن الأطراف السـتة التي تتفاوض مع إيران، ولكل منها مصالحه المختلفة، سـتجد صعوبة في الاتفـاق فيمـا بينها على هذه المسـائل، فما بالكم بالتوصل إلـى اتفاق مع إيران. وقـد بـدأت الولايات المتحـدة تعمل علـى معالجة معضلـة الحفـاظ على نظام العقوبـات (ما عدا تلك التي ينص الاتفـاق الموقت على إلغائها) والحؤول دون تآكُلها. لاحقـاً، علـى الإدارة الأميركيـة أن تقرر مـا إذا كانت تريـد الإبقاء على صدقية الخيار العسـكري بعد أن تسـببت بإضعافه، وما السبيل إلى تحقيق ذلك، وعليها أيضاً أن تعالج المشـكلة المتأتية عن السـلوك الصدامي إلى حد ما الذي ينتهجه الكونغرس في التعامل مع هذه المسائل، والذي سيحاول اتخاذ إجراءات تعتبر الإدارة أنها تضر بالمفاوضات.

كذلك سـيتعين على إسرائيل، التي يشـكل البرنامج النووي الإيراني تهديداً أساسـياً لها، أن تتخذ عدة قرارات. من الواضح أنها لا تملك إمكان اللجوء إلى الخيار العسكري خلال المرحلة التفاوضية الراهنة. وهكذا سيكون على الحكومة الإسـرائيلية أن تقرر ما إذا كان استـمرار المفاوضات بعد الفترة المحددة سيحتم إعادة إحياء هذا الخيار. وفي حال فشـل المفاوضات، سـيكون على إسـرائيل أن تقرر ما إذا كان يجب اعتماد الخيار العسـكري، أو النظر أولاً في فرض عقوبات إضافيـة. إلاّ إن السـؤال الأساسـي الذي يجب أن تعالجه هو: كيـف يمكن منع الولايـات المتحدة، والقوى الكبرى الأُخرى، من التنازل عن العناصر الأساسـية لاتفـاق مقبول مع إيران يمنعها من امتلاك قدرة فعلية على الاختراق النووي؟ لا

يمكـن تحقيـق هذا الهدف إلاّ من خلال حوار مكثف مـع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

المسـائل الأُخـرى، التـي ينبغـي لإسـرائيل مواجهتهـا، تتعلـق ببنـاء القـوة العسـكرية، والأهـم بينهـا: هل يجـب الحفاظ فقط علـى قدرات عسـكرية تُعتبر قـدرات عامـة مهمة فـي مواجهـات [قتاليـة] خارج إيـران (لهـذا الخيـار تكلفة معقولـة)، أم هـل يجب مواصلة تطوير قـدرات إضافية بهـدف التأكد من الإبقاء علـى الخيار العسـكري الإسـرائيلي فـي مواجهة إيـران، على الرغم مـن التكلفة الكبيرة التي تترتب على تطوير قدرات عسكرية في المدى الطويل؟ نظراً إلى كل من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في إسـرائيل، يطرح الاحتمال الثاني على ما يبدو إشكالية أكبر.

بنـاء عليه، على إسـرائيل أن تسـعى جاهـدة للتوصل إلى اتفـاق مع الإدارة الأميركيـة علـى تعريف الاتفـاق المقبول مـع إيـران، ومعاييره، والخطـة البديلة لردعهـا فـي حال عدم التوصل إلى اتفاق بينها وبيـن القوى الكبرى. كذلك على إسرائيل أن تحافظ على خيار عسكري ذي صدقية في حال فشلت البدائل.

يشكل مجال الاتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة، مقروناً بقدرة القوى الكبـرى على الإبقاء علـى نظام العقوبـات، والتهديد العسـكري الموثوق به من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، ونفوذ الرئيس الإيراني روحاني في صراعات القوى الداخلية في إيران، متغيِّرات تحدد ما ستؤول إليه الأزمة الإيرانية.

العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية

جعـل وزيـر الخارجيـة الأميركـي جـون كيـري تجديـد المفاوضـات بيـن الإسرائيليين والفلسـطينيين ضمن الأولويات القصوى للإدارة الأميركية، متحدياً بذلك التوقعات أن الرئيس أوباما، الذي فشـل في إعادة إطلاق المفاوضات بين الطرفين في مطلع عهده، سـيضع العملية السياسـية الإسـرائيلية – الفلسـطينية في أسـفل سـلم أولوياته خـلال ولايته الثانيـة. وهكذا، نجح كيري مـن خلال عزمه

ومثابرته في جعل الإسرائيليين والفلسطينيين يتخلون عن الشروط التي كانوا قد وضعوها لتجديد المفاوضات.

تنتهي مهلة الأشهر التسعة المخصصة للمفاوضات الراهنة في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وحظوظ نجاح هذه الجولة من المحادثات ضئيلة. فالفجوات بين مواقف الطرفين شاسعة، ويؤدي انعدام الثقة المتبادل إلى تعقيد الجهود الهادفة إلى ردمها. إذ يعتقد كل من الطرفين أن الآخر لن يبدي استعداداً لتقديم الحد الأدنى من التنازلات الضرورية لإبرام اتفاق. فالجانب الإسرائيلي يعتقد أن الفلسطينيين لن يقبلوا اتفاقاً يضمن أمن إسرائيل كما يجب، ولن يوافقوا على إنهاء النزاع والمطالبات كافة، ولن يتخلوا عما يُعرف بحق العودة. أمّا الفلسطينيون، من جهتهم، فيعتقدون أن الجانب الإسرائيلي ليس مستعداً للعودة إلى حدود ١٩٦٧، ولن يسمح للفلسطينيين بجعل القدس الشرقية عاصمة لهم. ومن وجهة النظر الفلسطينية، تريد إسرائيل مواصلة السيطرة على الضفة الغربية عن طريق وسائل أُخرى، ولذلك تحدد مطالب أمنية «مفرطة».

حاولت الولايات المتحدة تسوية الخلافات بين الطرفين عبر صوغ اقتراح تسوية بشأن الأمن، انطلاقاً من الافتراض أن الاتفاق على هذه المسألة سيقود إلى تحقيق اختراق وتقدم في المسائل الأُخرى المتنازع بشأنها. ويبدو أن الوسطاء الأميركيين يعتقدون أنه عندما تتم تلبية مطالب إسرائيل الأمنية، ستصبح القدس أكثر مرونة تجاه المسائل الأُخرى المطروحة. لهذا السبب، أجرى الجنرال (المتقاعد) جون ر. آلن وفريقه، الذي أعد مسودة الاقتراح الأميركي بشأن الأمن، محادثات في الأساس مع الجانب الإسرائيلي. وقد رفض الفلسطينيون الاقتراح الذي رأوا فيه انحيازاً إلى إسرائيل. وهكذا كشف هذا المجهود الأميركي للتوسط في المسألة الأمنية عمق الفجوات بين الفريقين. وإذا كان الفلسطينيون لم يُظهروا مرونة في التعامل مع الترتيبات الأمنية بين الطرفين، والتي يبدو أنها أقل إشكالية، فمن الصعب أن نصدق أنهم سيُبدون مرونة أكبر في مسألة إنهاء النزاع، أو في مطالبة اللاجئين بحق العودة.

لكن في الغالب، سيفي الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني بالوعود التي قطعاها بمواصلة المفاوضات حتى نيسان/ أبريل ٢٠١٤، على الرغم من الصعوبات والعثرات. وفي الوقت عينه، سيكون عليهما التفكير فيما يجب فعله في حال فشل المفاوضات بشأن تسوية نهائية.

يتعين على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار أنها ربما تكون الفرصة الأخيرة للتوصل إلى اتفاق يقود إلى تطبيق حل الدولتين. فالمسارات التي تتبلور حالياً على الأرض قد تجعل الدولة الواحدة أمراً واقعاً لا يمكن العودة عنه، مع كل المخاطر التي ينطوي عليها هذا التطور على هوية إسرائيل اليهودية والديمقراطية، وعلى الرؤية الصهيونية. ومن النتائج الإضافية المحتملة للفشل في التوصل إلى اتفاق إضعاف السلطة الفلسطينية إلى درجة الانهيار، واتخاذ الأفرقاء الدوليين – ولا سيما الاتحاد الأوروبي – قراراً بأنه لا جدوى من مواصلة الاستثمار في المشروع غير الناجح المسمّى السلطة الفلسطينية. ومن شأن وقف المساعدات الدولية للفلسطينيين، أو خفضها بشدة، أن يضع إدارة الأراضي الفلسطينية، مع كل ما يرافقها من مشكلات سياسية واقتصادية، حصراً في أيدي إسرائيل، لأنه ما دام الفريقان لم يتوصلا إلى اتفاق، فإن المجتمع الدولي سيعتبر إسرائيل مسؤولة عن رفاه السكان في الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

ثمة مؤشرات أيضاً إلى أن المشاعر في «الشارع» الفلسطيني تتجه نحو دعم تجدد العنف ضد إسرائيل. ففي الأعوام الأخيرة، كان من شبه المؤكد أن الفلسطينيين لا يرغبون في العودة إلى الفوضى والمعاناة اللتين عاشوهما خلال الانتفاضة الثانية، وأنهم يرفضون العنف في الإجمال، لكن يبدو أن هناك مؤشرات أولية إلى حدوث تغيير في المزاج العام. فقد كان لمرور الوقت تأثيره، وأصبح أولاد الانتفاضة شباناً راشدين لا تكبحهم الذكريات الماضية التي تعود إلى ١٠ أعوام و١٢ عاماً. وعندما يضاف إحباط الفلسطينيين المتزايد من غياب العملية السياسية إلى المعادلة، يبدو التغير في الاتجاه أكثر ترجيحاً. وربما تشير الزيادة النسبية في الهجمات الإرهابية «الشعبوية» – وهي ليست

من عمل التنظيمات – إلى هذا التغيير في الأجواء، وقد تكون مسألة وقت فقط قبل أن تندلع انتفاضة ثالثة من شأنها أن تكون مختلفة في طبيعتها ونطاقها عن أعمال الشغب التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في أواخر الثمانينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين. ويمكن أن تؤدي هذه التطورات أيضاً إلى تسريع وتيرة الجهود التي تُبذل حالياً لنزع الشرعية عن إسرائيل في العالم الغربي. ويقودنا هذا بالتالي إلى الاستنتاج أن الوضع الراهن لا يخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية، وهو ما يستوجب وضع خطة بديلة.

لكن الخطة الأُخرى الواضحة والوحيدة في الوقت الحالي هي «الخطة البديلة» الفلسطينية التي تركز، في المدى القصير، على خوض حملة دبلوماسية شاملة وقوية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية للحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧، وتكثيف الحملة الهادفة إلى نزع الشرعية عن إسرائيل. وفي المدى الطويل، سيسعى الفلسطينيون، على الأرجح، لتطبيق حل الدولة الواحدة. ويتعين على إسرائيل أن تستعد لهذه الاحتمالات عبر عرض خطتها البديلة، إذ لا يمكنها أن تترك الساحة خالية إلاّ من الوضع الراهن والخطة الفلسطينية البديلة.

لذا، يجب أن تحرص إسرائيل على إدارة سياستها بحيث لا تتحمّل الملامة على فشل المفاوضات. وهذا شرط أساسي للتعامل بطريقة ناجحة مع الاستراتيجيات الفلسطينية البديلة. ويعني هذا أنه يتعين على إسرائيل أن تجد مجالاً للمناورة في المفاوضات يجعل من الممكن إظهار ما يكفي من المرونة والجاهزية لردم الهوات في المواقف، الأمر الذي سيحفز الجانب الفلسطيني لمواصلة المفاوضات بعد نيسان/ أبريل ٢٠١٤. وإذا قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً من أجل التوصل إلى اتفاق إطار، أو عرضت مبادئ لبلوغ تسوية نهائية، فعلى إسرائيل أن تبذل كل الجهود الممكنة للاستجابة لمعظم المبادئ، فتُظهر، للولايات المتحدة على الأقل، أنه لا يمكن لومها على فشل المفاوضات. وستكون لهذه المسألة أيضاً تداعيات في الساحة الداخلية الإسرائيلية، إذ إنها

ستعزز الإحساس بالعدل، والإدراك أن ليس هناك خيارات أُخرى، ولا سيما إذا اندلع نزاع عنيف.

البديل الاستراتيجي الذي يُنصح لإسرائيل تبنّيه هو التقدم نحو حل الدولتين، حتى لو لم يتم التوصل إلى اتفاق كامل بين الطرفين. ويمكن اتخاذ إجراءات [مساعدة على تحقيق هذا الهدف]، إمّا من خلال الاتفاق بين الجانبين، وإمّا بصورة أحادية. ولا شك في أنه يُفضَّل اعتماد الإجراءات عن طريق التفاوض، لأنها تتطلب التزامات من الطرفين. لكن القيادة الفلسطينية تعارض بشدة الاتفاقات الجزئية، لأنها ترى فيها وسيلة تتيح لإسرائيل الإبقاء على سيطرتها على الضفة الغربية وفرض حل إسرائيلي أحادي. إلاّ إن الفلسطينيين قد يبدلون موقفهم من هذه الفكرة عندما يواجهون خطراً ملموساً بفشل المحادثات.

ثمة طرق متعددة لتشجيع الفلسطينيين على القبول بمثل هذه الاتفاقات الموقتة: الأولى، هي التخلي عن المبدأ القائل بأنه «لا يمكن الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء»، ما يتيح التفاوض بشأن تسوية دائمة بالتزامن مع الاتفاقات الجزئية، ويمكّن الطرفين من تحديد مجالات يمكن التوصل فيها إلى اتفاق وتطبيقه بينما تستمر المفاوضات. الثانية، هي اعتبار الاتفاقات الجزئية استمراراً للاتفاق الموقت الذي وُقع في سنة ١٩٩٥. فالمرحلة الثالثة من إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي المنصوص عليها في الاتفاق لم تطبق، وإذا تمكن الطرفان من الاتفاق على المبادئ التي تقود إلى تسوية دائمة، حتى من دون الاتفاق على التفصيلات، فسيصبح من الأسهل الشروع في تطبيق الاتفاقات الجزئية.

الإجراءات الأحادية، سواء تمت بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني (مثالياً)، أو من دون تنسيق معه (أقل تحبيذاً)، هي الخيار الأخير، لكنه على الأرجح الخيار الوحيد المتبقي الذي يتوقف تبنّيه حصراً على إسرائيل في حال رفض الفلسطينيون الحلول الجزئية. وستجد إسرائيل صعوبة أيضاً في تبنّي فكرة الإجراءات الأحادية، على خلفية نظرة الرأي العام الإسرائيلي إلى نتائج مثل

هذه الإجراءات في الجنوب اللبناني وقطاع غزة. لكن بغض النظر عن النتائج السيئة لتلك الإجراءات، فإن القرار الاستراتيجي الذي استندت إليه كان سليماً: لم يكن القسم الأكبر من الرأي العام الإسرائيلي يريد الإبقاء على السيطرة على المنطقة الأمنية في لبنان أو على قطاع غزة، بل إن المشكلة تكمن في تطبيق القرارات. ويمكن أن تساعد الدروس المستمدة من الانسحاب من لبنان في سنة ٢٠٠٠ ومن قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥، على تأمين التطبيق الصحيح في حال قررت إسرائيل ترسيم حدودها أحادياً. وفي إطار العمل على ذلك، وقبل اتخاذ أي إجراء أحادي، يجب تقديم اقتراح يعتبره حلفاء إسرائيل الغربيون سخياً ويمكن تطبيقه بالتنسيق معهم، الأمر الذي يضفي شرعية على السياسة الإسرائيلية. ويجب أن يظل الجيش الإسرائيلي متمركزاً في وادي الأردن لمنع تهريب السلاح والإرهابيين إلى الضفة الغربية، مع استخدام هذه الأراضي ورقة تفاوضية في المفاوضات المستقبلية بشأن تسوية دائمة. كما يجب نقل اليهود الذين يقطنون في المناطق التي سيتم إخلاؤها، إلى أماكن جديدة والتعويض عليهم كما يجب.

كذلك على الفلسطينيين أن يفكروا فيما يجب فعله في حال فشلت المحادثات. على المستوى الاستراتيجي، سيكون عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون التخلي عن حل الدولتين واعتماد استراتيجيا قائمة على خيار الدولة الواحدة. ويعتبر عدد لا يستهان به من الفلسطينيين أن هذه الاستراتيجيا تنطوي على إيجابيات، انطلاقاً من ثقتهم بأنهم سيفوزون في السباق الديموغرافي. لكن في هذه المرحلة، لا تزال القيادة في رام الله تميل نحو استراتيجيا حل الدولتين، إنما عن طريق وسائل أُخرى غير المفاوضات. ومن الوسائل المطروحة على طاولة البحث إمّا الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية، وإمّا «المقاومة الشعبية».

تشكو هاتان الوسيلتان من نقاط ضعف كثيرة. فعبر اللجوء إلى المجتمع الدولي والمحافل الدولية، على غرار محكمة الجنايات الدولية، سيثير

الفلسطينيون استياء إسرائيل ويسرِّعون محاولة نزع الشرعية عنها، لكن لا يمكن أن يولّد هذان الحلان سوى ثمار بطيئة ومحدودة، وليس أكيداً ما إذا كانا سيُحدثان أي تغيير مهم في موقف الحكومة الإسرائيلية. كما أن «المقاومة الشعبية»، التي هي أساساً غير عنفية، أو عنفية إلى درجة محدودة (مثلاً الرشق بالحجارة)، تنطوي أيضاً على تناقض داخلي. فإذا أديرت بعناية وخضعت لسيطرة القيادة الفلسطينية تفادياً للتصعيد نحو العنف الشامل، فلن يكون لها أي تأثير جوهري في السياسة الإسرائيلية. من جهة أُخرى، إذا اندلعت على نطاق واسع من دون أن تخضع لسيطرة كافية، فسيزداد احتمال التصعيد نحو العنف الشامل من جانب الطرفين. وليس أكيداً ما إذا كانت القيادة الفلسطينية، التي تواجه مشكلة على مستوى شرعيتها الداخلية، ستتمكن من قيادة «مقاومة شعبية» واسعة النطاق، وليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كانت هذه الانتفاضة الشعبية لن تستهدف قبل كل شيء قيادة السلطة الفلسطينية ذاتها. وفي الغالب أن مكامن الضعف في هذه الخيارات ستدفع بالقيادة الفلسطينية إلى النظر في مواصلة المفاوضات في سنة ٢٠١٤.

كذلك ينبغي للولايات المتحدة اتخاذ قرارات مهمة. أولاً، على الفريق الأميركي أن يفكر في الطريقة الملائمة لعرض اتفاق الإطار على الطرفين، وما هي الدرجة الملائمة من الضغوط التي يجب ممارستها عليهما لتشجيعهما على القبول بهذه الصيغة. السؤال الآخر هو: في أي مرحلة من الأشهر التسعة المخصصة لهذه الجولة من المفاوضات، ووفقاً لأي معايير، يصبح من الضروري إعلان أن المفاوضات تتجه نحو الفشل، وما الذي يجب فعله في حال حدوث ذلك؟ من البدائل المطروحة في هذا السياق انكفاء الولايات المتحدة إلى حد كبير عن التدخل في الملف الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو ما يعني العودة إلى سياسة الإدارة الأميركية في ولاية أوباما الأولى. لكن ليس أكيداً ما إذا كان كيري سيوصي بذلك، نظراً إلى التزامه الشديد هذه المسألة. ويمكن أن تفكر الولايات المتحدة أيضاً في تسويق فكرة تحقيق تقدم بالتدريج نحو واقع الدولتين من

خلال وسائل متعددة، وأن تحاول تمديد الفترة الزمنية المخصصة للمفاوضات.

في سياق هذا النقاش، يجب أيضاً معالجة المعضلات المتعلقة بقطاع غزة الخاضع لسيطرة «حماس». وفي هذه المرحلة، يبدو أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة تبنّت نهجاً تنطبق الاتفاقات، بموجبه، حصراً على الضفة الغربية، وبالتدريج فقط. إلاّ إن هذا لا يُعفي الأفرقاء المشاركين في المفاوضات من الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن السياسة الواجب تطبيقها في التعامل مع قطاع غزة.

ثمة ثلاث سياسات بديلة محتملة فيما يتعلق بقطاع غزة. الأولى هي مواصلة السياسة الراهنة القائمة على احتواء «حماس». وتزداد هذه السياسة تعقيداً بسبب الضغوط التي يمارسها النظام المصري على الحركة التي يرى فيها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين. وتنعكس هذه الضغوط في إغلاق المعابر الحدودية بين مصر والقطاع، فضلاً عن التدابير المصرية ضد البنى التحتية الإرهابية في سيناء وتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. وقد كانت لهذه الإجراءات، مقرونة بابتعاد «حماس» عن راعيها الإيراني جراء دعم إيران نظام بشار الأسد، تأثيرات سلبية في الحركة، ولا سيما على المستويين الاقتصادي والسياسي. كما أنها تسببت بزيادة اعتماد القطاع على إسرائيل وتقويض الهدف الأساسي الإسرائيلي المتمثل في الانفصال عنه. ويمكن أن تؤدي الضغوط على «حماس» إلى إقحامها في مأزق شديد، ودفعها نحو المواجهة من جديد مع إسرائيل – وخصوصاً في ضوء الجهود التي تبذلها لإعادة إقامة بنيتها التحتية الإرهابية في الضفة الغربية وشن هجمات إرهابية انطلاقاً منها – مع العلم بأن مثل هذا المسار يحمل بوضوح مخاطر على التنظيم. أمّا العمليات ضد إسرائيل انطلاقاً من القطاع نفسه، مثل إطلاق الصواريخ والهجمات الإرهابية التي تستخدم الأنفاق لدخول الأراضي الإسرائيلية، وغيرهما، فإنها ستستدعي رداً قوياً من إسرائيل ستجد «حماس» صعوبة في تحمّل وطأته، نظراً إلى غياب دعمها من مصر وعزلها عن إمدادات الأسلحة. إذاً، احتواء «حماس» هو البديل المنشود، لكن

في الوقت نفسه، يجب اتخاذ خطوات لخفض اعتماد قطاع غزة الاستراتيجي على إسرائيل قدر الإمكان.

البديل الثاني هو الانضمام إلى مصر في الجهود الآيلة إلى الإطاحة بـ«حماس» في قطاع غزة عن طريق مزيج من الوسائل السياسية (ممارسة ضغوط لإجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية)، ومواصلة الضغوط الاقتصادية، وحتى الوسائل العسكرية. ويطرح هذا الخيار السؤال عن البديل الذي سيحل مكان حكومة «حماس». وليس واضحاً ما إذا كان هناك بديل حقيقي من حكم «حماس» في قطاع غزة، وفي حال وجوده، ما هي مقوماته. ومن الصعب أيضاً أن يتمكن محمود عباس من استعادة السيطرة على القطاع من دون انتخابات عامة، فضلاً عن أن احتمال موافقة «حماس»، التي تمر الآن في أسوأ مراحلها، على إجراء الانتخابات ضئيل. ومن غير المحبذ أن تتبنى إسرائيل هذه الاستراتيجيا ما دام من غير الواضح ما إذا كان هناك جهة براغماتية موحدة وقوية بما يكفي للحلول مكان «حماس» في الحكم من دون تدخل عسكري خارجي.

أمّا البديل الثالث بالنسبة إلى قطاع غزة فهو استغلال محنة «حماس» لإحداث تغيير دراماتيكي في سياستها لإرغامها على أن تتحول إلى شريك (صامت) في العملية السياسية. ومن أجل تطبيق هذه السياسة، لا بد من إطلاق حوار مع الحركة لتوضيح ما إذا كان يمكن دفعها في هذا الاتجاه. ويستحق استكشاف هذا الاحتمال عناء المحاولة، لكن يبدو حالياً أن الأوضاع لم تنضج بعد لسيناريو تتخلى «حماس» بموجبه عن موقفها الأيديولوجي المعارض للاعتراف بإسرائيل والمؤيد للمقاومة العنفية.

الانتفاضات في العالم العربي

كان التغيير الأكبر الذي شهده العالم العربي في سنة ٢٠١٣ هو تراجع الإسلام السياسي بعد مرحلة من الصعود، والمقصود بذلك بصورة خاصة جماعة الإخوان المسلمين والتيارات ذات الآراء المشابهة عن دور الدين في

المجتمع والدولة. وكان التطور الأبرز، في هذا السياق، عزل الرئيس محمد مرسي في مصر بواسطة حركة احتجاجية حاشدة وتحرك الجيش. وقد خلّف هذا الانقلاب تداعيات كبيرة في مختلف أنحاء العالم العربي. فقد شجع معارضة الإخوان المسلمين في بلاد أُخرى، وأدى إلى إضعاف الدعم الشعبي لهم ومكانتهم بصورة عامة في أماكن كثيرة. وسيساهم هذا التطور في تسهيل احتواء التهديد الذي يشكله الإخوان المسلمون على أنظمة أُخرى في المنطقة، ولا سيما الأردن. وفي هذا الإطار، أُرغمت حكومة الإخوان المسلمين في تونس على الاستقالة واستبدلت بحكومة تكنوقراط.

يقودنا هذا إلى السؤال التالي: ما هو الحكم الذي سيخلف الإخوان المسلمين الذين كانوا يُعتبرون سابقاً النجم الصاعد للانتفاضات الإقليمية؟ أحد الاحتمالات المطروحة هو العودة إلى الديكتاتورية العسكرية، كما حدث في مصر. لكن ليس واضحاً ما إذا كانت هذه الديكتاتورية قابلة للاستمرار بعدما بات الرأي العام يعي قوته جيداً، كما أنه تخلص إلى حد كبير من الخوف من الحكام. والاحتمال الآخر هو ضعف الدولة وضياع الحكم، فضلاً عن خطر انهيار الدول و/ أو تحولها إلى دول فاشلة. وثمة احتمال ثالث يتمثل في صعود الجماعات الإسلامية الأكثر تطرفاً، وخصوصاً القاعدة والسلفيين والجهاديين. ففي سورية، مثلاً، نشهد مساراً يجمع بين الاحتمالين الأخيرين. وفي مختلف الأحوال، تُحدث هذه التطورات تأثيراً كبيراً في ميزان القوى الإقليمي، وينعكس هذا أساساً على النزاع المحتدم بين المحور السنّي بقيادة السعودية والمحور الشيعي بقيادة إيران.

تحمل هذه التطورات مخاطر وفرصاً على حد سواء بالنسبة إلى إسرائيل. فغياب الاستقرار وضعف الحكومات في الدول المجاورة يزيدان في احتمال اختراق المجموعات المسلحة غير الدولتية المناطق الحدودية والتسبب بتفاقم مشكلة الحفاظ على الأمن. وهذا التوجه واضح في سيناء، وبدأ يتفشى في سورية في المناطق القريبة من الحدود مع إسرائيل. إلاّ إن التحدي الذي تطرحه

زيادة النشاطات الإرهابية التي تنفذها مجموعات إرهابية على غرار تنظيم القاعدة على الحدود الإسرائيلية، وهذا ليس بالأمر الجديد، لم يتحول حتى الآن إلى تهديد استراتيجي، وقد تعاملت معه إسرائيل جيداً. ومن الملائم مواصلة الاستعداد للتعامل مع هذا التهديد وصوغ عقيدة ملائمة – لكن يجب ألاّ نعتبره تسونامي يشكل تهديداً وجودياً بالنسبة إلى إسرائيل.

في هذه المرحلة، يبدو أن الفرص التي تتيحها الانتفاضات في العالم العربي تتفوق، من وجهة نظر إسرائيل، على المخاطر المتأتية عنها. أولاً، ساهم تدهور العلاقات بين المحورين السنّي والشيعي وإضعاف المحور الشيعي، ولا سيما نتيجة الحرب الأهلية في سورية، في توسيع مجال المناورة المتاح أمام إسرائيل في الشرق الأوسط، وباتت الفرصة سانحة أمامها لتعزيز تعاونها مع دول المحور السنّي. الاحتمال قائم بأن ينجو نظام الأسد من الحرب الأهلية، بل حتى إنه أصبح أكثر ترجيحاً نظراً إلى الحائط المسدود بين النظام والثوار في سورية، لكن في مختلف الأحوال سيصبح النظام أضعف. وقد تكبد حزب الله المتحالف مع نظام الأسد أضراراً سياسية، جراء تورطه في الحرب الأهلية السورية.

كما أن تبدل حظوظ الإخوان المسلمين يزيد في احتمالات التعاون بين إسرائيل والدول السنّية المعتدلة، التي كان بعضها يصنف سابقاً في خانة المعسكر الموالي للغرب في العالم العربي. فعلى المستوى الملموس، تبدد القلق إزاء تدهور العلاقات بين إسرائيل ومصر، وقد جرى تعزيز التعاون بين البلدين لمكافحة الإرهاب في سيناء ومواجهة حكومة «حماس» في قطاع غزة. لكن لا يزال هناك درجة من الخطر في المدى الطويل، لأنه يصعب توقُّع رد الإخوان المسلمين، الذين لا يزالون يُحكمون قبضتهم على شرائح واسعة في المجتمعات العربية، على قمعهم من جانب القوة العسكرية، أو ردهم على الضغوط التي يتعرضون لها من ناحية الرأي العام الليبرالي. ولا يزال احتمال الانجرار نحو حرب أهلية في مصر قائماً، الأمر الذي من شأنه أن يخلّف تداعيات حادة على إسرائيل بسبب الجوار الجغرافي والدور المحوري الذي

تؤديه مصر في العالم العربي، لكن هذا السيناريو مستبعد.

علاوة على ذلك، أدى ضعف الحكومات المركزية في الدول المجاورة لإسرائيل وتركيزها على المشكلات الداخلية، إلى تراجع شديد في التهديد التقليدي الذي تشكله جيوشها على إسرائيل، مع أن الثقل النسبي للتهديدات العسكرية غير النظامية وغير المتكافئة في المنطقة قد تعاظم نتيجة هذه المعطيات. وما دامت إيران لا تمتلك القدرة على تصنيع سلاح نووي، يمكن القول إن الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد انحسر. وبعد التهديد الأميركي بعمل عسكري ضد سورية، التي تملك الإمكانات الأكبر في مجال الأسلحة الكيميائية، وافقت هذه الأخيرة على تفكيك ترسانتها الكيميائية، وعلى ما يبدو، ترسانتها البيولوجية أيضاً.

اعتبر البعض أن الأحداث في الشرق الأوسط أظهرت عدم وجود رابط بين المسائل الاستراتيجية الأساسية التي تواجهها إسرائيل: فعلى سبيل المثال، لا رابط بين البرنامج النووي الإيراني والمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. ودول الخليج الفارسي [العربي] يقلقها التهديد الإيراني أكثر مما تقلقها المسألة الفلسطينية، وبالتالي ليس هناك صلة بين استعداد هذه الدول للتحرك ضد إيران وبين التطورات على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني. ويمكن أيضاً المحاجّة منطقياً في أن لا علاقة للدافع الكامن وراء البرنامج النووي الإيراني بإسرائيل والنزاع العربي – الإسرائيلي. لكن حتى لو كان هذا صحيحاً، فمن الصحيح أيضاً أن القدرة على الإفادة من إمكان التعاون بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط يتوقف إلى حد كبير على ما يجري في المسار الإسرائيلي – الفلسطيني، انطلاقاً من نظرة الرأي العام العربي إلى المسألة الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، إذا كانت إيران تستغل العداء تجاه إسرائيل في العالم العربي لتعزيز نفوذها، فيجب، إذاً، أن يشكل الحد من مشاعر العداء في الشارع العربي أداة مهمة في الصراع ضد المحور الإيراني.

على إسرائيل أن تأخذ هذا الرابط في الاعتبار عندما تتخذ قرارات بشأن سياستها فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية وأسلحة الدمار الشامل بصورة عامة، كما في المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، ولدى دراسة التطورات في الدول المجاورة التي طالتها الانتفاضات في العالم العربي. وإذا كان لدى إسرائيل مصلحة في قيام منظومة أمنية إقليمية في الشرق الأوسط، استناداً إلى التعاون مع بعض دول المنطقة على الأقل، فعليها أن تدرك أنه سيكون للأزمات، أو للنجاحات على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني، أو للتطورات في الملف الإيراني، تأثير هائل في القدرة على التقدم نحو هذا الهدف.

مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

تشكل الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة إحدى ركائز الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي وقوة الردع الإسرائيلية. فأي ضعف يعتري مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يُحدث تأثيراً مباشراً وسلبياً في الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي. وفي الأعوام الأخيرة، تراجعت إلى حد كبير صورة النفوذ الأميركي، وقدرة الولايات المتحدة على ممارسة تأثير في المنطقة وأماكن أُخرى في العالم. ويؤكد البعض أن الضعف حقيقي، نظراً إلى إخفاقاتها في العراق وأفغانستان وانسحاب قواتها من هذين البلدين من دون تحقيق الأهداف التي أُرسلت من أجلها. ومن العوامل الأُخرى التي يُشار إلى أنها تقف خلف تراجع المكانة الأميركية في الشرق الأوسط طريقة تعامل الولايات المتحدة مع «الربيع العربي»، ما دفع بحلفائها إلى الشعور بأنه سيتم التخلي عنهم في وقت الحاجة. لكن يقول آخرون إن هذا الضعف مرتبط في الأساس بالصورة، وإن ما جرى في الواقع هو أن الولايات المتحدة تقبلت أن لقوتها حدوداً كانت دائماً موجودة. أيّاً يكن الأمر، فالصورة مهمة أيضاً، والصورة الضعيفة تقوض تأثير الولايات المتحدة في حلفائها في الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة أبدت نفوراً من استخدام القوة الموضوعة في تصرفها.

علاوة على ذلك، أعلنت إدارة أوباما نفسها أن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ اكتسبت أهمية متزايدة مقارنة بالشرق الأوسط، وأنها ستعمد بالتالي إلى تعديل تركيزها الاستراتيجي وتحويله نحو شرق آسيا. كما أن الولايات المتحدة تقترب من تحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة، بعد التطورات الهائلة في استثمارها مواردها في قطاعي النفط والغاز. وقد أثارت هذه النزعات مخاوف من أنها لم تصبح أضعف فحسب، بل تخطط أيضاً للتخلي عن الشرق الأوسط.

لكن يبدو أن هذا الزعم المتطرف لا يستند إلى أدلة قوية. وستظل الولايات المتحدة تعتبر الشرق الأوسط منطقة مهمة من كل النواحي الاستراتيجية – في مجال الطاقة، وكونه ملاذ الإرهاب الإسلامي، وقناة السويس، وأمن إسرائيل، والانتشار المحتمل للأسلحة غير التقليدية، وتطلعات إيران إلى الهيمنة. ونظراً إلى الأهمية المتزايدة للصين، فإن الاعتماد الصيني على الطاقة المستوردة من الشرق الأوسط يفرض أيضاً على الولايات المتحدة الاحتفاظ بوسائل مهمة لممارسة تأثير في المنطقة. فضلاً عن ذلك، يكشف أي تحليل بشأن هوية القوة الكبرى التي يمكن أن تشكل بديلاً من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أن ليس في إمكان أي بلد أن يحل مكانها، ويستثمر الموارد الضرورية لمعالجة المشكلات التي تتخبط فيها المنطقة. ولا يوجد أي أساس، في الواقع، للحجة التي تتردد في بعض الأوساط في إسرائيل، والتي تعتبر أنه يتعين عليها أن تبحث عن حلفاء آخرين للحلول مكان الولايات المتحدة في تقديم الدعم الاستراتيجي لها. إذ لم يكن هناك أي قوة أُخرى دعمت إسرائيل على الساحة الدبلوماسية الدولية في الأعوام السبعة والخمسين الماضية، أو فرضت باستمرار فيتو على القرارات المناهضة لها في الأمم المتحدة، كما فعلت الولايات المتحدة. ولم تمنح أي قوة أُخرى إسرائيل ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار سنوياً، كما أن لا شيء يضاهي اللوبي القوي والنافذ الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة (ولا سيما لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية (أيباك)).

يبدو أن الولايات المتحدة تعي جيداً أن الفشل في التعامل مع مشكلات

الشرق الأوسط سيلحق بها أضراراً بالغة. فقد يتسبب بصدمات في سوق الطاقة العالمية، وهو ما يضر بمصالح حلفائها ومصالحها على السواء (على الرغم من استقلاليتها في مجال الطاقة)، وبوقوع أعمال عنف مصدرها الشرق الأوسط (لا تزال ذكريات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حاضرة في الأذهان)، وبانتشار أسلحة الدمار الشامل. لذلك يمكن الافتراض أن الحديث عن أن الولايات المتحدة ستتخلى عن الشرق الأوسط سابق لأوانه.

كذلك تُحدث التصرفات الإسرائيلية تأثيراً كبيراً في مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فتقويض الجهود الدبلوماسية المهمة التي تبذلها الأخيرة، أو الممارسات التي تسلط الضوء على عجزها عن التأثير في حلفائها المقربين الذين يعتمدون على مساعداتها في مجالات كثيرة، لا تساهم في تعزيز المكانة الأميركية في الشرق الأوسط. لذلك على إسرائيل أن تفكر في السبل التي تتيح تعزيز موقع الولايات المتحدة في المنطقة – حتى لو ترتبت تكاليف باهظة على هذا الأمر.

توصيات من أجل سياسة استباقية

تواجه إسرائيل قرارات مهمة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والعلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، وعلاقاتها بالدول العربية، وبالولايات المتحدة. وفي حالات كثيرة، هناك رابط قوي بين مختلف القرارات. أحياناً، عندما يكون ثمن القرارات باهظاً، ومستوى الالتباس في السياسات المستمدة من تلك القرارات كبيراً، ثمة أسباب وجيهة لتأجيلها. لكن يبدو أنه في سنة ٢٠١٣، داهم الوقت إسرائيل ولم يعد في إمكانها تأجيل اتخاذها. فثمن تفادي اتخاذها أكبر من خطر اتخاذها، في حين أن الأوضاع الإقليمية المؤاتية لإسرائيل فيما يتعلق بميزان القوى بينها وبين جيرانها، تتيح لها القيام بمجازفات لم تكن ممكنة من قبل.

بحسب عبارة راجت وتكررت في إسرائيل في المرحلة الأولى بعد انطلاق «الربيع العربي»، وفحواها أن الأزمنة الملتبسة ليست ملائمة لاتخاذ

القرارات، ويجب تفادي اتخاذها إلى حين حلول أزمنة أكثر استقراراً، فإن هذا الشعار لم يعد صالحاً. فهو يعكس مقاربة سلبية تفترض أن إسرائيل عاجزة عن التأثير في التطورات في الشرق الأوسط. صحيح أن ليس لها تأثير كبير في التطورات الداخلية في دول المنطقة، لكنها تستطيع أن تؤثر في النتائج التي يمكن أن تتمخض عنها هذه التطورات من ناحية تأثيرها في إسرائيل، وفي علاقتها بالجهات الإقليمية الفاعلة. وتُعتبر إسرائيل لاعباً مهماً، على الرغم من أنها ليست اللاعب الوحيد، والخطوات التي تتخذها، وتلك التي لا تتخذها، مهمة سواء بسواء. لهذا السبب، عليها أن تأخذ زمام المبادرة، وتنتهج سياسة استباقية، فتنتهز الفرص وتعالج المخاطر بينما هي تنعم النظر في الرابط بين مختلف القنوات والتحديات. ويجب أن تدرك الحكومة الإسرائيلية أن انهيار العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية سيكون له تداعيات تتجاوز الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية، وينطبق هذا أيضاً على القرارات المتعلقة بإيران والدول العربية والعلاقات بالولايات المتحدة.

قبل كل شيء، يجب أن تتضمن السياسة الإسرائيلية الاستباقية برنامجاً بديلاً (الخطة ب) في حال فشل الجهود الدبلوماسية في المسألتين الأساسيتين المتعلقتين بأمنها القومي: المحادثات بين القوى الكبرى وإيران، والمحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين.

قد لا تتكلل المحادثات مع إيران في جنيف بالنجاح، في حال الفشل في التوصل إلى اتفاق نهائي، أو حدوث انتهاك إيراني فادح للاتفاق الموقت الذي وُقع في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أو في حال التوصل إلى اتفاق تعتبره إسرائيل سيئاً، أي اتفاق يضع إيران على مسافة بضعة أشهر فقط من حيازة قنبلة نووية. وهذا يفرض على إسرائيل أن تحتفظ بقدرتها على التحرك بصورة مستقلة لمنعها من بلوغ القدرة على تصنيع سلاح نووي. ويُعدّ شن هجوم عليها خياراً سيئاً، لكنه يبقى أفضل من السماح لها بامتلاك القدرة على تصنيع سلاح نووي. كما أن الحفاظ على إمكانات إسرائيل سيُبقي على صدقية الخيار العسكري

خلال المباحثات مع طهران. لقد كان هذا التهديد عاملاً أساسياً في فرض عقوبات فاعلة على إيران، وفي إقناع نظامها بالموافقة على إجراء مباحثات جدية مع القوى الكبرى، وسيؤدي دوراً رئيساً في إقناعه بالموافقة على تقديم تنازلات مهمة في المسألة النووية.

ومن شأن قيام الولايات المتحدة بإعداد خطة بديلة بالتنسيق مع إسرائيل تحسباً لاحتمال فشل المحادثات مع إيران، أن يساعدها في سعيها لتحقيق هدفها المزدوج في الملف الإيراني: منع إيران من التحول إلى قوة نووية، والحؤول دون وقوع هجوم عسكري. وبهذه الطريقة تحتاط الإدارة الأميركية لاحتمال لجوء إيران إلى المماطلة والتسويف في المفاوضات، أو ارتكابها انتهاكاً فادحاً للاتفاقات الموقَّعة. وتملك الولايات المتحدة أداتين أساسيتين لممارسة الضغوط، ساعدتاها على إقناع طهران بالتفاوض في شأن برنامجها النووي: الأداة الأولى هي العتلة الاقتصادية؛ أي العقوبات على الاقتصاد الإيراني، ولا سيما في قطاع الطاقة والقطاع المالي. وسيتعين على الولايات المتحدة ممارسة ضغوط اقتصادية أقوى عليها في حال رفضها تبنّي الاعتدال في مواقفها، بما في ذلك إقرار الكونغرس عقوبات إضافية، واتخاذ إجراءات ضد استيراد النفط الإيراني من جانب روسيا والصين والهند التي لم يحدث حتى الآن تأثير كبير في علاقاتها التجارية مع إيران. وفيما يتعلق بالأداة الثانية، سيتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تعزز صدقية التهديد العسكري من خلال إظهار الرئيس أوباما التزاماً أوضح أنه إذا أحبطت إيران الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة، فستكون الولايات المتحدة جاهزة للقيام بعمل عسكري ضدها لمنعها من إنجاز برنامجها النووي. إن من شأن تأكيد الولايات المتحدة عزمها على منع إيران من حيازة أسلحة نووية، أن يعزز الثقة والتنسيق بين الإدارة الأميركية وإسرائيل، وأن يتيح للقدس أن تبدي مزيداً من المرونة في موقفها، وهو ما يمنح واشنطن مجالاً أكبر للمناورة في المفاوضات مع إيران.

فضلاً عن ذلك، يتعين على إسرائيل وضع خطة بديلة بشأن المسألة

الفلسطينية. والخيار الذي يواجهه رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو اليوم هو بين الإبقاء على الوضع الراهن، أو الانجرار إلى وضع يحصل فيه البديل الفلسطيني من المفاوضات على الاعتراف والدعم في الساحة الدولية، بينما تعاني إسرائيل مزيداً من التراجع في شرعيتها ومزيداً من العزلة الدولية. ومن أجل وقف الاندفاعة نحو هذين البديلين، وكلاهما يطرح إشكالية واضحة لإسرائيل، على الحكومة أن تتخذ خطوات، بالتزامن مع الإجراءات الدبلوماسية، للحفاظ على إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية تتمتع بالشرعية الدولية، ولا سيما بين الدول الغربية، وفرض الحد الأقصى من التدابير الأمنية. ويمكن تحقيق ذلك، من جملة خطوات أُخرى، من خلال العمل على تطبيق إجراءات مستقلة للانفصال عن الفلسطينيين، مع بذل مجهود لتنسيق تلك الإجراءات مع الإدارة الأميركية والحفاظ على الصلة بينها وبين تسوية توافقية في المستقبل. النقطة الأساسية هي في وضع خطة إسرائيلية بديلة لاستخدامها في حال فشل المفاوضات، بحيث تشكل رداً ملائماً على الخطة الفلسطينية البديلة، وتُغيّر حسابات الربح والخسارة بالنسبة إلى الفلسطينيين، وتولّد دينامية جديدة تستعيد إسرائيل من خلالها زمام المبادرة، ولا تُحمَّل المسؤولية في حال الفشل في التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات.

في السياقين الفلسطيني والإيراني، على إسرائيل أن تحافظ على حوار وثيق مع الإدارة الأميركية، بهدف تعزيز حظوظ التطبيق الناجح للبدائل التي تقترحها. وستساهم سياسة استباقية معتمدة بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، في تعزيز مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، وقد تساعد أيضاً على تمهيد الطريق نحو الحوار مع الدول العربية البراغماتية التي من شأنها أن تجني فوائد من الامتيازات التي تحققها إسرائيل من التحسن المتوقع في علاقاتها بالولايات المتحدة.

الاستراتيجيا الإسرائيلية الجديدة في مواجهة برنامج إيران النووي*

شموئيل إيفن**

عمدت إسرائيل منذ سنة ٢٠٠٩، في ظل حكومة نتنياهو – براك، إلى بلورة استراتيجيا جديدة للتصدي لبرنامج إيران النووي، شملت: تدابير سرية تهدف إلى إفشال هذا البرنامج (استراتيجيا مستخدمة في الأعوام السابقة)، وجهداً دبلوماسياً مكثفاً، وتقديم خيار عسكري ملموس. وكانت الاستراتيجيا السابقة ترتكز على الإجراءات المضادة السرية (العملانية والدبلوماسية) بالدرجة الأولى، من خلال الاستخدام المتطور للقدرات الاستخباراتية، وبدرجة أقل كثيراً على الركيزتين الدبلوماسية والعسكرية. وأضحت الاستراتيجيا الجديدة («الحالية») ضرورية، لأن الاستراتيجيا السابقة لم تفضِ إلى إيقاف تقدم إيران نحو عتبة امتلاك قدرات إنتاج سلاح نووي.

ويعكس اختيار الاستراتيجيا الجديدة استعداداً لدفع ثمن باهظ على كل من الصعيد الاقتصادي، والدبلوماسي، والأمني، كما ينم عن منح حكومة نتنياهو – براك أولوية أكبر لمواجهة التهديد الإيراني، مقارنة بالحكومة الإسرائيلية السابقة. ويتجلى هذا في مقاربة «التفضيل الموضَّح» (revealed preference)،*** التي

* المصدر: *Strategic Assessment*, vol. 16, no. 4 (January 2014); http://www.inss.gov.il

** باحث كبير في معهد دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب.

*** منهجية الاقتصادي بول ساموايلسون المتعلقة بدراسة سلوك المستهلك وتأثير السياسات العامة في هذا السلوك (المترجمة).

– ترجمته عن الإنكليزية: يولا البطل.

تعكس ترتيب أولويات صانع القرار، بناء على استعداده لتوظيف الموارد في هذه القضية أو تلك.

تأكد نجاح الاستراتيجيا الجديدة من خلال ما وفرته من زخم للجهد الدولي الهادف إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، عبر تشديد العقوبات المفروضة على إيران إلى مستوى أوصلها إلى طاولة المفاوضات، وقد تكون خشيتها من هجوم إسرائيلي أحد العوامل أيضاً. وفي الوقت ذاته، لم تحقق هذه الاستراتيجيا النتائج المرجوة، كما يشي بهذا الاتفاق الدولي الموقع بين إيران والقوى الكبرى في ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣،[1] واستعداد الإدارة الأميركية للإبقاء على بنية تخصيب في إيران لأغراض مدنية في إطار اتفاق نهائي. ويكمن التحدي الثاني بالنسبة إلى إسرائيل في التأثير في القوى الكبرى، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يلبي حاجات الأولى الأمنية، أو الاستعداد لحالة عدم التوصل إلى أي اتفاق كحل بديل.

التهديد النووي الإيراني

شكلت إيران تهديداً لإسرائيل منذ وصول النظام الإسلامي إلى السلطة في سنة ١٩٧٩. فهي تنكر على إسرائيل حقها في الوجود وتسعى لتدميرها، وتعمل لنزع الشرعية عنها في أنحاء العالم، وتقود جبهة سياسية ممانعة لاتفاقيات السلام معها. وتستخدم إيران الإرهاب والتخريب، وتقوم بتسليح حزب الله وحركة «حماس» بآلاف الصواريخ والقذائف الصاروخية الموجهة نحو المراكز السكانية في إسرائيل.

هناك اعتقاد واسع الانتشار أنه عند توقيع الاتفاق المرحلي في جنيف، كانت إيران أمّنت البنى التحتية التي تمكنها من إنتاج جهاز تفجير نووي أولي

١ Amos Yadlin, «The Geneva Agreement: Neither a ‹Historic Agreement› nor a ‹Historic Failure›,» *INSS Insight,* no. 489 (27/11/2013).

في غضون بضعة أشهر إلى عام اعتباراً من لحظة اتخاذها هذا القرار،[2] وأنها جمعت كمية من اليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة تكفي لصنع عدة قنابل نووية بعد إجراء التخصيب الملائم.[3] ويبدو أنها تسعى لامتلاك قدرات إنتاج أسلحة نووية لأسباب متعددة:

أ- حيازة الردع النووي في مواجهة القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. فالسلاح النووي يمنع أي إمكان لتدخل القوى الكبرى في شؤون إيران الداخلية، أو فيما تقوم به خارج حدودها.

ب- تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، نظراً إلى القدرات النووية التي تنسبها إليها إيران. فمن منظورها، يهدف التوازن إلى ردع إسرائيل عن توجيه أي ضربة إليها، ويشكل رافعة لإلحاق الهزيمة بها في المستقبل البعيد.

ج- إحراز هيمنة إيرانية في الشرق الأوسط.

د- تعزيز مكانة إيران وهيمنتها في العالم الإسلامي.

هـ- تعزيز مكانة النظام الإسلامي في الداخل الإيراني، ولا سيما في أوساط مؤيدي النظام، خدمة لأغراض داخلية.

فمن وجهة نظر إيران، لا ضرورة لترسانة كبيرة من أجل تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل. فقد اعتبر الرئيس الإيراني السابق [علي أكبر] هاشمي رفسنجاني في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، أنه في حال اندلاع مواجهة نووية فلن تتحمل إسرائيل، بصفتها بلداً صغير الحجم، حتى قنبلة نووية واحدة، وأنه

٢ في مقابلة مع وكالة أسوشييتد برس، في ٥/ ١٠/ ٢٠١٣، كانت إجابة الرئيس الأميركي أوباما، على سؤال بشأن تقويم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي يعتبر أن إيران تبعد مسافة ٦ أشهر عن القنبلة النووية، هي التالية: «لا يزال تقديرنا أنها مسافة سنة أو أكثر.» انظر:
http://bigstory.ap.org/article/text-obamas-exclusive-interview-ap

٣ نيري برينر، «رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: إيران يمكنها صنع ٤ قنابل»، Ynet، ٢/ ٢/ ٢٠١٢؛ http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4184286,00.html

«يمكن بكل سهولة القضاء على جميع قدراتها.»[٤] فإيران تعتقد، على ما يبدو، أن إلغاء التفوق النووي الإسرائيلي يفسح المجال لإمكان هزيمة إسرائيل يوماً ما في الحرب التقليدية، ولا سيما نظراً إلى ضعفها على صعيد الكمّ. وتأمل إيران، كما يبدو، أن يحدّ التوازن الاستراتيجي قدرة إسرائيل على شن عمليات عسكرية تقليدية في عمق أراضي دول الجوار، الأمر الذي يتركها أكثر عرضة لأعمال عنف. كما تسعى إيران لتقويض أسس مسار العملية السلمية القائمة على الاعتراف العربي، بأنه لا يمكن تدمير إسرائيل نظراً إلى القوة النووية المنسوبة إليها، والتي تحدّ نطاق الحرب التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن مشروع إيران النووي أن يشعل سباق تسلح نووي شاملاً قد يفاقم التهديد لإسرائيل ويزعزع الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه يهدد أمن إيران نفسها. ولهذه الأسباب كلها، تعتبر إسرائيل أن مشروع إيران النووي خطر كبير من شأنه أن يصبح تهديداً أمنياً قومياً خطراً.

استراتيجيا إسرائيل حتى سنة ٢٠٠٩

ركزت إسرائيل حتى سنة ٢٠٠٩ على الجهود السرية (العملانية والدبلوماسية)، فحرصت على إبقاء دورها ضمن إطار الجهد الدبلوماسي الدولي. ومثلما قال رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت: «على الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأُخرى أن تقود الجهد الدولي. يجب أن تكون

٤ كان [علي أكبر هاشمي] رفسنجاني رئيساً لإيران من سنة ١٩٨٩ حتى سنة ١٩٩٧، وقاد مشروع إيران النووي خلال هذه الفترة. هذا التصريح تكرار لتصريح سابق في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، عندما أعلن أن قنبلة نووية واحدة تُلقى على إسرائيل كافية لتدمير كل شيء، في حين أن قنبلة كهذه تؤدي إلى إلحاق أضرار فقط بالعالم الإسلامي. لكنه أكد أن تصريحاته ليس القصد منها تهديد إسرائيل، بل التشديد على أن جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية أمر يستحق العناء المبذول في سبيله. **المصدر**: MEMRI، 2012/4/5؛
http://www.memri.org.il/cgi–webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show&dbid=articles&dataid=3111

إسرائيل شريكة في هذا المسار، لكنها لا تستطيع، ولا ينبغي لها، أن تقود هذا الصراع الدولي. كان هذا نهج حكومة شارون، وهو نهج حكومتي أيضاً.»[٥]

وفق تقارير وسائل الإعلام الأجنبية، انطوى هذا الجهد السري على قيام إسرائيل و/ أو الولايات المتحدة بعدة عمليات، ولا سيما اعتباراً من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ونذكر بينها اغتيال علماء نوويين إيرانيين وهجمات سيبرانية ضد أجهزة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم. وانعكست هذه الجهود في قيام رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، أريئيل شارون، بتعيين اللواء (المتقاعد) ورئيس جهاز الموساد مئير داغان، رئيساً مسؤولاً عن جميع الجوانب المتعلقة بالسعي الإسرائيلي الهادف إلى إفشال برنامج إيران النووي.

فبالإضافة إلى مهمات مئير داغان، كرئيس لجهاز الموساد، أُوكل إليه «التنسيق بين الهيئات الإسرائيلية المعنية بهذا الشأن – الاستخبارات العسكرية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وسلاح الجو، ولجنة الطاقة النووية – وشرح الموقف الإسرائيلي لدى صناع القرار في دوائر الاستخبارات الغربية، وتنسيق الجهد الدولي الهادف إلى منع إيران من امتلاك أسلحة نووية.»[٦]

وفعلاً، حققت هذه الجهود السرية نجاحات لافتة، إذ أدت إلى تأخير برنامج إيران النووي. ومع ذلك واصلت الأخيرة تقدمها نحو عتبة امتلاك قدرات نووية. فبحسب تقويم للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في أواخر سنة ٢٠٠٩، كانت إيران قد استكملت آنذاك اكتساب تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، وراكمت كمية من اليورانيوم منخفض التخصيب كافية لصنع قنبلة أولية (شرط رفع درجة التخصيب إلى مستوى عالٍ)، وأحرزت تقدماً نحو تطوير جهاز تفجير نووي، وطورت صواريخ باليستية قادرة على حمل رأس نووي. وفي الوقت

٥ انظر: أتيلا سومفلفي، «أولمرت ينتقد رئيس الحكومة: لقد أعلنا الحرب على الإدارة الأميركية»، Ynet، 2013/12/1؛ http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L–4460069,00.html

٦ يوسي ميلمان ودان رافيف، «حروب الظلال» (تل أبيب: يديعوت، ٢٠١٢)، الفصل الأول.

عينه، ساد الاعتقاد أنها لم تكن تسعى لصنع قنبلة نووية بسرعة، وإنما كانت ترسي بنية تحتية متشعبة تمكنها من تحقيق اختراق نحو إنتاج سلاح نووي عندما تشعر بأن الأوضاع مؤاتية للقيام بذلك.[٧]

وأخيراً، يبدو أن القيادة السياسية [الإسرائيلية] لم تستغل بصورة كافية الوقت الذي وفرته الحملة السرية ضد برنامج إيران النووي حتى سنة ٢٠٠٩ في سبيل تعزيز جوانب إضافية في التصدي لهذا البرنامج الذي واصل تقدمه. وعمدت إسرائيل في ظل حكومة أولمرت إلى التحضير لمواجهة تهديد المشروع النووي الإيراني من خلال استخدام القوة العسكرية، لكنها تورطت في المسرحين اللبناني والفلسطيني. فكرّس الجيش الإسرائيلي معظم جهوده لإعادة بناء قواته البرية في أعقاب حرب لبنان الثانية، بينما كانت القيادة السياسية منشغلة بمحاولة – لم تتكلل بالنجاح – للتوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين.

الاستراتيجيا الحالية

اعتباراً من سنة ٢٠٠٩، جرى تعزيز قدرات إسرائيل وجاهزيتها لشن هجوم عسكري ضد إيران من خلال استثمار ما يتجاوز ١٠ مليارات شيكل.[٨] كما جرى إطلاق جهد دبلوماسي كثيف في المحافل الدولية. ومنذ ذلك الحين، تقوم الاستراتيجيا الإسرائيلية على ثلاث ركائز:

أ- الإجراءات السرية – استمراراً للاستراتيجيا السابقة.

ب- جهد دبلوماسي مستقل حازم، جعل إسرائيل في موقع متطرف، مقارنة بموقف القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

---

٧ Ephraim Kam and Ephraim Asculai, «Countdown to the Iranian Bomb,» *Strategic Assessment*, vol. 12, no. 4 (February 2010), pp. 7-20.

٨ عاموس هارئيل وبراك رافيد، «أولمرت: خصام نتنياهو وإدارة أوباما بشأن إيران يعرّض إسرائيل للخطر»، «هآرتس»، ١/١٢/٢٠١٣؛ http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2179610
وانظر أيضاً: «أولمرت: نتنياهو أنفق ١١ ملياراً على 'فانتازيا مغامرة'»، «هآرتس»، ١١/١/٢٠١٣؛ http://www.haaretz.co.il/news/elections/1.1905437

ج- خيار عسكري مستقل ملموس، الغاية منه ردع تقدم المشروع النووي، وتشكيل رافعة لدفع الجهود الدبلوماسية، أو اتخاذ قرار بضربة تُنفَّذ بسرعة، من دون تورط الولايات المتحدة، في حال عدم وجود بديل آخر.

ومثلما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، فإن الغاية الاستراتيجية هي منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، أو القدرة على إنتاجها؛ أي منعها من أن تصبح دولة عتبة نووية. ولم يغير الاتفاق المرحلي [اتفاق جنيف] هذه الغاية.[٩]

يرجع التغيير في استراتيجيا إسرائيل، على ما يبدو، إلى إدراك حكومة نتنياهو – باراك أن التهديد النووي الإيراني قطع شوطاً بعيداً إلى الأمام،[١٠] وأن عرقلته تتطلب عملاً قوياً حازماً حتى لو أدى ذلك إلى احتكاك بواشنطن، وإلى تكلفة اقتصادية مرتفعة، ولو على حساب أولويات إسرائيل الداخلية، الأمر الذي دفع إلى احتجاجات في المجتمع في صيف سنة ٢٠١١.

صُممت الاستراتيجيا الجديدة لإحداث تغيير جوهري في الحملة المناهضة للمشروع النووي الإيراني، لكن من غير المعروف ما إذا كان هذا التغيير قد حدث فعلاً. ولمّا كان الجهد السري محوراً للتركيز (كما كانت عليه الحال في الاستراتيجيا السابقة)، فقد قام فريق رئيس الموساد بتوفير آلية التنفيذ الضرورية. لكن، مع الانتقال إلى الاستراتيجيا الجديدة – السرية والدبلوماسية والعسكرية– كان على رئيس الحكومة اعتماد آلية تنفيذ مركزية مختلفة، واستخدام وزارة الخارجية بشكل أكثر نشاطاً في أدوار الدبلوماسية العامة.

الخيار العسكري الملموس

جرى التغيير الأكثر دلالة في الاستراتيجيا الجديدة في المجال العسكري. وبالتأكيد، وفق تقارير وسائل الإعلام، تقوم إسرائيل منذ عدة سنوات بتطوير

---

٩ نتنياهو في مؤتمر الليكود، القناة ٢٢، ١٩/١٢/٢٠١٣.

١٠ لاحظ عضو الكنيست تساحي هانغبي، الرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن، خلال مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي في ١/١٢/٢٠١٣، أن المشروع النووي الإيراني قطع شوطاً كبيراً إلى الأمام خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، في إبان حكومة إيهود أولمرت.

قدرات عسكرية غايتها ضرب المنشآت النووية في إيران. ولمّح كبار المسؤولين الإسرائيليين، ثم هددوا أيضاً باستخدام القوة العسكرية ضد المشروع النووي.[11] لكـن، يبدو أنه في السـنوات الأخيـرة فقط، اجتمعت القـدرات والجاهزية والنية ضمن خيار عسـكري ملموس («مسـدس علـى الطاولة»)، الأمر الـذي أدى إلى تحفيز المجتمع الدولي لاتخاذ قرار حاسم ضد إيران. ويبدو أن الخشية من نزاع أكبر في منطقة الشرق الأوسـط قد ينجم عن ضربة إسـرائيلية، ارتبطت بالخوف الكامـن مـن القنبلـة النوويـة الإيرانيـة. وفعـلاً، فإن دافـع إيـران ودول مجموعة الـ ٥+١ إلى توقيع الاتفاق المرحلي، هو محاولة للتخفيف من شرعية أي ضربة إسرائيلية ضد إيران.

وعبّرت عن هـذا الأمر وزيرة الخارجية الأميركية السـابقة هيلاري كلينتون التـي قالت إن تهديدات رئيـس الحكومة نتنياهو بالقيام بعمل عسـكري، أُخذت علـى محمـل الجد فـي إيـران، لأن إسـرائيل تُعتبـر حليفـة للولايـات المتحدة. وأضافت كلينتون أن النقد الإسـرائيلي سـاعد الولايات المتحـدة في تعاملها مع روسيا والصين، اللتين تُعتبران أقرب إلى إيران، كما حدث في المبادرات السابقة التـي أدت إلى قرارات مجلس الأمن التابـع للأمم المتحدة بفرض عقوبات ضد الأخيـرة. ففـي هذه الحالات أيضاً، الخوف من أن تقوم إسـرائيل بتنفيذ تهديدها بضرب إيران، كان فعّالاً.[12]

وتشـير ملاحظات أدلى بها اللواء (احتياط) عيدو نحوشـتان الذي كان آمر سلاح الجو الإسرائيلي، خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢، إلى أن الخيار العسكري

١١ على سبيل المثال، أعلن اللواء (متقاعد) شاؤول موفاز، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، يوم كان وزيراً للنقل، أنه «إذا واصلت إيران برنامجها لتطوير أسلحة نووية، سنهاجمها.» وأضاف قائلاً: «إن عملاً عسكرياً ضد إيران سيكون بموافقة الولايات المتحدة وتفهمها ودعمها.» انظر: «الولايات المتحدة، عن توجيه ضربة عسكرية إلى إيران: نؤثر الدبلوماسية»، Ynet، ٧/ ٦/ ٢٠٠٨؛
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L–3552786,00.html

١٢ إيلي باردنشتاين، «كلينتون: انتقاد إسرائيل الاتفاق النووي يساعد الولايات المتحدة»، «معاريف»، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٣؛ http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/533/010.html

الملمـوس يقوم على عنصرين هما: قـدرة الأداء المثبتة، و«صدقية الاسـتخدام» («إظهـار قـدرة اسـتخدام القـوة العسـكرية وجاهزيتها، فـي حال وعندمـا تدعو الضـرورة»). وفي هذه الحالة، ستُسـتخدم القوة العسـكرية فقـط عندما لا يوجد خيار آخر. وأوضح نحوشـتان أن توجيه ضربة أفضل من وضع تمتلك إيران فيه أسلحة نووية.[13]

أكـدت حادثـة «تجهيـز المسـدس للإطـلاق» («cocking the gun») عنصر «صدقية الاسـتخدام». فبحسب ما ورد في البرنامج المتلفز «عوفدا» («حقيقة»)، في سنة ٢٠١٠ أمر نتنياهو كلاً من رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي، ورئيس الموساد داغان، بإعداد المؤسسة العسكرية لتوجيه ضربة فوريـة ضد إيران («تجهيز المسـدس للإطلاق»). وقد عكسـت هـذه التعليمات أيضاً الاعتراف بأن الحملة السـرية بقيادة الموسـاد لم تعد مجدية. وبحسب هذا التقريـر، كان رأي أشـكنازي وداغان مخالفاً لـرأي نتنياهو. فقد أكـد رئيس هيئة الأركـان العامة أن «تجهيز المسـدس» يقرّب موعد الحـرب مع إيران. لكن براك الـذي كـان آنذاك وزيـراً للدفاع، أوضح فـي مقابلة مع برنامج «عـوفدا»، أن هذا الأمـر لا يعني الذهاب إلى الحـرب، إذ قال: «على رئيس هيئة الأركان العامة أن يبني القدرات العملانية، وعليه أن يخبر القيادة السياسية إذا كان تنفيذ هذا القرار ممكنـاً، أو غيـر ممكـن، مـن وجهة نظر احترافية، ويسـتطيع وينبغي لـه أن يبلّغ توصياتـه، لكن يمكن تنفيذ الأمر خلافاً لتوصياته.»[14] وكشـف البرنامج طبيعة العلاقات السـيئة بين القيادة السياسية وشـخصيات رفيعة المستوى في المؤسسة العسكرية، وهذه حال يؤسف لها في مواجهة تحدّ كبير، مثل القضية الإيرانية.

١٣ «عيدو نحوشتان: الهدف هو منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية وليس الهجوم»، الموقع الإلكتروني لوكالة نعنع ١٠، ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٣؛
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1013640

١٤ البرنامج المتلفز «عوفدا»، القناة الثانية، ٤/ ١١/ ٢٠١٢؛ «نتنياهو: لن ندع الأميركيين يقررون نيابة عنا»، الموقع الإلكتروني ماكو، ٥/ ١١/ ٢٠١٢؛
http://www.mako.co.il/tv–ilana_dayan/2013–e2afde9009f4a310/Article–c0bb9a4b90da31006.htm&sCh= 3d385dd2dd5d4110&pId= 565984153

وفي سنة ٢٠١١، وصلت أصداء هذا السجال إلى وسائل الإعلام. وتمحور النقاش الداخلي حول ما إذا كان ينبغي لإسرائيل أن توجه ضربة إلى إيران، فأكد معارضو الضربة بقيادة داغان (بعد تركه منصبه في الموساد) أنها ستؤدي إلى حرب واسعة النطاق بمشاركة حلفاء إيران، وأنها ستلحق بإسرائيل أذى كبيراً،[١٥] وفي أي حال، فإن الخيار العسكري سيؤخر المشروع النووي بضع سنوات فقط على الأكثر. وزعم آخرون أن ضربة عسكرية جراحية ضد منشآت إيران النووية لن تؤدي إلى حرب إقليمية شاملة، وأن تأخير المشروع النووي من شأنه أن يكون إنجازاً عظيماً في التعامل مع هذا التهديد، على الرغم من الرد الانتقامي المتوقع.

الجهد الدبلوماسي المكثف

يقود رئيس الحكومة نتنياهو شخصياً الجهد المكثف المباشر، فقد أخذ على عاتقه مهمة إقناع المجتمع الدولي بخطورة التهديد الإيراني وضرورة إزالة المشروع النووي. وصُمّم الخيار العسكري لمساعدته في هذه المهمة، إذا لم يتوصل المجتمع الدولي إلى هذا الاستنتاج بنفسه. فنجح الجهد الدبلوماسي في دفع تشديد العقوبات إلى حدّ جلب إيران إلى طاولة المفاوضات. لكن، في إبان الحوار بين القوى الكبرى والرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، نشأ خلاف جوهري بين إسرائيل والولايات المتحدة.

الخلاف مع الولايات المتحدة

في حين تطالب إسرائيل بتفكيك البنى الإيرانية النووية التحتية برمتها، مثلما طالب مجلس الأمن («مسار أ»)، كان موقف الإدارة الأميركية أنه في وسع إيران الاحتفاظ بقدرات تخصيب محدودة لأغراض مدنية («مسار ب»). وعرض الرئيس الأميركي أوباما هذا الموقف بوضوح في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

١٥ مئير داغان: «براك قال إن الخسائر البشرية ستبلغ ٥٠٠؟ ستكون أكثر من ذلك بكثير»، «هآرتس»، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١١؛ http://haaretz.co.il/news/politics/1.1579101

أمام المنتدى العاشر لمركز صبان (Saban) للسياسة في الشرق الأوسط [في معهد بروكنغز في واشنطن]، فقال إن الإصرار على أن تُحْجم إيران عن إجراء أي تخصيب على أراضيها أمر غير واقعي، وإنه بغية التوصل إلى اتفاق نهائي، يجب السماح لها ببرنامج نووي مدني مقلص للغاية، ويكون خاضعاً للإشراف المحكم. ودلت ملاحظات أوباما على أنه إذا قبلت إيران برنامجاً مدنياً محدوداً، فستُطالَب بالتنازل عن المنشآت والتجهيزات الأساسية لمشروعها النووي، بما في ذلك أجهزة الطرد المتطورة ومنشأة [أراك] للمياه الثقيلة.[١٦]

تُعتبر مقاربة الولايات المتحدة، وفكرة أن «الإصرار على أن تحْجم إيران عن إجراء أي تخصيب على أراضيها أمر غير واقعي»، نجاحاً كبيراً لإيران، في مقابل جهود إسرائيل الدبلوماسية العلنية غير الناجحة، ولا سيما في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٣. فقد تحدث مسؤول أميركي رفيع المستوى مع أعضاء وفد إسرائيلي في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر من السنة المذكورة، قائلاً إن زعماء دول الغرب أصبحوا مدركين أن إيران ستحتفظ على الأرجح ببعض القدرات النووية، في حين كان نتنياهو مصراً على وضع شروط يعتبرها معظم الخبراء غير واقعية. وكان السؤال المطروح هو: أليس من الأفضل إبقاء قدرات إيران النووية تحت إشراف محكم بدلاً من الإصرار على تفكيكها تفكيكاً تاماً (وربما عدم التوصل إلى أي اتفاق)؟[١٧] وتدل هذه المقاربة على نجاح إيران في الدفاع عن موقفها من مواصلة تخصيب اليورانيوم على أراضيها، وعلى تقويم لخبراء غربيين يقلل المخاطر، وينفي إمكان تغيير موقفها. وبحسب هذا التصور، وحده المسار ب ممكن. لكن حتى لو كان هذا هو رأي الإدارة الأميركية بشأن نتائج

١٦ الرئيس الأميركي أوباما يتحدث في منتدى صبان، الجزء الثاني، القناة الثانية الإخبارية، ٧/ ١٢/ ٢٠١٣؛
http://www.mako.co.il/news-channel2/Weekend-Newscast/Article-8cbc2161e8ec241004.htm

١٧ ماكو، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣؛
http://www.mako.co.il/news-world/international/Article-b59002a16d88141004.htm

مفاوضات الاتفاق النهائي، فإن هذا التصريح قبل بدء المفاوضات يمنح إيران ميزة واضحة. ويبدو أن الغاية من تصريح الرئيس أوباما أمام منتدى صبان هي تحديد هدف قابل للتحقيق بالنسبة إلى إدارته، وتكييف توقعات جمهوره المستهدف وفق ذلك.

وعلى النقيض من الإدارة الأميركية، تعتبر إسرائيل استمرار وجود بنى تحتية لتخصيب اليورانيوم في إيران خطراً رئيسياً. والمسوغات الإسرائيلية عديدة:

أولاً، إن إيران لم تعدل عن نياتها. وعلى الرغم من انكشاف مشروعها النووي العسكري فإنها تواصل زعمها أن المشروع هو لِـ«أغراض سلمية» فقط. وكل مشروع مدني باقٍ فيها من شأنه أن يتطور، في المستقبل، إلى مشروع عسكري مصحوب بإجراءات إخفاء. لكن، في المرة المقبلة، نظراً إلى أن إيران اقتربت من العتبة النووية، وبات لديها المتطلبات والمعرفة الضروريتان، فقد يكون اختراقها سريعاً. فإسرائيل لا تثق على الإطلاق بالنظام الإيراني، في حين أن الولايات المتحدة تريد اختبار نياته في ضوء التغير في مقارباته منذ انتخاب [الرئيس الإيراني حسن] روحاني.

ثانياً، ليس لإيران حاجة ملحة إلى منشآت تخصيب لِـ«أغراض سلمية»، إذ يمكن تنفيذ مشروع لأغراض مدنية من دون تخصيب اليورانيوم على أراضيها. بل أكثر من ذلك، لا حاجة ضاغطة لها إلى تطوير الطاقة النووية خدمة لاقتصادها المدني، لأن لديها أكبر احتياط من الغاز الطبيعي في العالم، و١٠٪ من احتياط النفط المؤكد. وعلى فرض أن موقف إيران صادق، فلماذا تصر على الاحتفاظ بقدرات تخصيب ذات أهمية محدودة لاقتصادها على حساب استمرار العقوبات ضدها، بدلاً من تسريع تطوير البنى التحتية لإنتاج الغاز الطبيعي وتصديره؟ إن إصرارها يدعو إلى افتراض أن المشروع المعني ليس مشروعاً مدنياً.

ثالثاً، إن الإشراف سيكون صعباً ومكلفاً. فما دامت البنى التحتية قائمة، فسيكون هناك على الدوام قلق إزاء تحقيق إيران اختراقاً نحو امتلاك قدرات

نووية عسكرية بمجرد أن تلاحظ ضعفاً في النظام الدولي. ومسار الأحداث سيتيح زمن إنذار قصيراً نسبياً للولايات المتحدة ولإسرائيل مقارنة بما يوفره التفكيك الكامل للبنى التحتية من وقت، فضلاً عن أن [مسار الأحداث هذا] يتطلب سنوات من الإشراف المعقد واستثماراً استخباراتياً مكلفاً. وسيتضاعف هذا الاستثمار على افتراض أن مشاريع مماثلة ستبرز في دول أُخرى. ثم هناك خطر ردة الفعل المفرطة المؤدية إلى دورة من العنف بسبب إنذار كاذب.

جسامة التهديد

تكمن الأسباب الأساسية للخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل في تباين التقويم بشأن جسامة التهديد النووي الإيراني، وفي الفجوة في تقويم الفرصة المتاحة لإنجاز اتفاق أفضل بفعل تأثير العقوبات في إيران.

فالرئيس أوباما يشدد على أن منع إيران من امتلاك أسلحة نووية مصلحة أميركية ودولية، وليس إسرائيلية محضة. بيد أن المراقب الموضوعي للخلاف بينه وبين نتنياهو قد يتكوّن لديه انطباع بأن المشروع النووي وتحول إيران إلى دولة عتبة نووية هما مشكلة إسرائيلية حصرياً، بينما التهديد بعيد عن الولايات المتحدة، ومشروط فقط بامتلاك إيران الفعلي أسلحة نووية - وحتى عندما يحدث هذا، فهناك شوط طويل قبل تمكنها من إلحاق الأذى بالمصالح الأميركية. ويشرح أوباما هذه الفجوة كالتالي: «أعتقد أن رئيس الحكومة نتنياهو مرتاب جداً من إيران جراء التهديدات التي أطلقتها مراراً ضد إسرائيل، وبسبب المساعدة التي تقدمها لمنظمات مثل حزب الله وحركة ‹حماس› اللذين أطلقا قذائف صاروخية في اتجاه إسرائيل. ولو كنتُ رئيساً لحكومة إسرائيل، لقلقت كثيراً أيضاً إزاء أي نوع من الكلام يصدر عن الإيرانيين.»[18]

وبالقدر نفسه، يمكن طرح التساؤل التالي: من أين تستمد الولايات

١٨ مقابلة أوباما مع وكالة أسوشييتد برس، ٥/١٠/٢٠١٣؛
http://newsinfo.inquirer.net/501259/text-of-obamas-exclusive-interview-with-the-ap

المتحدة تقويمها المنخفض للتهديد؟ قد تكون متأثرة بالقلق، الممكن فهمه، إزاء دخول ميدان نزاع آخر بعد تجربتيها في العراق وأفغانستان. بل أكثر من ذلك، من المحتمل أن الإدارة الأميركية تعتمد على تقدير استخباراتي فني للمسافة الفاصلة بين إيران والأسلحة النووية وفق تعاقب تسلسلي منتظم، بدءاً بتخصيب اليورانيوم وصولاً إلى امتلاك سلاح نووي ذي مواصفات قياسية. غير أن القدرة على إيصال قنبلة إيرانية إلى أهداف بعيدة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، لا تتطلب بالضرورة عدة سنوات من أجل تطوير منظومات الإطلاق العابرة للقارات، وملاءمة رؤوس نووية للصواريخ، إذ يمكن أن ترتكز هذه القدرة على أجهزة تفجير أكبر يتم إيصالها في الخفاء إلى مواقع بعيدة بطرق متعددة.

في أي حال، عند تفحص الاستعمالات الممكنة لقدرات إيران النووية، حتى وهي على مستوى العتبة، يبرز عدد من التهديدات الجدية للولايات المتحدة ودول أُخرى من العالم.

أولاً، قد تعرِّض إيران الولايات المتحدة ودولاً أُخرى للعنف. وستزيد القدرات النووية في استعدادها لاستخدام الإرهاب والتخريب، كما ستحدّ قدرة الولايات المتحدة على العمل ضدها حتى في حال تورطت في أحداث كارثية، مثل اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية، أو سعت للسيطرة على أصول (assets) في منطقة الخليج الفارسي [العربي].[19]

ثانياً، ستعزز قدرات إيران النووية تطلعاتها إلى الهيمنة على السوق العالمية للطاقة، وخصوصاً في منطقة الخليج الفارسي [العربي] الذي يحوي أكثر من نصف احتياط النفط العالمي، وستجرّ إلى احتمال حدوث أزمة في المستقبل. فلننظر في محاولة صدام حسين التحكم في أسعار النفط: كيف سيكون الوضع لو كان في حيازة الديكتاتور العراقي أسلحة نووية قبل غزو الكويت في سنة ١٩٩٠؟

١٩ Mark Doyle, «A Nuclear – Armed Iran and US Extended Deterrance in the Gulf,» *Strategic Assessment*, vol. 16, no. 3 (October 2013), pp. 47-56.

كما أن للهيمنة الإيرانية على الخليج الفارسي [العربي] تأثيراً عالمياً. لقد قلّ الاعتماد الأميركي على استيراد النفط، لكن من المتوقع تزايد حاجات دول شرق آسيا وأوروبا إليه.

ثالثاً، ستؤدي القدرات النووية إلى تكبير تهديد إيران للدول الأُخرى، وتدفع في اتجاه انهيار نظام حظر انتشار السلاح النووي، وتحفّز المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا على تطوير قدرات نووية،[20] وقد ينتقل هذا المسار إلى جميع أنحاء العالم. وأخيراً، ستزداد قدرة إيران على التدخل في شؤون الدول الأُخرى التي تضم عدداً كبيراً من السكان المسلمين، بواسطة أعمال التخريب والإرهاب ودعم الحركات الإسلامية المتطرفة، على غرار ما تقوم به في لبنان.

وبالنسبة إلى فرصة إحداث تحول استراتيجي فيما يتعلق بالتهديد النووي، فقد أتت إيران إلى طاولة المفاوضات بسبب العقوبات الاقتصادية التي أصبحت فعالة اعتباراً من مطلع سنة ٢٠١٢، وألحقت بها ضرراً كبيراً. لقد كان في وسعها تحمل عقوبات مرتفعة التكلفة، لكنها على الأرجح خشيت مزيداً من التصعيد (تشديد العقوبات، وحصار اقتصادي، وعمل عسكري). وإذا ما حدث هذا، فحتى الاختراق نحو القنبلة النووية لن يضمن نهاية عزلتها. وتُستمد فاعلية سلاح العقوبات المفروضة على إيران من المعضلة التي وجدت نفسها محشورة بسببها ما بين الحاجات الأمنية الخارجية (البرنامج النووي) والتحديات الداخلية للنظام الإيراني (صورته واستقراره الداخلي).

وجراء العقوبات، سُمعت في إيران أصوات تنادي بـ«الواقعية الإسلامية» (على النقيض من «المثالية المتطرفة») في التعامل مع الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، أدرج رفسنجاني، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، الحل الوسط في

٢٠ عقب توقيع الاتفاق المرحلي في جنيف، قال رئيس مجلس الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي الدكتور عبد الله العسكر: «أعتقد أن السعودية ستمضي قدماً إذا مضت إيران قدماً (وامتلكت سلاحاً نووياً). أعتقد أن مصر وربما تركيا والسعودية وربما الإمارات ستمضي قدماً وتحصل على التكنولوجيا نفسها. هذا سيفتح الباب على مصراعيه للتسلح.» انظر:
Reuters, Walla News, 24/11/2013; http://news.walla.co.il/?w=/13/2697449

جدول الأعمال، مثلما فعل «النبي محمد [ﷺ] في صلح الحديبية» الذي أرسى الأسس لنصر من دون سفك للدماء، وكما فعل الخميني عندما اضطر إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع العراق في تموز/ يوليو ١٩٨٨، على الرغم من وعده بإسقاط صدام حسين. وتبنى الزعيم الروحي الإيراني [المرشد الأعلى آية الله علي] خامنئي هذه المقاربة، تكتيكياً على الأقل، عندما أجاب رفسنجاني قائلاً: «المصارع يبدي ليونة لسبب تكتيكي، لكنه لا ينسى مَنْ هو خصمه، وما هو هدفه الرئيسي.»[21] وأبدى الرئيس [الإيراني حسن] روحاني، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، رضاه عن مساهمة الاتفاق المرحلي، منذ الآن، في إنعاش الاقتصاد الإيراني.[22]

خاتمة

لا يزال الطريق من أجل إيجاد حل لمشروع إيران النووي في بداياته. ويبدو أن الإدارة الأميركية لم تستفد من كامل وسائل الضغط المتوفرة لديها، ومن فرصة التحول إلى المسار أ، ففي مرحلة مبكرة أعتقت إيران بسرعة من مطالبة مجلس الأمن بتفكيك بناها النووية بالكامل.

يكمن لبّ المشكلة في الفجوة بين تقويمات إسرائيل وتقويمات الولايات المتحدة والدول الأُخرى عن مدى خطورة التهديد الإيراني بصورة عامة، وعن دلالة السماح لإيران بالاحتفاظ بالبنية التحتية لتخصيب اليورانيوم بصورة خاصة. ولا تتعلق هذه الفجوة بالتهديد الذي يطال إسرائيل فقط، بل بالتهديد المحدق بالولايات المتحدة وبلاد أُخرى أيضاً. ويمكن تضييق هذه الفجوة من خلال

٢١ «صراع بشأن الزعامة بين خامنئي ورفسنجاني»، MEMRI، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٣؛
http://memri.org.il/cgi–webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show&dbid=articles&dataid=3490

٢٢ دورون بِشكِن، «روحاني متفائل: اتفاق جنيف يساعد منذ الآن الاقتصاد الإيراني»، النشرة الاقتصادية «كالكاليست»، ٨/ ١٢/ ٢٠١٣؛
http://www.calcalist.co.il/world/articles/0,7340,L–3618844,00.html

الدبلوماسية العامة فقط، ما لم ترتكب إيران نفسها خطأً فظاً. وبالتالي، فإن الدرس بالنسبة إلى إسرائيل، على المدى القصير، استناداً إلى معرفتها العميقة بالتهديد الإيراني، يكمن في مضاعفة جهودها الدبلوماسية العامة لدى كل الدول والفئات المستهدفة التي في وسعها التأثير في محتوى الاتفاق النهائي، بهدف تقييد إمكان أن تصبح إيران دولة عتبة نووية فلا تشكل تهديداً لمصالح هذه الدول.

ولا ينبغي لنا أن ننتظر من إيران التخلي عن طموحها إلى امتلاك أسلحة نووية، فهي ستقوم بإرجائه فقط إلى مستقبل أبعد. ويجب أن يكون الهدف بالتالي إطالة المسافة الفاصلة بين إيران والقنبلة النووية إلى الحد الأقصى، بحيث يغدو بالتدريج التغيّر التكتيكي في موقف النظام ذا دلالة استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل وسائر العالم. ولهذا الغرض، ينبغي لإسرائيل أن تتمسك باستراتيجيتها الحالية التي يقضي هدفها القريب بإنجاز اتفاق نهائي أفضل (optimal) وتطبيقه بين القوى الكبرى وإيران في أقرب وقت ممكن. لذا، الأولوية الأولى هي العودة إلى المسار أ.

وإذا تبين أن هذا المسار مسدود، فينبغي لإسرائيل أن تؤيد المسار ب نظراً إلى غياب البدائل، وأن تشارك مليّاً في تفصيلاته. فمن المهم التحقق من أن قدرة التخصيب المقيَّدة والإشراف المحكم لا يتركان مجالاً لإيران للاختراق نحو مشروع عسكري من دون اكتشاف وردة فعل (discovery and response). كذلك، يجب الحفاظ على «المسافة إلى العتبة»، استناداً إلى معايير متفق عليها مسبقاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث لا تخضع في المستقبل لتفسيرات مختلفة، مثلما هو واقع الحال اليوم، وأيضاً التحقق من إبقاء المشروع المدني في حجمه الأدنى، كما يجب أن يُحدَّد بوضوح ما هي النشاطات التي في وسع إيران القيام بها في هذا الإطار، وما هو الذي لا يسعها فعله.

لقد تمحورت المفاوضات مع إيران حتى الآن حول المسائل الفنية، من دون المطالبة بامتناعها عن الاعتداء على إسرائيل، في حين أن الاتفاق المرحلي

ينتقص من مشروعية حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها عبر مهاجمة المشروع النووي في إيران. وعليه، من الجدير أن نطالب إيران، في حال التوصل إلى اتفاق، بالاعتراف بحق إسرائيل وسائر دول المنطقة في العيش بأمن وسلام، وبالتخلي عن تورطها في الإرهاب. وفي المقابل، على إسرائيل أن تعمل بتصميم واعتدال على خفض مستوى التوتر بينها وبين إيران إلى أقصى حد ممكن.

وعلى المستوى المنهجي، تحتاج إسرائيل إلى جهد مكثف لتحديد أهداف واضحة وواقعية، وتخطيط طريقة إدارة الحملة، ووضع آليات لإدارتها، وخطة عمل تفصيلية ملائمة لنافذة الفرصة الضيقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة جلية للاستعداد لإمكان ألاّ تؤدي المفاوضات الحالية إلى تحقيق غايات إسرائيل.

الدروس المستفادة من منظومة القبة الحديدية*

يفتاح شابير**

تعرضت إسرائيل لاعتداءات صاروخية على مدى سنوات.[١] والاعتداءات التي لا تنسى بصورة خاصة هي: قصف بلدات إصبع الجليل في سبعينيات القرن الماضي؛ شنّ ٤٠٠٠ اعتداء صاروخي خلال شهر واحد في إبان الحرب اللبنانية الثانية في صيف سنة ٢٠٠٦؛ إطلاق الصواريخ المتواصل من قطاع غزة خلال العقد المنصرم. ومن هنا، عمدت دولة إسرائيل إلى تطوير عقيدة دفاعية ضد القذائف ذات المسار المنحني العالي، ومنها الصواريخ. وترتكز هذه العقيدة على تعدد مستويات الدفاع بدءاً بالدفاع السلبي [الإنذار والاحتماء]، مروراً بالدفاع الفعال – اعتراض الصواريخ والقذائف الصاروخية بواسطة كل من منظومة القبة الحديدية، ومقلاع داود [العصا السحرية] (في قيد التطوير)، وحيتس ٢ (Arrow)، وحيتس ٣ (في قيد التطوير) – وصولاً إلى الهجوم وتدمير منصات الإطلاق في قواعدها.

* **المصدر:** *Military and Strategic Affairs*, vol. 5, no. 1 (May 2013); http://www.inss.gov.il

** باحث كبير ورئيس برنامج موازين القوى العسكرية في الشرق الأوسط في معهد دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب.

– ترجمته عن الإنكليزية: **يولا البطل.**

١ استُخدمت منصات لإطلاق قذائف صاروخية في اتجاه إسرائيل لأول مرة في ١٦/٩/١٩٦٨، عندما أُطلقت قذائف صاروخية من عيار ١٣٠ ملم من ناحية الأردن في اتجاه بيت شئان. وصرح بذلك مراسل صحيفة «دافار»: «لأول مرة، يستخدم إرهابيون أسلحة ثقيلة خلال قصف بيت شئان»، «دافار»، ١٨/ ٩/ ١٩٦٨؛ jpress.org.il. انظر أيضاً: bit.ly/U2cTmq

تركّز هذه المقالة على تحليل أداء منظومة القبة الحديدية التي دخلت الخدمة العملانية في مطلع سنة ٢٠١١، وأثبتت قدراتها في غضون الأشهر الأولى من نشرها. وتتوخى هذه المقالة تفحص الدروس المستفادة من نشر هذه المنظومة، وإعادة تقويم قرار [المؤسسة العسكرية] شراءها. كما تسعى لفحص المفاعيل المستقبلية لنشرها هي وسواها من الأنظمة الدفاعية التي يُتوقع دخولها الخدمة في المستقبل المنظور.

خلفية

القبة الحديدية هي منظومة معدّة لاعتراض القذائف الصاروخية وقذائف المدفعية التي يصل مداها إلى ٧٠ كيلومتراً.[٢] وكانت هيئة تطوير الوسائل القتالية (رفائيل) قد طورتها بالتعاون مع كل من شركة إلتا (Elta Systems) التي تُصنّع أنظمة الرادار، وشركة إم بريست (mPrest Systems) المسؤولة عن نظام القيادة والتحكم. وتستخدم المنظومة صاروخاً اعتراضياً فريداً في نوعه لتدمير القذائف الصاروخية في الجو، وتشمل بطارياتها نظاماً للرادار، ومركزاً للتحكم، وثلاث منصات إطلاق، تحمل كل منها ٢٠ صاروخاً اعتراضياً. وتتميز المنظومة بقدرتها على تحديد مكان سقوط الصاروخ المهاجم بدقة عالية، وبتقدير إن كان آيلاً إلى السقوط في منطقة مكشوفة [غير مبنية وغير آهلة] أو خلاف ذلك، وبناء عليه، أخذ القرار باعتراضه أو عدمه. وهذا يحول دون الاعتراض غير الضروري للصواريخ الآيلة إلى السقوط في مناطق مكشوفة من دون التسبب بوقوع أضرار.

بدأ تطوير هذه المنظومة في سنة ٢٠٠٥، بمبادرة من اللواء داني غولد رئيس وحدة الأبحاث والتطوير التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية [مفات].* وأدت

٢ هذا الرقم مأخوذ من الموقع الإلكتروني لشركة رفائيل: www.rafael.co.il

* «مفات» هي الحروف الأولى لاسم هذه الوحدة بالعبرية: «منهال ليِبتواح إمتساعي لحيما فتشتيت تخنولوجيت»؛ أي إدارة تطوير الوسائل القتالية والبنية التحتية التكنولوجية، انظر:
Uzi Rubin, «Iron Dome in Action: A Preliminary Evaluation,» *Perspectives Paper*, no. 151 (24 October 2011), The Begin – Sadat Center for Strategic Studies (المترجمة).

حرب لبنان الثانية في صيف سنة ٢٠٠٦ إلى تحفيز تطويرها، وقررت وزارة الدفاع في سنة ٢٠٠٧ شراءها وتسريع وتيرة تطويرها. كما أدى إطلاق القذائف الصاروخية من قطاع غزة في إبان عملية «الرصاص المصهور» [٢٠٠٨] إلى تسريع إضافي لتطويرها. وعليه، أُجريت الاختبارات النهائية للمنظومة في أواخر سنة ٢٠١٠، وجرى تسليم أول بطارية إلى سلاح الجو الإسرائيلي في مطلع سنة ٢٠١١. وأمر رئيس هيئة الأركان العامة، في أواخر آذار/ مارس من السنة نفسها، بنشر المنظومة بهدف حماية المدنيين تنفيذاً لتعليمات وزير الدفاع. فنُشرت أول بطارية في ٢٨/ ٣/ ٢٠١١ في محيط بئر السبع، ونُشرت الثانية بعد أسبوع في محيط مدينة عسقلان. ونفّذت المنظومة أول اعتراض ناجح في ٧/ ٤/ ٢٠١١، عندما أسقطت قذيفة صاروخية أُطلقت من قطاع غزة في اتجاه عسقلان.

وحتى هذه اللحظة، جرى نشر خمس بطاريات من منظومة القبة الحديدية، فقد نُشرت الثالثة في حزيران/ يونيو ٢٠١١، والرابعة في آذار/ مارس ٢٠١٢. أمّا الخامسة التي كانت معدة للنشر في مطلع سنة ٢٠١٣، فجرى تسريع إدخالها الخدمة العملانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ في إبان عملية «عمود سحاب» لحماية منطقة غوش دان.[٣] ويُتوقع ارتفاع عدد البطاريات إلى تسع بحلول أواخر سنة ٢٠١٣.[٤] وتقضي خطة التزود الحالية بشراء ما مجموعه ١٣ بطارية.[٥] فقد قررت اللجنة الوزارية للمشتريات في أثناء عملية «عمود سحاب»، تخصيص مبلغ إضافي قدره ٧٥٠ مليون شيكل لزيادة حجم الشراء

٣ يائيل ليفنات ويفتاح كرميلي، «سلاح الجو الإسرائيلي ينشر بطارية القبة الحديدية الخامسة»، الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، ١٧/ ١١/ ٢٠١٢، انظر: bit.ly/11wfOdD

٤ تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك كما أعلنه الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في ٢١/ ٨/ ٢٠١٢. انظر: bit.ly/11bICrC

٥ رقم مأخوذ من دورية *Jane's Defence Weekly* (2 September 2009). وهذا هو أيضاً رقم البطاريات التي وافقت عليها لجنة الخارجية والأمن في شباط/ فبراير ٢٠١١، بحسب وكالة UPI في ١١/ ٢/ ٢٠١١. وكرر وزير الدفاع براك هذا الرقم في تعليقاته إلى وسائل الإعلام خلال عملية «عمود سحاب». انظر: «هآرتس»، «التحديثات الجارية في إبان عملية عمود سحاب»، ١٨/ ١١/ ٢٠١٢.

مـن منظومة القبـة الحديدية.[٦] وبفعل إدمـاج هذا العدد من البطاريات سـيكون ثمة حاجة إلى تجنيد عدد كبير من الجنود النظاميين وجنود الاحتياط وتدريبهم.

إطلاق النيران العملاني

بحلـول نيسـان/ أبريل ٢٠١٢، بعـد عـام علـى أول عمليـة اعتـراض للقبة الحديديـة، كانت المنظومـة قد نفّذت ٩٣ عملية اعتراض فـي حوادث متعددة.[٧] فقـد شـهد آب/ أغسـطس ٢٠١١ أول جولتيـن جديتين من التصعيـد في أعقاب الاعتـداء بإطلاق النيران بالقرب من إيلات. آنذاك، وعلى مدى سـتة أيام، جرى إطـلاق ١٤٥ قذيفة صاروخيـة و٤٦ قذيفة هاون في اتجاه إسـرائيل. وفي آذار/ مـارس ٢٠١٢، وطـوال ثلاثـة أيـام، أُطلقـت ١٧٣ قذيفـة صاروخيـة مـن طراز غـراد والقسـام و٣٧ قذيفـة هاون، فـي إثر اغتيال زعيـم لجان المقاومة الشـعبية في قطاع غزة زهير القيسـي.[٨] وفي جولة التصعيد التي شـهدها آب/ أغسـطس ٢٠١١، وعلـى الرغـم مـن نجاح منظومـة القبـة الحديدية في الاعتـراض، لحق ضرر لا يسـتهان به بالأشـخاص وبالأمـلاك، إذ بلغ عدد المصابين ١٩ شـخصاً وقُتل شـخص واحد في بئر السـبع. أمّا في آذار/ مارس ٢٠١٢، فقد جُرح أربعة أشخاص فقط جراء نيران القذائف الصاروخية. وتسمح المعطيات المتعلقة بهذه الجولة، التي أُذن بنشرها، بتقويم فاعلية القبة الحديدية في ميدان القتال الحقيقي، فقد أسـقطت المنظومة ٥٦ قذيفة صاروخية من مجمـوع ٧٣ كانت موجهة نحو مناطق آهلة (هذا يعني أن ١٠٠ من القذائف الصاروخية كانت موجهة إلى مناطق مكشوفة فلم تقع أي أضرار). وبالتالي، يبلغ معدل نجاح المنظومة في الاعتراض نسبة ٧٦,٧٪، وهو معدل جيد بالمقاييس كافة.[٩]

٦ متان حصروني، «تطوير القبة الحديدية بتكلفة ٧٥٠ مليون شيكل»، موقع أخبار القناة الثانية، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٢.

٧ يائيل ليفنات، «بعد عام على أول عملية اعتراض بواسطة القبة الحديدية: النجاح يعزى إلى الجنود»، الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٢؛ http://bit.ly/Yo4uRs

٨ هذه الأرقام واردة في التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام (الشاباك)؛ www.shabak.gov.il

٩ ليفنات، مصدر سبق ذكره.

بيد أن نجاح منظومة القبة الحديدية الأبرز كان خلال عملية «عمود سحاب» في تشـرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. فقد بدأت العملية بعد ظهر اليوم الرابع عشـر من الشـهر نفسـه باغتيال أحمد الجعبري، أحد قادة حركـة «حماس» الميدانيين. وحتـى حلـول موعد وقـف إطلاق النار مسـاء اليـوم الحادي والعشـرين، كانت أُطلقت ١٥٠٦ قذائف صاروخية نحو إسـرائيل. ومن أصل هذا العدد الإجمالي، سـقطت ٨٧٥ قذيفة صاروخية في مناطق مكشـوفة، فلم يجر اعتراضها بواسـطة المنظومـة. كمـا اعتُبرت ١٥٢ عملية إطلاق أُخرى فاشـلة (أي أنها سـقطت في قطاع غزة). وقد اعترضت المنظومة ٤٢١ قذيفة صاروخية، في حين سقطت ٥٨ قذيفة صاروخية في مناطق مبنية وآهلة، فتسببت بوقوع أضرار وخسائر بالأرواح، وقُتل جراءها خمسـة إسـرائيليين وجُرح ٢٤٠ شـخصاً. وبحسـب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، حققت منظومة القبة الحديدية معدل نجاح بما نسبته ٨٤٪.[١٠]

أثبتـت عملية «عمود سـحاب» قدرات منظومة القبـة الحديدية، الأمر الذي أكسـبها الثناء المبرَّر. لكن الدروس المسـتفادة من العملية هـي أكثر تعقيداً. فقد برهنـت العملية أيضاً على الأهمية البالغة للدفاع السـلبي، وتحديداً للاسـتخدام المبكر لصفارات الإنذار، فضلاً عن الحماية السلبية. وأبرز مثال لذلك هو حادثة سـقوط قذيفة صاروخية على مبنى سـكني في ريشون لتسـيون، الأمر الذي أدى إلى تدمير شـقة سـكنية، وبقاء سـكانها سـالمين بفضل التجائهم إلـى مكان آمن داخلها. كما تؤكد نتائج العملية أنه يستحيل توفير الحماية بنسبة ١٠٠٪.

١٠ «ملخص عملية عمود سحاب»، تصريح للناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، ٢١/ ١١/ ٢٠١٢؛ http://bit.ly/10QRIKf

ووفق حسـاباتي [شـابير]، كانت ٤٧٩ قذيفة صاروخية موجهة نحو مناطق مبنية (تم إسـقاط ٤٢١ قذيفـة صاروخيـة، فـي حين أصابت ٥٨ منها أهدافها). ويشـكل اعتـراض ٤٢١ من مجموع ٤٧٩ قذيفـة صاروخيـة معـدل نجـاح يبلـغ ٨٧,٨٪. فهـذا هو معدل نجـاح المنظومـة لا معدل نجاح الصـاروخ الاعتراضـي الفـردي. وعلى الرغم من أننا نشـاهد أحياناً في أشـرطة الفيديو صاروخين اعتراضييـن معـاً، فإنـه يجـب ألاّ نسـتنتج أنه جرى إطـلاق صاروخين اعتراضيين علـى كل قذيفة صاروخية.

الانتقادات

إلـى جانـب الثناء على منظومـة القبة الحديديـة، كان هناك قدر لا يسـتهان بـه مـن النقـد الصادر عـن جهـات متعـددة، والذي تعـددت أيضـاً أسـبابه. فقد انتُقدت المؤسسـة العسـكرية بقسـوة لأنها فضّلت هذه المنظومة على سواها من المنظومات التي هي أفضل بحسـب رأي النقاد، وبسبب الوعود بضمان الحماية التـي اعتبرهـا هؤلاء غير واقعيـة، وكذلك مبالغ الأموال الضخمة المسـتثمرة في منظومة القبة الحديدية.[١١] وفيما يلي عرض للانتقادات الموجهة إلى المنظومة، مصنفة بحسـب المسـتويات التاليـة: النقد الفنـي – التكتيكي، والنقـد العملاني، والنقد لأسباب سياسية.

النقد الفني – التكتيكي

حققـت المنظومـة، مـن وجهة نظـر تكنولوجيـة، نجاحـاً عظيماً.[١٢] فالقبة

١١ يرتكز النقد الأساسي للمنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ إلى حد كبير على النقد الهائل الذي تعرضت له منظومات الدفاع الاستراتيجي الأميركية المضادة للصواريخ بعيدة المدى. وفي إسرائيل، كان رؤوفين بداتسور، الذي استند إلى أعمال البروفسور تيودور بوستول من جامعة MIT، أحد أبرز المنتقدين. فمنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، نشر الأول مقالات عديدة تعارض تطوير منظومة السهم (Arrow). ثم انتقد بطريقة مماثلة محاولات تطوير منظومة دفاعية مضادة للقذائف الصاروخية. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، تناول منظومة نوتيلوس (Nautilus)، ثم منظومة القبة الحديدية. انظر: رؤوفين بداتسور، «مشروع السهم والدفاع الفاعل: تحديات وتساؤلات»، مذكرة رقم ٤٢ (تل أبيب: جامعة تل أبيب، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣). وعن القبة الحديدية، انظر: رؤوفين بداتسور، «القبة الحديدية عاجزة أمام صواريخ القسام»، «هآرتس»، ٢١/٢/٢٠٠٨. وبين الذين انتقدوا المنظومة لأسباب تكنولوجية، يبرز بصورة خاصة مؤيدو منظومة الليزر (Skyguard)، الذين أنشأوا منظمة لا تتوخى الربح سموها «درع الجبهة الداخلية» خصيصاً لهذا الغرض. ويوجد في الموقع الإلكتروني للمنظمة مواد كثيرة عن هذا الموضوع. انظر: http://magenlaoref.org.il. وهناك نوع ثالث من الانتقاد الذي يظهر في تقارير مراقب الدولة، والمتعلق بالجانب الإجرائي والمالي لمسار صنع القرار والخاص بتطوير المنظومة.

١٢ بينما كان يجري إعداد هذه الورقة للنشر، صدرت سلسلة من المقالات النقدية التي تتحدى البيانات المتعلقة بمعدل نجاح المنظومة. والرد على جميع هذه الانتقادات يتخطى نطاق هذه الدراسة، لكن انظر في هذا الشأن:
Yiftah Shapir, «How Many Rockets did Iron Dome Shoot Down?» *INSS Insight*, no. 414 (March 21, 2013); http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read= 11166

الحديديـة منظومـة فريـدة، لا مثيل لها فـي العالـم. وهناك فقط منظومة أسـلحة عملانيـة واحـدة أُخـرى، معـدّة لإسـقاط القذائـف الصاروخية وقذائـف الهاون القصيـرة المـدى، هـي منظومـة سـنتوريون (Centurion) في الجيـش الأميركي، والمرتكزة على منظومة فالانكس (Phalanx) للدفاع الصاروخي المضاد للسـفن الحربيـة. فهـذه المنظومـة قادرة علـى اعتـراض القذائـف الصاروخيـة وقذائف الهاون قصيرة المدى بواسطة مدفع ٢٠ ملم سريع الحركة. واستُخدمت منظومة سـنتوريون لحماية القوات والمنشآت الأميركية في العراق – وبصورة خاصة في «المنطقـة الخضراء» في بغداد، وهي منطقة حصينة ضمت مركز القيادة للنشـاط الأميركي في العراق، ولذلك كانت عرضة للهجمات المتكررة.

وهنـاك منظومـات أُخـرى، عملانيـة أو في قيـد التطوير، في أنحـاء متعددة حول العالم، وأشـهرها في إسرائيل منظومة سـكايغارد (Skyguard) التي تنتجها شـركة نورثروب غرومان (Northrop Grumman). وهي مرتكزة على نظام الليزر التكتيكـي (Nautilus) الـذي طُـوّر فـي إسـرائيل في تسـعينيات القـرن الماضي. ويزعم مؤيدو هذه المنظومة أن تطويرها أُنجز، لكن لا يوجد من يشـتريها، وهي بالتالي غير عملانية في أي مكان في العالم.[١٣]

وسيقت عدة حجج على المستوى التكنولوجي ضد منظومة القبة الحديدية:

أ- عـدم قدرتهـا على التصدي للتهديدات ذات المـدى القصير جداً. ولم يجر إعـلان المدى الأدنى للمنظومة رسـمياً، لكنها، بحسـب المنتقدين، عاجزة عن إسـقاط قذائـف صاروخية وقذائف يقل مداها عـن ٥ – ٧ كيلومترات، وعاجـزة عـن إسـقاط قذائـف الهـاون فـي أي حـال. فعندمـا كـان يجري

١٣ انظر: «نوتيلوس/ سكايغارد: رد على مزاعم وزير الدفاع»، الموقع الإلكتروني لـ«درع الجبهة الداخلية»: http://bit.ly/WBLjib
انظر أيضاً الموقع الإلكتروني لشركة نورثروب غرومان (www.northropgrumman.com) الذي لم يعد يذكر هذه المنظومة، مع أن محرك البحث غوغل لا يزال يتذكر الصفحة التي تحوي هذه المعلومات.

تطويرها، أُعلن أنها ستحمي المدن والبلدات المحيطة بقطاع غزة. وكان تهديد قذائف الهاون بين التهديدات التي ذُكرت، علماً بأن مدى قذائف الهاون لا يتجاوز بضعة كيلومترات. لكن، طبعاً، صدرت هذه الوعود عن شخصيات سياسية لا عن مصمّمي المنظومة. وطرح المنتقدون أنه كان على المؤسسة العسكرية أن تعطي شراء منظومات متوفرة الأفضلية، مثل سكايغارد أو ستوريون، أو إدماج هاتين المنظومتين في منظومة القبة الحديدية من أجل تغطية المسافات القصيرة.[١٤]

ب- بحكم الوقت الذي تستغرقه المنظومة للاستجابة، يزعم المنتقدون أنها ستواجه صعوبة أيضاً في التصدي للقذائف الصاروخية ذات المسار المستوي (fired on flat trajectories) التي هي أبعد مدى، إذ يصل مداها، بحسب المنتقدين، إلى ١٦ – ١٨ كيلومتراً.

ج- تكلفة كل عملية اعتراض مرتفعة جداً. وتبلغ تكلفة الصاروخ الاعتراضي ما بين ٤٠,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ دولار أميركي، بل أكثر، إذ يجري، في بعض الأحيان، إطلاق صاروخين اعتراضيين على هدف واحد، وهو ما يزيد في تكلفة الاعتراض. وهذا يحدّ كثيراً من قدرة دولة إسرائيل على شراء الصواريخ الاعتراضية في إبان مواجهة طويلة الأمد.[١٥]

د- تشكو المنظومة من «نقطة تشبّع». والمقصود بذلك أنها قادرة على التصدي لعدد محدود (غير معلن) من الأهداف في الوقت نفسه، لا أكثر. فالصواريخ الإضافية التي تطلق عبر وابل كثيف قد تنجح في اختراق الدفاعات وإلحاق الأذى.

إن نقاشاً شاملاً لقدرات المنظومة التكنولوجية هو خارج نطاق هذه المقالة،

١٤ انظر: الموقع الإلكتروني لـ«درع الجبهة الداخلية»: http://bit.ly/TD1JFS
مثلما ذكر، لا توجد إحصاءات رسمية عن المدى الأدنى لمنظومة القبة الحديدية.
١٥ المصدر نفسه.

ويكفي القول إن كل المنظومات الدفاعية المذكورة (كأي نظام تكنولوجي)، لديها قدرات محدودة، ويجب بالتالي أن يشمل النقاش جميع أوجه المنظومة، لا الجانب التكنولوجي فقط.

النقد العملاني

أثبتت عملية «عمود سحاب» وجولات التصعيد التي سبقتها أن منظومة القبة الحديدية، على الرغم من نجاحها، لا تؤمّن الحماية الكاملة. فقد اخترقت قذائف صاروخية دفاعاتها وتسببت بوقوع خسائر بشرية، وألحقت أضراراً بالأملاك.

ومع ذلك، برهنت هذه الأحداث أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الضرر المادي الذي لحق بالأملاك – فهو غير ذي بال في التحليل النهائي– أو حتى في الخسائر البشرية، مع الأسف لوقوعها، بل في أن كل واحدة من هذه الحوادث، اضطرت ما يقارب المليون شخص من سكان دولة إسرائيل إلى الاحتماء بالملاجئ، كما أن المدارس والمؤسسات التعليمية الأُخرى أغلقت أبوابها بأمر من قيادة الجبهة الداخلية، وهو ما يعني أن كثيرين من الأهالي لم يذهبوا إلى أماكن عملهم واضطروا إلى البقاء في منازلهم لرعاية أولادهم.

وبالإضافة إلى الضرر الاقتصادي، هناك الضرر المعنوي المتمثل في شعور الناس بالعجز عن مواجهة الاعتداءات. ويمكن رؤية الوجه الآخر للعملة عبر احتفالية الانتصار التي عقدها تنظيم الجهاد الإسلامي في قطاع غزة في آذار/مارس ٢٠١٢. فمن وجهة نظر التنظيم فإن هذا الشعور الذي عاشه الجمهور الإسرائيلي هو الانتصار في حد ذاته،[١٦] وتكرر هذا الأمر في نهاية عملية «عمود سحاب» التي أظهرت أن الانتصار بالنسبة إلى حركة «حماس» يكمن في قدرتها على مواصلة إلحاق الأذى بالسكان المدنيين في إسرائيل، على الرغم من

١٦ عاموس هارئيل وآفي إيسّخاروف، «دعوة إلى استيقاظ إسرائيل»، «هآرتس»، ١٦/٣/٢٠١٢؛ http://bit.ly/whWYrn

ضربات سلاح الجو الإسرائيلي. ولهذا السبب، كان إلحاق الأذى بغوش دان إنجازاً كبيراً بالنسبة إلى الحركة.[17]

لكن هذه المشكلة ليست وقفاً على منظومة القبة الحديدية، فهي مشكلة ملازمة لأي نظام تسلح دفاعي. فحتى لو كان لدى إسرائيل ١٢ أو ٢٠ بطارية من المنظومة، وعلى افتراض وجود منظومة تسلح دفاعي أفضل منها، لما اختلف واقع الحال مبدئياً. ففي ظل أي اعتداء صاروخي ضد إسرائيل، سيكون من الضروري إطلاق صفارات الإنذار، وعلى قيادة الجبهة الداخلية أن تصدر إرشادات وقائية إلى الإسرائيليين للجوء إلى الأماكن المحمية، وسيبقى كل من الضرر الاقتصادي والمعنوي على حاله.

وهذا الأمر يطرح تساؤلين: أولهما، ما هو عدد بطاريات القبة الحديدية التي تحتاج إليها دولة إسرائيل؟ فبحسب مطوري المنظومة، تبلغ المساحة الدفاعية (defensive footprint) للبطارية نحو ١٠٠ كم٢، ويعتقد المنتقدون أنها أقل كثيراً من ذلك. وفي جميع الأحوال، هذه ليست مساحة واسعة،[18] وحماية سكان كل المدن والبلدات الإسرائيلية خلال حرب محتملة مع لبنان، تستوجب بالتالي نشر عشرات البطاريات. وبما أن عدد البطاريات المشتراة هو بالضرورة محدود (وعدد الصواريخ الاعتراضية كذلك)، يُطرح السؤال الحرج عمّنْ يجب حمايته ومَنْ لا لزوم لحمايته.

ثانيهما، وهو سؤال ناجم مباشرة عن السؤال السابق: ما الجدوى من محاولة حماية جميع السكان المدنيين؟ فنظراً إلى تكلفة هذه المنظومة الدفاعية، أليس من الأفضل حماية المنشآت الاستراتيجية التي يشكل بقاؤها ضرورة حيوية

١٧ دانيال سيروتي، «حركة ‹حماس› تعلن [٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني] عطلة وطنية»، «نشرة يسرائيل هَيوم» (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)؛ http://bit.ly/U9t6pX

١٨ يعقوب كاتس، «الجيش الإسرائيلي يرجئ موعد الاختبار النهائي لمنظومة القبة الحديدية الدفاعية»، «جيروزاليم بوست»، ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠. ويظهر حساب أبسط أن هذه مساحة دائرة يبلغ شعاعها ٥,٦ كم. مع الملاحظة أن المساحة الدفاعية للمنظومات المضادة للطيران، أو للصواريخ، ليست بالضرورة دائرية. بل نعطي هذه المعلومات لغرض التوضيح فقط.

لسير عمل البلد كما يجب؟ ويغدو السؤال أكثر إلحاحاً عندما نتفحص ما يوجد في حيازة الخصم، ولا سيما حزب الله، فأنظمة الصواريخ التي في حيازته آخذة في التطور، سواء لجهة مداها وقدرتها على بلوغ أهداف أبعد في داخل دولة إسرائيل، أو لجهة دقتها تحديداً.[19] وما دامت الصواريخ التي يمتلكها الحزب يغلب فيها الكم على النوعية،* فلا جدوى [بالنسبة إليه] من استخدامها ضد منشآت استراتيجية نظراً إلى تدني فرص إلحاق الأذى بها. وبالتالي، من الأفضل له استخدام بطاريات الصواريخ كسلاح لإرهاب السكان المدنيين. لكن عندما تغدو هذه الصواريخ أكثر دقة (وأعلى تكلفة، وبالتالي يكون عددها بالضرورة أقل)، تتحقق الفائدة القصوى منها عبر استخدامها ضد المرافق الاستراتيجية. وعليه، يبدو من المفضّل في هذه الحال للجهة المدافعة عن نفسها، أن توجه مواردها نحو حماية هذه المنشآت الحيوية بدلاً من حماية السكان.

ويترتب على هذه الاعتبارات أن الاستثمار في أنظمة الدفاع الفعال من أجل حماية السكان المدنيين أمر غير ضروري. ففي حين يمكن تقليص الأذى الذي يلحق بالأملاك والناس، فإنه من غير الممكن حماية السكان جميعاً، أو حتى قسم كبير منهم. لا بل ما هو أكثر خطورة من ذلك أنه لا يمكن منع الأذى الحقيقي الذي تتسبب به الاعتداءات الصاروخية، أي الضرر اللاحق باقتصاد البلد وقدرته على العمل كما يجب. وبما أن مبالغ كبيرة من الأموال وُظفت في تطوير منظومة دفاعية مضادة للصواريخ، فمن الأجدى استخدامها لحماية المنشآت الاستراتيجية لا السكان. وبناء على هذه الاعتبارات وحدها، يبدو

١٩ وكالتا رويترز وأسوشييتد برس، «[السيد حسن] نصر الله: بالصواريخ الدقيقة نستطيع إصابة مئات آلاف الإسرائيليين»، «هآرتس»، ١٧/ ٨/ ٢٠١٢؛ http://bit.ly/NJY20

* المقصود بذلك أن إصاباتها ليست كلها قاتلة وفق ما شرح عوزي روبين، المهندس المختص بأنظمة الصواريخ، في دراسته التالية:

Uzi Rubin, «‹Iron Dome› vs Grad Rockets: A Dress Rehearsal for an All-Out War?» *Perspectives Paper*, no. 173 (3 July 2012), The Begin-Sadat Center for Strategic Studies (المترجمة).

الاستثمار في القبة الحديدية غير ذي جدوى. بيد أن هناك اعتبارات أُخرى طبعاً.

الردع

تُساق حجة مهمة لتبرير قرار نشر منظومة دفاعية بصورة عامة، ومنظومة القبة الحديدية بصورة خاصة، وهي مساهمة الأخيرة في تعزيز الردع الإسرائيلي. وتُطرح حجتان رئيسيتان في هذا السجال: الأولى، أن نجاح عمليات الاعتراض ستجعل الخصم يدرك أن إطلاق القذائف الصاروخية لا طائل فيه، الأمر الذي يدفعه في النهاية إلى التوقف. لكن حتى لو تجاهلنا للحظة واحدة أن هذه الحجة هي نقيض نظرية الردع الكلاسيكية - التي فحواها أن الردع يتحقق من خلال التهديد بالعقاب، لا منعه من النجاح[٢٠] - فإنه يصعب علينا فهم هذه الحجة، ويصعب أكثر تقويم صحتها استناداً إلى الخبرة المتراكمة. فنظرياً على الأقل، إن الفريق الذي يفشل في استخدام أسلحته الهجومية قد ييأس من محاولات استخدامها مجدداً، لكن قد يشكل هذا الفشل بالذات حافزاً له للبحث عن حلول بديلة لتخطي الإجراءات الدفاعية للخصم.

وفي الممارسة العملية، من الواضح أن المنظمات الإرهابية في قطاع غزة لا تتجاهل مدى تأثير منظومة القبة الحديدية في إفشال مخططاتها، حتى عندما تصور هذه المنظمات الأحداث كأنها إنجازات، وتعتبر أن نجاح المنظومة

٢٠ وفق نظرية الردع الكلاسيكية، فإن الأسلحة الدفاعية لا يمكنها ردع العدو. وتعتبر هذه النظرية أن الردع يتحقق من خلال التهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل، وهو التهديد الذي لو تحقق فلن يكون مقبولاً بالنسبة إلى الخصم الذي يتم ردعه. ومع ذلك، طُرح مفهوم الردع مراراً في النقاشات الدائرة حول الأسلحة الدفاعية أيضاً. حدث هذا داخل إسرائيل في إطار نقاش منظومات السهم (Arrow) والقبة الحديدية، وفي الخارج، في نقاشات المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ بعيدة المدى. إن النقاش النظري بشأن الردع بواسطة الأسلحة التقليدية هو في كل حال أكثر تعقيداً بكثير من نقاش الردع «الكلاسيكي». على سبيل المثال، انظر:
Stephen L. Quackenbush, «National Missile Defense and Deterrence,» *Political Research Quarterly*, vol. 59, no. 4 (2006), pp. 533–541.

غير ذي بال.[٢١] فهناك مؤشرات نستشف منها سعي الفريق الآخر للبحث عن حلول تكتيكية. وهذا ما يؤكده المحترفون العاملون في منظومة القبة الحديدية الذين يفيدون بحدوث تغييرات في نمط إطلاق الصواريخ من جانب المنظمات الإرهابية في قطاع غزة. ويبدو أن هذه التغييرات عبارة عن محاولة لتجاوز الإجراءات الدفاعية (على ما يبدو من خلال بذل جهود لإطلاق وابلات كثيفة من القذائف الصاروخية).[٢٢]

وطُرحت الحجة الثانية بعد نجاح منظومة القبة الحديدية في جولات التصعيد الأخيرة، وهي التالية: منحت المنظومة صناع القرار حرية اختيار الفعل الملائم.[٢٣] والمنطق الضمني لهذه الحجة هو أنه لولا نجاح المنظومة، لكان لحق بإسرائيل ضرر أكبر، ولكان صناع القرار وجدوا أنفسهم مضطرين إلى شن عملية برية هجومية على غرار عملية «الرصاص المصهور» [٢٠٠٨]. لكن بسبب نجاح المنظومة الدفاعية، تمتع هؤلاء الصناع بدرجة أكبر من الحرية في اتخاذ قرار شن عملية هجومية أو عدمه، ومتى. وكانت هذه الحجة بارزة في

٢١ انظر مقالاً لا يحمل توقيعاً على الموقع الإلكتروني لـ«مركز المعلومات عن الاستخبارات والإرهاب باسم اللواء مئير عميت»: «الحرب من أجل الوعي: على الرغم من أن جولة التصعيد الأخيرة في غزة انتهت بميزان سلبي للمنظمات الإرهابية، فإن هذه الأخيرة تصوّر النتائج كأنها انتصار»، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٢؛ http://www.terrorism–info.org.il/he/article/17770

٢٢ أحد الأمثلة الآسرة هو بضعة أشرطة فيديو جرى تحميلها على اليوتيوب في إبان عملية «عمود سحاب»، وتظهر اعتراض عدد كبير من القذائف الصاروخية في سماء بئر السبع. وفق تقديري، هذا يؤكد أن المنظمات الإرهابية كانت تسعى للتغلب على المنظومة من خلال إطلاق عدد كبير من القذائف الصاروخية في آن واحد. ومن جهة أُخرى، يظهر الشريط المصور قدرات منظومة القبة الحديدية. على سبيل المثال، انظر: شاي مالول، «دوي صفارة إنذار في بئر السبع و١٢ اعتراضاً ناجحاً»؛ http://www.youtube.com/watch?v=8kAyqbKwd1o

ففي هذا الشريط، يمكن عدّ ١٤ صاروخاً اعتراضياً للقبة الحديدية على الأقل (قاذفات الغراد الصاروخية غير مرئية). ويمكن عدّ التفجيرات الناجمة عن الضربات، لكن لا يمكن الجزم إذا كانت هذه اعتراضات ناجحة، أو عملية تدمير ذاتي في الجو للصواريخ الاعتراضية.

٢٣ هذه الحجة مذكورة في:
Rubin, «‹Iron Dome› vs. Grad Rockets...,» op. cit.; http://bit.ly/Q1OZMx

التعليقات المنشورة عن عملية «عمود سحاب» [٢٠١٢] التي انتهت من دون عملية برية. وساق هذه الحجة، طبعاً، أولئك الذين اعتبروا أن الهجوم البري ضد قطاع غزة غير محبذ.

لكن هناك وجهاً آخر مخالفاً لهذه الحجة طُرح في النقاشات التي جرت في إبان عملية «عمود سحاب» وخلال جولات التصعيد التي سبقتها، إذ قال مؤيدو العملية البرية إن منظومة القبة الحديدية أصبحت «ورقة التين» التي اختبأ وراءها صناع القرار غير الراغبين أساساً في شن عملية برية.[٢٤]

بيد أن وجهَي هذه الحجة إشكاليان، ففي الماضي تعرضت إسرائيل لاعتداءات بالقذائف الصاروخية والصواريخ، وفي ظل غياب أي خيار دفاعي آنذاك، استخدمت إسرائيل بشكل أساسي تهديدات ضد العدو لردعه. لكن قادتها لم يشعروا يوماً بأنهم افتقدوا أي مقدار من حرية اتخاذ القرار بمهاجمة العدو أو عدمه، أو الحرية في توقيت ذلك.[٢٥] والزعم أنه لولا هذه المنظومة أو تلك، لما تمتع صناع القرار بالقدرة على أخذ القرار، هو تعبير عن عدم الثقة بقدراتهم على تقويم الأوضاع واتخاذ قرارات عقلانية.

القرارات السياسية

يتناول المستوى الثالث من التحليل وجهة نظر صناع القرارات على المستوى السياسي، بحيث تختلف الاعتبارات كلياً.

أولاً: ساهمت المنظومة في دعم معنويات السكان المدنيين، ولا سيما

٢٤ انظر على سبيل المثال هذه المقالة المؤيدة لشن عملية برية:
Yori Yanover, «The Morally Reprehensible ‹Iron Dome›: Hamas's Best Friend,» *Jewish Press*, November 19, 2012; http://bit.ly/XwD1Oy

وهاكم مثال لمقالة معارضة لشن عملية برية: آري شافيط، «أوقفوا عملية عمود سحاب»، «هآرتس»، ١٩/ ١١/ ٢٠١٢؛ http://bit.ly/ZZNm48

٢٥ كان هذا هو واقع الحال في أثناء حرب الاستنزاف. انظر على سبيل المثال: «في أعقاب قصف كريات شمونا بالكاتيوشا للمرة الثانية، توجيه إنذارات جدية إلى لبنان من رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع»، «دافار»، ١٢/ ٥/ ١٩٧٠.

في الأطراف، حيث يشعر السكان في الغالب بتعرضهم للإهمال من جانب الحكومة، ويتجلى هذا الاعتبار في أشرطة الفيديو التي قام مواطنون إسرائيليون بتحميلها على «يوتيوب» في إبان جولات التصعيد في آذار/ مارس وحزيران/ يونيو ٢٠١٢، وخلال عملية «عمود سحاب» أيضاً. لا يوجد هناك كثير لمشاهدته في الأشرطة: نقطة ساطعة في السماء ترتطم بنقطة ساطعة أُخرى؛ وميض انفجار صغير من مسافة بعيدة، لكن يمكن في الخلفية سماع هتافات مشاهدي عمليات الاعتراض الناجحة. وظهر هذا الأمر جلياً في عناوين الصحف في أثناء عملية «عمود سحاب».[٢٦] وأهمية هذه الظاهرة كبيرة للغاية، لا لأن منظومة القبة الحديدية تساهم في دعم معنويات الناس فقط، بل أيضاً لأنها تقدم مساهمة كبيرة في تعزيز صمود السكان المدنيين عموماً، وأثبتت لهم أن الجيش الإسرائيلي يبذل كل ما يستطيع من أجل حمايتهم.

ثانياً: من وجهة نظر صناع القرار السياسي، منذ اللحظة التي يتوفر فيها الإمكان التقني لحماية الجمهور من الاعتداءات الصاروخية، يصبح من الصعب اتخاذ قرار بعدم شراء منظومة كهذه. فالقائد السياسي في أي دولة ديمقراطية يجد صعوبة كبيرة في الوقوف أمام جمهور الناخبين قائلاً إن التكنولوجيا موجودة، لكنه قرر عدم شرائها. فمهما تعظم الأسباب، ستقل كثيراً حظوظ إعادة انتخاب هذا الزعيم السياسي، إذ يصعب على الجمهور تقبّل قرار كهذا.

وتعلّم القياديون في المراتب العملانية للجيش الإسرائيلي هذا الدرس بشق الأنفس. فعندما كانت منظومة القبة الحديدية في قيد التطوير، لم يكن

٢٦ انظر على سبيل المثال: أنشيل بفيفر، «هؤلاء الذين يتحكمون في القرار: في كواليس منظومة القبة الحديدية»، «هآرتس»، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٢؛ http://bit.ly/10oK9v5

ويمكن جس نبض الناس عبر الشبكات الاجتماعية، فقد تلقت القبة الحديدية على صفحتها على الفيس بوك العديد من الردود المؤيدة («أعجبني»). وهناك تظاهرة لافتة لتمجيد المنظومة تجلت في مقالات تمتدح قرار وزير الدفاع السابق عمير بيريتس. انظر على سبيل المثال: موتي باسوك، «من كان أول مَنْ ميّزها؟ هكذا وُلدت القبة الحديدية»، «ذي ماركر»، ١٩/ ١١/ ٢٠١٢؛ http://bit.ly/Xr2jxy

هناك مشكلة في القول إن منظومة دفاع لحماية المدنيين في قيد التطوير. لكن، منذ اللحظة التي تسلم فيها الجيش الإسرائيلي أول منظومة، تحرك الاعتبار العملاني وتوصل الجيش إلى القناعة (الأكثر عقلانية، كما جرى شرحه أعلاه)، بأن منظومة كهذه تؤمن الفائدة القصوى للدفاع عن المنشآت الاستراتيجية، مثل قواعد الجيش، كما يتمثل استخدامها الأمثل في وضعها داخل القاعدة العسكرية، وفي نشرها خارجها إذا دعت الحاجة العملانية إلى ذلك. وتسبب هذا القرار بردات فعل فورية واحتجاجات عالية اللهجة من الجمهور، ولا سيما في المناطق العرضة للتهديد الصاروخي. فسارع القادة السياسيون إلى إجبار الجيش على نشرها بهدف حماية مراكز سكانية مدنية.

ثالثاً: هناك الجانب المتعلق بالقاعدة التكنولوجية والصناعية لإسرائيل. ففي مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، تشكل الصناعات العسكرية والأمنية مكوناً أساسياً من مكونات أمن البلد. وفي سبيل المحافظة على هذه القاعدة التكنولوجية والصناعية، تعتمد الصناعات الإسرائيلية على طلبيات المؤسسة العسكرية من أجل ضمان استمرارية قدرتها على تصنيع الأسلحة وتصديرها. لكن بمعزل عن مبيعات المنتوجات الصناعية، من الأهمية بمكان منح هذه الصناعات الفرصة لمواجهة التحديات التكنولوجية. وكانت هذه التحديات في الماضي عبارة عن مشاريع كبرى، مثل تصنيع الطائرة المقاتلة لافي، ونظام صاروخ حيتس (Arrow)، وأنظمة عديدة أُخرى. فهذه التحديات هي المحرك الذي يقود الصناعة إلى المستويات التكنولوجية العليا، وهي السبب في وصول الصناعات الإسرائيلية إلى مكانتها الحالية الرائدة عالمياً. ومن هذا المنظور، حتى المشاريع التي لم تنفّذ في نهاية المطاف، مثل مشروع المقاتلة لافي، قدمت مساهمة لا تقدر بثمن في تطوير الصناعة العسكرية (وعلى ما يبدو، يقف هذا الاعتبار وراء قرار المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تفضيل منظومة القبة الحديدية على سواها من المنظومات الدفاعية المنتجة في الخارج).

رابعاً: تشكل العلاقات الوثيقة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة

الأميركية، إحدى ركائز أمن إسرائيل، فالتعاون في مجالات الدفاع الصاروخي مكوّن رئيسي في هذه العلاقات بحكم أهميته الكبيرة في استراتيجيا الولايات المتحدة. ومن هنا يمكن فهم التعاون على تطوير أنظمة السهم (Arrow) والعصا السحرية (Magic Wand) وإنتاجها، والأموال التي رصدتها إدارة [الرئيس الأميركي] أوباما، وتضمنها مشروع الميزانية العامة المرسَل إلى الكونغرس. وتتعلق هذه الأموال بمنح إسرائيل هبات مخصصة لشراء مزيد من بطاريات القبة الحديدية (وهي خارج إطار المساعدة الأميركية الإجمالية لإسرائيل).

أسئلة مطروحة

لم تواجه منظومة القبة الحديدية حتى الآن اختبارات صعبة للغاية. ويُطرح تساؤل عن مدى ما ستكون عليه مساهمتها الحقيقية في حال حدوث اعتداء صاروخي كثيف مصدره لبنان. ففي صيف سنة ٢٠٠٦، وخلال شهر واحد، ضُربت إسرائيل بنحو ٤٠٠٠ قذيفة صاروخية. أمّا اليوم، فلدى حزب الله مخزون أكبر كثيراً من الأسلحة، وهو يراوح بحسب التقديرات ما بين ٤٠,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ قذيفة صاروخية. ويشمل أحد السيناريوهات المحتملة إطلاق آلاف القذائف الصاروخية في اليوم الواحد. وفي سيناريو كهذا، هناك جوانب عديدة للدفاع.

أولاً، يُطرح السؤال التالي: ما الذي يجب حمايته، وما الذي لا لزوم لحمايته؟ في هذه الحالة، يبرز السؤال المطروح أعلاه بكل خطورته: هل يجب نشر بطاريات القبة الحديدية جزئياً لحماية قسم من السكان من أجل رفع المعنويات فقط، أو يجب تركيز البطاريات الموجودة من أجل حماية المرافق التي يُعتبر بقاؤها حيوياً لحسن سير العمل في البلد؟

ثانياً، يُطرح تساؤل عن فاعلية المنظومة، وبالذات في المناطق المحمية. فحتى لو اتُّخذ قرار بحماية بعض البلدات والمراكز السكانية المدنية (إذ لا يمكن حماية جميعها بالتأكيد)، فهل ستكون المنظومة فعالة؟ وهل ستتمكن من تقليص

الأذى بقدر ملموس فعلاً في وضع خطر كهذا؟ فإذا كانت الإجابة سلبية، ماذا ستكون ردة فعل الجمهور على الأضرار الواقعة، وهل ستفقد المنظومة قيمتها كعنصر مساهم في دعم معنويات السكان وصمودهم؟

ثالثاً، إن السؤال الذي سيبقى مطروحاً على الدوام على صعيد النقاش السياسي هو التالي: «كم يكلف ذلك»؟ وكان قرار شراء منظومات دفاعية، مثل منظومة القبة الحديدية، واحداً من القرارات. وثمة قرارات من نوع آخر مختلف كلياً: كم عدد البطاريات التي يجب شراؤها؟ وعمّ سندافع؟ وهل سندافع عن أنفسنا حتى الموت؟

أعلن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، في آب/أغسطس ٢٠١٢، أن العديد من المجندين في وحدات القتال أعرب عن رغبته في الخدمة في وحدات القبة الحديدية. وهذا يُظهر مدى خطورة المشكلة، لأن استثمار الموارد في مجالات الدفاع يأتي على حساب الموارد لتعزيز القدرات الهجومية. وحتى إذا أمكن حل المشكلة المالية، وجرى تأمين أموال إضافية للدفاع، تبقى الموارد البشرية لدولة إسرائيل على حالها. فقبل عدة سنوات، كانت الوحدات القتالية التي كان المجندون يرغبون في الالتحاق بها هي: دورات إعداد الطيارين، ووحدات المظليين والاستطلاع. ويُعتبر التغيير الجاري عميقاً وأساسياً. وإذا كان أمن إسرائيل في الماضي مبنياً على قدراتها الهجومية، فاليوم، يجري تحويل مواردها وعناصر قوتها إلى الدفاع أكثر فأكثر.

خاتمة

إسرائيل هي أول بلد في العالم ينشر منظومة عملانية مضادة للقذائف الصاروخية بهدف حماية سكان مدنيين، فقليلة هي البلاد التي عانت جراء اعتداءات قاسية على سكانها المدنيين فترة طويلة من الزمن. ولا عجب من أن تكون إسرائيل وظفت موارد كبيرة للبحث عن حلول لهذه المشكلة.

لم يكن الحل المختار خالياً من الجدل، فقد أشار معارضو المشروع إلى

مكامن ضعف المنظومة: بعضها متأصل في كل المنظومات مهما تكن، وبعضها الآخر متعلق بمنظومة القبة الحديدية التي تعاني، مثل أي نظام تكنولوجي آخر، جراء هذا الضعف الفني أو ذاك. وأشار معارضون آخرون إلى تكلفتها المرتفعة، ويجادلون في أن هناك حلولاً تكنولوجية أفضل.

يُظهر التحليل الوارد سابقاً أن صنع القرار عملية معقدة تأخذ في الحسبان اعتبارات متعددة يشكل الاعتبار العملاني واحداً منها فقط. وهناك اعتبارات اجتماعية، وسياسية، وحتى دولية، لا تقل أهمية عن الاعتبار العملاني، لا بل تفوقه أهمية. ونظراً إلى هذه التشكيلة من الاعتبارات، يتبين أن قرار شراء منظومات دفاعية مضادة للقذائف الصاروخية كان قراراً حكيماً.

وعلى ما يبدو، كانت الاعتبارات الدبلوماسية والسياسية، التي لا تبالي بالفروق التقنية بين مختلف المنظومات، عاملاً حاسماً في مسار صنع القرار. وعليه، فإن أي سجال بشأن مسألة البدائل الفنية – القبة الحديدية أو أي منظومة أُخرى – هو سجال عبثي.

فالقرار الأصعب يجب أن يكون قرار تحديد حجم الميزانية المرصودة لتعزيز القدرات الدفاعية، لمنع إلحاق الأذى بقدرات الجيش الإسرائيلي الهجومية. ويتطلب هذا القرار التعمق في نقاش العلاقة بين الدفاع والهجوم بصورة عامة. ومنظومة القبة الحديدية ليست سوى رأس جبل الجليد الطافي في هذا النقاش الشامل الذي هو خارج نطاق هذه المقالة.

القسم الثاني

المقالات

إدارة العمليات العسكرية
في المواجهات المحدودة*

دافيد عبري**

- أصبحت المواجهات المحدودة واللامتناظرة هي النمط السائد. وغدت الحروب الشاملة بين الدول، والتي يوظف فيها الجانبان جميع مواردهما القومية في محاولة لتحقيق انتصار عسكري حاسم، أقل أهمية.
- لم تعد نظريات الحرب، أو العقائد المتعلقة بإدارة القتال، والتي جرت دراستها خلال عقود، ملائمة للوضع العسكري الجديد. وما عادت ثلاثية دافيد بن - غوريون المؤلفة من «الردع» و«الإنذار المبكر» و«الانتصار الحاسم»، صالحة بعد الآن. ولم يعد جائزاً استخدام هذه المفاهيم بصفتها المعيار الأوحد أو الرئيسي، عندما يجري تقويم الخطوات العسكرية والسياسية في إطار الوضع الجديد.
- وفي حين يبقى مفهوم «الردع» مهماً بالنسبة إلى منع الحرب الشاملة، فإننا قد نفقد القدرة على ردع أعمال عنف في حالات معينة، مثل إطلاق تنظيمات إرهابية صواريخ على إسرائيل.
- وبالنسبة إلى «الإنذار المبكر»، في الإمكان إعداد قدرة استخباراتية لرصد

---

* **المصدر:** «سلسلة الأبحاث»، العدد ٢٦٨، ٢٠١٤/٨/٣١، مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية.

** عُيّن اللواء احتياط دافيد عبري عضواً في اللجنة التي تقصّت أداء القيادة السياسية في الحرب على لبنان (٢٠٠٦)، وشغل سابقاً منصب قائد سلاح الجو، ونائب رئيس الأركان، والمدير العام لوزارة الدفاع، ورئيس مجلس الأمن القومي، وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية.

احتمال نشوب حرب مع قائمة تفصيلية بالمؤشرات المنذرة الدالة على وجود نية لدى الخصم للمبادرة إلى المواجهة. لكن، قد لا يكون هذا الاحتراس وهذه المؤشرات ملائمين في مواجهة إرهابيين انتحاريين.

- كما أن مفهوم «الانتصار الحاسم»، بحسب تصور كلاوزفيتز، يفترض أنه يمكن إجبار الطرف الخاسر على التفاوض بشأن شروط استسلامه. ولهذا الغرض، يجب ترك نزر قليل من السيطرة له من أجل ضمان تنفيذ شروط الاستسلام. وفي المقابل، وفي إطار المواجهات المحدودة، يمكن إحراز انتصارات عسكرية جزئية حتى لو تعذر تحقيق حسم عسكري.
- ويمكن ترتيب مفاوضات تحت رعاية دولية، أو رعاية قوة عظمى، من أجل التوصل إلى اتفاقات وقف إطلاق نار، أو قد ينشأ وضع تقتضي فيه مصلحة الطرفين التوقف عن إطلاق النار، بحيث يزعم كل طرف أنه حقق مكاسب سياسية، من دون وضع حد نهائي للنزاع الأساسي، ومن دون انتصار حاسم.
- في حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، كان الانتصار العسكري غير جلي، ولم يتحقق حسم عسكري. بيد أن الضربة القوية التي تلقتها ضاحية بيروت الجنوبية، وتدمير مخازن الصواريخ بعيدة المدى التابعة لحزب الله، كانا إنجازين لافتين.
- مع ذلك، أطلق حزب الله نحو ٢٥٠ صاروخاً في اتجاه الأراضي الإسرائيلية خلال اليوم الأخير قبيل سريان وقف إطلاق النار. وهذا ما سمح له بإعلان الانتصار، ولاحقاً، الاستحواذ على دور مهيمن في السياسة اللبنانية. وساهم هذا الدور في الهدوء اللاحق على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية.
- لم يتحقق الردع المنجز في الظاهر خلال الأعوام الثمانية الأخيرة في لبنان، بفعل إنجازات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كما لم يكن نتيجة الضربة العسكرية الإسرائيلية، وإنما نتيجة حسابات حزب الله الذي يتخوف من فقدان مكاسبه السياسية في لبنان في حال تجدد النزاع مع إسرائيل. وهو، في

الواقع، لم يتوقف عن إعداد قواته وتجهيزها بالمعدات والأسلحة من أجل حرب مستقبلية. كما أن الردع نجم عن تطورات ومصالح أُخرى لا سيطرة لإسرائيل عليها، ولا تأثير لها فيها، مثل الحرب الأهلية السورية.

- وبما أن الهجمات الصاروخية الواسعة الكثيفة حدثت بالضبط بعد غزو إسرائيل لبنان في حرب سنة ٢٠٠٦، قد يكون من الصحيح التأكيد أن هذه الحرب أفضت إلى خسارة الردع [الإسرائيلي] فيما يتعلق بالصواريخ – الأمر الذي شجع التنظيمات الإرهابية في قطاع غزة على امتلاكها على نطاق واسع. وفي المقابل، استعادت منظومة القبة الحديدية الردع الإسرائيلي جزئياً في هذا المجال – مثلما تجلى ذلك في إبان عملية «عمود سحاب»، وبكل تأكيد خلال عملية «الجرف الصامد».
- وبما أننا نستخدم مفاهيم ونظريات لم تعد ملائمة للمواجهات الحالية، يدور جدل لا ينتهي حول موضوع تحقيق الردع أو الحسم العسكري. والاستنتاج الذي ينبغي لنا أن نخلص إليه هنا هو أن على إسرائيل أن تحدّث عقيدتها القتالية لملاءمة الوضع والنزاع الحاليين.
- في الوقت الحالي، حتى الحسم العسكري الرائع قد يُفضي إلى إخفاق سياسي، أو إلى ضرر دبلوماسي. وفي بعض الحالات، يمكن تحقيق الردع من دون استخدام القوة العسكرية. وفي الإمكان إنجاز هذا النوع من الردع من خلال وضع لا توجد فيه مصلحة لأي من الطرفين في اندلاع مواجهة عسكرية، لأنه قد يترتب عليها خسارة ما بالنسبة إلى كل طرف.
- اليوم، وفي المواجهات المحدودة واللامتناظرة، قد يؤدي انتشار وسائل الإعلام وخيارات التصوير الفوتوغرافي بالفيديو في ميدان القتال، والقدرة على بث اللقطات في الوقت الحقيقي، إلى تقييد استخدام القوة العسكرية.
- علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى إجماع وطني محلي؛ أي اقتناع واسع بأن استخدام القوة العسكرية ضروري حقاً. وثمة أيضاً حاجة إلى تأمين دعم

دولـي، على الأقل من بعض القوى العظمى. ومن شـأن كثافة هذا الدعم أن تحدد مدة القتال ونطاق اسـتخدام القوة. أخيراً، هناك مسـألة الحساسية إزاء سـقوط أعـداد من القتلى فـي صفوف المدنيين، والحساسـية تجاه الخسـائر البشرية في القوات المسلحة.

- فـي ظل هـذه الأوضاع، من شـبه المسـتحيل تحقيق حسـم عسـكري، لكن يمكن تحقيق انتصار نسـبيّ طبقـاً للمعايير المذكورة سـابقاً، مع الأخذ بعين الاعتبـار أن الصـور المؤلمة، والأخطاء العملانيـة، أو تراجع الدعم الدولي، كلها أمور قد تؤدي إلى وضع يحتم وقف العمليات الحربية.
- إن الدروس المستفادة، على صعيد هيكلية القوة العسكرية، في غاية الأهمية. ويجـب الاسـتثمار في الدفاع الفعال والدفاع السـلبي من أجـل زيادة هامش التصـرف علـى صعيـد العمليات الهجوميـة. وكلمـا كانت الجبهـة الداخلية محمية جيداً، يقل خطر انجرارنا إلى سـيناريوهات غير معقولة، أو تفتقر إلى التحضير الكافي.
- مـن المحبـذ التخطيـط لمواجهـات قصيرة المدى لا تسـتغرق أكثـر من أيام معدودة. وبهذه الطريقة، يسـتطيع الجيش الإسرائيلي أن يستخدم قوته النارية المتفوقـة بطريقـة مركـزة، مخلّفـاً أثراً نفسـياً قوياً فـي العدو، قبـل أن يخف الدعـم الدولـي (الذي لا بـد من أن يتراجـع بعد أن يؤدي بث صـور الدمار عبر وسـائل الإعلام إلى تآكل الدعم لإسـرائيل). وعلى إسـرائيل أن تضرب بسرعة وبإصرار ما دام نطاق (parameter) الإصابات ضمن الحد الذي يُعتبر متناسباً.
- الهـدف من أي عملية عسـكرية هو تحقيق مكاسـب سياسـية. ويجب وقف القتـال في اللحظة التي ندرك أننا بدأنا نخسـر سياسـياً. وفي بعض الأحيان، يؤدي إعلان وقف إطلاق النار أحادي الجانب إلى الاحتفاظ بالمبادرة، وفي الوقت نفسه إلى استعادة فرصة الدعم السياسي.

- مـن غير الضروري أن تكون العمليات الحربية متواصلة، إذ يجب باسـتمرار مراقبة سـير الأمور في نطاق القيود المذكورة أعلاه. وفي كل مواجهة تطغى قيـود معينة. وفي بعـض الحالات، يتعلـق الأمر بخسـائرنا الخاصة في حين أنـه فـي حالات أُخرى، يكـون القيد الطاغي هو الرأي العـام المحلي. وفي حالات غيرها، قد يكون القيد هو الخطأ العملاني، أو كيفية النظر إلى النزاع في السياق الدولي.
- عندمـا تقرر إسـرائيل أن العملية العسكرية المتواصلة ليسـت حتمية، يصبح فـي إمكانها تحديد أهـداف عملياتها بطريقـة أدق وأقرب منـالاً. وتتيح هذه المقاربـة لها التقـدم في مراحل تكثيـف العمليات العسـكرية بطريقة تتحكم فيهـا، بغية اجتناب حالات تخسـر فيهـا المبادرة وتضطر إلـى تنفيذ خطوات غير حكيمة.
- هنـاك نقطة إضافيـة: إن تحقيق الردع ليس الهدف الأهـم، فمقتضيات الأمن القومـي تسـمو أحياناً فـوق الردع. وعلى سـبيل المثـال، انظروا إلى حرب الخليـج: فـي سـنة ١٩٩١ امتنعت إسـرائيل، في ظـل قيادة رئيـس الحكومة يتسـحاق شـمير، عن الرد على صواريخ بعيدة المدى أُطلقت من العراق في اتجاههـا، وزعم العديد من المراقبين آنذاك أن إسـرائيل فشـلت على صعيد الردع. لكن المصالح الاستراتيجية القومية الأُخرى التي حرصت على صونها آنـذاك، كانـت أكثر أهميـة. إن القـرار بأن الـردع ليس الهدف الاسـتراتيجي الطاغـي هـو بالتأكيد قـرار ينبغي لـه أن يُتخذ فـي المجال السياسـي، لا في الإطار العسكري.
- بل أكثر من ذلك، لا يتحقق الردع دوماً بواسـطة ضربة عسـكرية حاسمة، بل في الغالب من خلال مصالح سياسية مشتركة يُؤثِر الطرفان المحافظة عليها، أو يخشيان خسارتها.

المخاطر الأمنية التي تتهدد إسرائيل في سنة ٢٠١٥ تغيرت وتكمن الآن في التنظيمات اللادولتية*

يعقوب عميدرور**

- قبل بضعة أيام أردت أن ألخّص الوضع الأمني لدولة إسرائيل في مطلع السنة الجديدة. وعندما بدأتُ بتحديد المخاطر، انتبهت لعدم ظهور أي جيش «حقيقي» في صورة المخاطر الراهنة. طبعاً، لا يزال هناك دول في المنطقة لديها جيوش، وفي مقدمها مصر، لكن لا يبدو أن إسرائيل هي في طليعة اهتمامات قادة هذه الدولة، ولا سيما أنهم لم يستطيعوا حتى الآن السيطرة على مصر نفسها، ولم يجدوا بعد حلاً لمشكلاتها.
- لم تعد سائر جيوش المنطقة ذات أهمية من عدة نواح، فالجيش السوري يستنزف قوته في القتال ضد مواطنيه. صحيح أنه لا يزال يملك وسائل قتالية ليست قليلة، لكن وحداته تضررت، ومعنوياته انخفضت كثيراً، والعديد من قادته يتخوف على حياته في حال انتهت الحرب بانتصار الطرف الثاني.
- أمّا الجيش العراقي الذي كان يُعتبر من أكبر الجيوش، والقادر على تغيير موازين القوى على الجبهة الشرقية ضد إسرائيل، فلم يعد موجوداً. ويعكف الأميركيون اليوم على بنائه من جديد من أجل محاربة [تنظيم] داعش.
- الجيش الأردني الصغير، لكن الاحترافي، يوجه نظره شرقاً وشمالاً نحو العراق وسورية اللذين يتفككان، وحيث تنمو العناصر الجهادية وسط الفراغ في السلطة فيهما، ومن المحتمل أن يكون الأردن هو الهدف التالي بالنسبة

---

* المصدر: «يسرائيل هَيوم»، ٢٠١٥/١/٩.

** رئيس سابق لمجلس الأمن القومي.

إلى هذه العناصر. وحتى داخل هذا البلد نفسه، هناك احتمال كبير لصعود الإسلام الراديكالي، وطبعاً لا ترى المملكة الهاشمية أنه من الملائم أن تُدرج إسرائيل في قائمة أعدائها.

- وبالنسبة إلى الجيش اللبناني فقد كان، ولا يزال، جيشاً صغيراً، وهو يعاني اليوم جراء هجمات العناصر الإسلامية التي تحاول أن تنقل الحرب من سورية إلى لبنان، لكن من دون أن تنجح في ذلك حتى الآن.
- صحيح أن السعودية ودول الخليج تتسلح بأفضل السلاح الغربي، ولا سيما الأميركي، لكن إسرائيل ليست ما يهمها، بل إيران، الغيمة الرابضة في سماء الخليج، وهي السبب في سباق التسلح فيه. ومن الواضح أنه منذ اللحظة التي يوجد فيها السلاح، فإن في إمكان أي طرف يسيطر على هذه الدول استخدامه، ويمكن أن يشكل هذا سبباً للقلق في المستقبل، لكن حدوث ذلك يتطلب تغييراً كبيراً ويأخذ وقتاً ليس بالقصير.
- مما لا شك فيه أننا انتقلنا إلى عالم مختلف عن الوضع الذي اعتدناه حين كانت تنتشر جيوش نظامية كبيرة على حدودنا مع دبابات ومدفعية، ومئات الطائرات ومئات آلاف الجنود.
- لقد تغير الخطر الذي يتهدد إسرائيل حالياً، وأصبح يكمن أساساً في التنظيمات اللادولتية التي تحركها أيديولوجيا إسلامية. ويُعتبر حزب الله أقواها، وقد جرى بناؤه من منظور مزدوج، بحيث يكون ذراع إيران الطويلة من أجل ردع إسرائيل، وفي الوقت عينه الطرف الذي من المقدّر له أن يسيطر نظرياً وعملياً على لبنان، حيث الطائفة الشيعية هي الأكبر عدداً.
- يُعتبر حزب الله التنظيم اللادولتي الأكثر شبهاً بالجيوش من ناحية قدراته. فهو يملك نحو ١٥٠,٠٠٠ صاروخ وقذيفة تستطيع بضعة آلاف منها تغطية جميع أنحاء إسرائيل. وهذه قوة نارية كبيرة وهائلة، وهي أكبر على ما يبدو مما تملكه دول أوروبا معاً.

- كما يملك حزب الله صواريخ بر - بحر طويلة المدى، وصواريخ مضادة للطائرات، وطائرات من دون طيار، وصواريخ حديثة مضادة للدبابات، وهو منظَّم جيداً وفقاً لهرمية عسكرية منهجية، ولديه منظومة قيادة وسيطرة نوعية. وقد بُني على أيدي [خبراء إيرانيين]، لكن زعاماته كانت دائماً لبنانية ومرتبطة بقوة بالطائفة ومنافعها. وقام بتأمين حاجات الشيعة في المجال المدني، وجعل من ذلك أساساً لبناء قوته العسكرية.
- يقوم الحزب اليوم بتقديم المساعدة لنظام الأسد في سورية. وهو يضحي من أجل ذلك بمئات من رجاله، لكنه يكتسب هناك خبرة قتالية مهمة، ويعتبر هذه الحرب دفاعاً عن بقائه، ويقاتل إلى جانب العلويين في سورية لأن استمرار حكمهم ضروري من أجله. وبالنسبة إليه، تشكل سورية الساحة الخلفية له والجسر الذي يصله بإيران، فإذا صمد الأسد ستقوى مكانة حزب الله في لبنان وسيزداد نفوذه في دمشق.
- التنظيم الثاني الذي على إسرائيل أن تأخذه في حسبانها اليوم هو «حماس» التي تسيطر على قطاع غزة، حيث تبني بمساعدة إيران وحزب الله قدرة عسكرية لا يستهان بها، أهمها القدرة على الإنتاج الذاتي للصواريخ والقذائف ذات المدى البعيد، وشبكة أنفاق موجهة نحو دولة إسرائيل.
- بعد العملية الأخيرة [«الجرف الصامد»] بقي لدى «حماس» نحو ٣٥٠٠ صاروخ. والسؤال الكبير هو التالي: بأي وتيرة ستستعيد الحركة القدرة العسكرية التي خسرتها؟ ولا سيما أن الحكم الحالي في مصر يشكل العائق الكبير في نظرها. وتمتاز «حماس» بتسلسل عسكري منتظم، وهي تُظهر قدرة مثيرة للإعجاب على التعلم والتطور، وتدرك أن أغلبية المفاجآت التي أعدتها في العملية الأخيرة فشلت، ويجب أن نفترض أنها ستكون مستعدة بصورة أفضل في المستقبل.
- إلى جانب «حماس»، ينشط الجهاد الإسلامي الذي أنشأته إيران، وإلى حد

كبير هي التي تحركه. وهو عبارة عن تنظيم صغير يملك عدداً من الصواريخ أقل كثيراً، كماً ونوعاً، مما تملكه «حماس»، لكنه ليس تنظيماً عابراً لا أهمية له.

- وعلى حدود سيناء وفي هضبة الجولان، على الجيش الإسرائيلي أن يأخذ في الاعتبار تصاعد قوة التنظيمات المتطرفة التي ينتمي بعضها إلى القاعدة، وكلها اليوم تقوم بتطوير قدراتها وتعززها. بيد أن هذه التنظيمات تشكل عدواً أقل أهمية على الرغم من قدرتها على المبادرة إلى عملية ناجحة يمكن أن تكون مزعجة جداً (مثل عملية اختطاف)، لكن قوة هذا الخصم لا تزال ضئيلة.

- الضرر الذي يمكن أن يُحدثه تنظيم داعش ربما يكون أكبر إذا نجح في التسبب بعدم الهدوء، أو بالتأكيد إذا تسبب بانهيار دولة مجاورة. وحتى الآن لا يبدو أن مثل هذه الأمور ممكن التحقيق. لكن هذا النوع من الأحداث يجب أن نأخذه دوماً في الحسبان ونستعد لمواجهته.

- في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] إذا استمر الوضع الحالي، فلا يبدو أن الخطر الأمني سيزداد بصورة كبيرة، فالتدهور في العلاقات بالسلطة الفلسطينية قد يؤدي إلى توتر على الأرض، وإلى تظاهرات وأعمال مخلة بالنظام بصورة خاصة، وربما إلى إرهاب شعبي. لكن يمكن الافتراض أن هذا سيشكل تحدياً ربما تتصدى له قوات الشرطة، وليس تهديداً عسكرياً حقيقياً.

- يكمن الخطر الأكبر على جوهر وجود إسرائيل في احتمال أن تنجح إيران، السنة المقبلة، في التوصل إلى اتفاق يسمح لها بالتقدم في عملية حصولها على القدرة النووية العسكرية. بالتأكيد، لن تكتمل هذه العملية في هذه السنة، لكن اتفاقاً سيئاً مع الدول العظمى يمكن أن يشكل حجراً أساسياً في مسار بدأ منذ زمن طويل.

- من المحتمل أن يشكل هذا الخطر التحدي الأمني الأساسي لإسرائيل، والاتفاق مع إيران سيجعل من الصعب على الأولى مواجهته. ونستنتج من هذا كله أنه يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يكون مستعداً لحرب برية واسعة النطاق في لبنان، ولحرب استنزاف في غزة، ولعملية عسكرية ضد إيران، ستكون صعبة وتكلفتها عالية.

لا يمكن لإسرائيل الانتصار على حزب الله إلاّ إذا كبّدت لبنان ثمناً لا يُحتمل*

غيورا آيلاند**

- ليس واضحاً في أثناء كتابة هذه السطور إلى أين سيتطور الحادث الذي وقع في هار دوف [مزارع شبعا] ظهر أمس (الأربعاء)، لكن وفقاً لطبيعة هذه العملية يمكن التقدير بحذر أن حزب الله غير معني بتصعيد كامل. وأميل إلى ترجيح هذا التقدير، لا لأن الحزب لا يمتلك قدرة عسكرية كبيرة. فعلى الرغم من خسائره الفادحة في سورية، فإن منظومته الصاروخية، التي تشكل سلاحه الأساسي، لم تتضرر قط، فضلاً عن أن قوته مقارنة بما كانت عليه سنة ٢٠٠٦ [عندما اندلعت حرب لبنان الثانية] تعاظمت كثيراً، وبات لديه مزيد من الصواريخ التي أصبح مداها أوسع، وقدرتها التدميرية أكبر، ومستوى دقتها أعلى.
- إذاً، لماذا أقول إن حزب الله غير معني بالتصعيد؟ إنه غير معني أساساً كونه لا يحظى بالشرعية في لبنان. صحيح أن ثمة شرعية كاملة في هذا البلد للهجوم ضد إسرائيل، سواء من جانبه أو من جانب سورية، لكن ليس هناك شرعية لعمل يؤدي إلى دمار شديد في الدولة. بكلمات أُخرى: إن الردع حيال حزب الله مُجدٍ ما دام الطرف الآخر [اللبناني] يفهم أن الحرب ستؤدي إلى دمار لبنان، لا إلى المساس بحزب الله فقط.

---

* المصدر: «يديعوت أحرونوت»، ٢٩/١/٢٠١٥.

** لواء احتياط ورئيس سابق لمجلس الأمن القومي ولشعبة الاستخبارات العسكرية [أمان].

- كان الخطأ الأساسي الذي ارتكبته إسرائيل في حرب لبنان الثانية هو اختيار القتال ضد حزب الله وحده وإبقاء الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني والبنى التحتية للدولة خارج اللعبة. وكانت النتيجة حرباً استمرت ٣٣ يوماً مع ثمن وضرر كبيرين في الجانب الإسرائيلي، ولم يرد أي ذكر لهذا الخطأ الاستراتيجي حتى في تقرير لجنة فينوغراد التي تقصت وقائع تلك الحرب. فماذا سيحدث إذا أدرنا حرب لبنان الثالثة بموجب هذا المفهوم؟ لعل من المعقول الافتراض أن النتيجة ستكون أصعب من نتيجة سنة ٢٠٠٦. وبمنتهى الصراحة، لا بد من القول: لا يمكن لإسرائيل أن تنتصر على حزب الله إلاّ إذا كبّدت لبنان ثمناً لا يُحتمل من المصابين والأضرار.
- على المستوى المبدئي، لا يمكن لأي دولة أن تنتصر على منظمة حرب عصابات ناجعة في الحالات التالية: أولاً، أن يكون العدو وراء الحدود؛ ثانياً، أن تحظى هذه المنظمة برعاية سياسية كاملة من الدولة التي تنشط فيها؛ ثالثاً، أن تكون الدولة التي تمنح الرعاية حصينة ضد أي ردة فعل. وبالتالي، فإن الاستنتاج المطلوب [بالنسبة إلى لبنان] واضح للغاية: إذا استمر إطلاق النار منه نحو إسرائيل وقررنا أن هذا الأمر يوجب رداً إسرائيلياً واسعاً، فعلى هذا الرد أن يكون حرباً معلنة ضد لبنان كله. ومعروف أن لا أحد يريد دمار هذا البلد، لا سورية ولا إيران، وكذلك لا السعودية ولا الولايات المتحدة ولا فرنسا التي استثمرت كثيراً في البنى التحتية للدولة. وكلما كان الخوف من دمار لبنان ذا صدقية أكبر، حقق هذا الأمر ردعاً حقيقياً وحال دون وقوع مواجهة شاملة. أمّا في حال بدء مواجهة كهذه، فإن التهديد بتدميره من شأنه أن يؤدي إلى وقف إطلاق النار في غضون ٣ أيام، لا في غضون ٣٣ يوماً.
- إن الادعاء أن الحكومة اللبنانية غير مذنبة ولا يمكنها أن تفرض شيئاً على حزب الله ليس صحيحاً، وأيضاً غير ذي صلة. فما هو ذو صلة أن تهديد لبنان قادر على أن يولد ردعاً حقيقياً كون حزب الله، كمنظمة سياسية، يخشى أيضاً أن يتسبب بدمار جسيم لدولته.

- سيكون هناك من يقول إن هذه الاستراتيجيا غير ممكنة لأن «العالم لن يسمح لنا بذلك»، لكن هذا القول ضحل. فدول العالم، وبالتأكيد الولايات المتحدة، ستسمح بعملية كهذه في حال توفر شرطين: الأول، أن نقول لها ببساطة إنه لا يوجد لدينا أي قدرة على الانتصار على حزب الله، وإذا كانت تعتقد أن الأمر ممكن فلتقل لنا كيف. وبناء على تجربتي في الحديث مع عسكريين كبار وسياسيين أميركيين بارزين، يمكن تجنيد دعم واسع عندما تُعرض الأمور على نحو جاد ومهني. الشرط الثاني، أن نعرض مسبقاً التفسير المهني، ولماذا هذا هو الطريق الموصى به، لا أن نفعل ذلك في أثناء اندلاع القتال.
- من ناحية عملية، كان لدينا ثماني سنوات ونصف سنة لنشرح هذا الأمر، والأمر الذي يؤسف له كثيراً أننا لا نزال حتى الآن نطلق التهديدات ضد حزب الله بدلاً من توجيه رسائل إلى العنوان الصحيح – الحكومة اللبنانية.

كيف يمكن استغلال المفاوضات في القاهرة
من أجل تحقيق هدوء طويل الأمد في غزة؟*

رون بن يشاي**

- المحادثات التي بدأت قبل العيد في القاهرة ليست فرصة شبه تاريخية لمنعطف إيجابي دراماتيكي في حكايتنا غير المنتهية مع غزة، ولن تسفر عن البشارة التي ستنهي المواجهة مع الفلسطينيين. لكن، على الرغم من ذلك، فإنه يمكن أن نحقق في هذه المحادثات هدوءاً مستتباً بعيد الأمد لمستوطنات جنوب إسرائيل ووسطها، وسنوات من دون سقوط صواريخ وبلا تصعيد. لكن، في البداية، يتعين علينا الاعتراف بأن استراتيجيا الجولات التي تقوم على «ردع، تفاهم وحصار» أفلست.
- وُضعت هذه الاستراتيجيا في أيام حكومة أولمرت، وتستند إلى افتراض أن الجيش الإسرائيلي قادر على توفير ردع قوي لوقت طويل في مواجهة «حماس» وتنظيمات الإرهاب في غزة. وكان من المفترض أن يتحقق هذا الردع من خلال عمليات مخطط لها ومُعَدة بدقة لكن محدودة زمنياً، يخوضها الجيش الإسرائيلي من وقت إلى آخر، فيوجه ضربة قاصمة إلى القدرات العسكرية للتنظيمات الإرهابية، ويقتل كثيراً من قادتها ومقاتليها ويُضعفها. وستشكل معاناة السكان المدنيين والدمار عنصراً أساسياً آخر في الردع، لأنه سيجعل «حماس» تخاف من خسارة شرعيتها كسلطة تحكم القطاع، لكن عاجزة عن تأمين الأمن الجسدي والنفسي لمواطنيها، وحاجاتهم الأساسية.

---

* المصدر: «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٤/٩/٢٧.

** معلق عسكري.

وبالتالي، تُترجم الإنجازات العسكرية إلى «تفاهمات» سياسية تساهم في استقرار الردع بعد القتال. ويمنع الحصار البحري والقيود على المعابر البرية الإسرائيلية تعاظم قوة كل من «حماس» والجهاد الإسلامي، وهو ما يزيد الهامش الزمني الذي يفصل بين التصعيد وعمليات القتال.

- هذه هي باختصار الاستراتيجيا التي وضع أسسها النظرية وزير الدفاع [إيهود] باراك، وكان من المفترض أن تمنح سكان الجنوب فترات طويلة من الهدوء، ووتيرة حياة واقتصاداً طبيعيين في انتظار حدوث أمر ما يغير الوضع الغزاوي جوهرياً، ويفكك القنبلة الغزاوية – الحماسية بصورة دائمة، وهو ربما اتفاق دائم مع الفلسطينيين، أو حدث إقليمي ووضع ملائم لعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

- على أي حال، سمحت هذه الاستراتيجيا للقادة السياسيين والأمنيين خلال هذا الوقت بتحويل اهتمامهم وموارد الدولة إلى مواجهة التهديد الذي يتربص بنا من جانب السلاح النووي الإيراني، ومخزون الصواريخ الموجودة لدى كل من حزب الله وسورية.

- لكن، مع الأسف الشديد، تبددت كل الافتراضات والتقديرات التي استندت إليها استراتيجيا دولة إسرائيل في مواجهة غزة. فعلى الرغم من الحصار والضائقة الاقتصادية والضربات التي وجهها الجيش الإسرائيلي – وربما بسببها – فإن «حماس» لا تزال تسيطر على القطاع، وتحظى بتأييد جزء كبير من السكان الذين يتعلمون منذ ولادتهم كراهيتنا. أمّا الذراع العسكرية لـ «حماس»، كتائب عز الدين القسام، فهي تُظهر بعد كل عملية عسكرية قدرة مذهلة على النهوض وبناء قدراتها العسكرية، وتنجح في تحدي الجيش الإسرائيلي وصولاً حتى إلى الردع في مواجهته. وهذا ما حدث مثلاً بعد عملية «الرصاص المصهور» حين تحولت حركة «حماس» والجهاد [الإسلامي] إلى «جيوش هجينة» تجمع بين تنظيم إرهابي مغروس وسط

السكان المدنيين، وبين قدرة جيوش دولة وسلاحها.

- استناداً إلى تقارير أجنبية، حاولت إسرائيل عرقلة تعاظم القوة العسكرية لـ «حماس» من خلال عمليات سرية نفذتها بعيداً عن حدودها لوقف شحنات السلاح المتطور من إيران إلى غزة. ونجح أكثر هذه العمليات. لكن هذا دفع الغزاويين، ولا سيما بعد أن دمرت مصر بصورة جدية أنفاق التهريب، إلى تعلم تصنيع السلاح بأنفسهم وتطوير منظومات سلاح وأساليب قتال لا تقل إلاّ قليلاً عما قدمه الإيرانيون والسوريون لهم.

- من الصحيح أن الذراع العسكرية لـ «حماس» لم تنجح في عملية «الجرف الصامد» في تحقيق كل المفاجآت الاستراتيجية التي حضّرتها، لكنها نجحت أكثر من مرة في توجيه ضربات فتاكة، بواسطة الأنفاق والقذائف الصاروخية، إلى مؤخرة المنظومة المقاتلة، وإلى المستوطنات القريبة من السياج الحدودي، الأمر الذي أثبت أن استراتيجيا الجولات ليس أنها لم توفر الهدوء والإحساس بالأمن لسكان الجنوب فحسب، بل عملت ضدنا أيضاً بصورة مذهلة من ناحية الجانب الفلسطيني. وبعد عملية «الجرف الصامد»، الرابعة من نوعها خلال الأعوام العشرة الأخيرة، فقد سكان مستوطنات غلاف غزة الإحساس بالأمن والثقة وبقدرة الدولة على الدفاع عنهم.

- البديل الأكثر تداولاً من السياسة الحالية إزاء غزة هو «استراتيجيا الإطاحة» بـ «حماس»، وجوهرها أن ما سبق أن فعلناه بها وبـ «فتح» في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الثانية، يجب أن نفعله اليوم ضد «حماس» والجهاد الإسلامي في غزة.

- إن احتلال غزة أمر ممكن مثلما قيل خلال عملية «الجرف الصامد»، لكن الثمن المتمثل في التكلفة، بشرياً ومالياً، لسيطرة طويلة الأمد على السكان، لن يكون محتملاً.

- أمّا البديل الآخر من استراتيجيا الجولات، فكان سيطرة السلطة الفلسطينية

مـن جديد بزعامة أبو مـازن على القطاع، وهذا لم يُـدرَس بجدية لعدم قدرة الأخير على مواجهة «حماس» عسكرياً، كما أنه لا يرغب في ذلك.

- هناك من يقترح أن تتحمل مصر مسؤولية السيطرة على القطاع، أو أن تدخله قوة متعددة الجنسـيات، وتدير شـؤون السكان بواسـطة صلاحيات تمنحها إياهـا الأمـم المتحدة إلى حين قيام حكم فلسـطيني أصيل، أو أن تصبح غزة جـزءاً من مصر. وهـذا خيار غير واقعـي لأن كل الحكومات المصرية، حتى حكومة السيسـي، غير مستعدة لأن تدرسـه بجدية، وكذلك الأطراف الدولية الأُخرى.
- ثمة خيار رابع لا يشـكل خياراً حقيقياً، لأنه لا يغير الوضع بصورة أساسـية، لكـن مـن الممكـن أن يوفـر مظهـر انتصـار وردع لمـدى أطـول ممـا وفرته العمليات السابقة، وهو توجيه ضربة مسبقة ومفاجئة إلى المنظومة العسكرية لـ «حمـاس» والتنظيمات الأُخرى قبل حدوث التصعيد التالي. وما يميز هذا الخيار هو تقصير أمد الحرب وتقليل خسـائر الجيش الإسـرائيلي. لكن، في المقابل، سـيكون هناك آلاف المصابين في أوسـاط المدنيين في غزة، الذين لم نسـتطع إعطاءهم فرصة للهرب كي لا نخسـر عنصر المفاجأة. وسـتكون النتيجـة خسـارة الشـرعية الدوليـة، وسـيضطر الجيـش إلـى وقـف عملياتـه والانسحاب قبل تحقيق أهدافه خوفاً من العقوبات التي ستُفرض عليه.
- في ضوء غياب خيارات جذابة، لم يكن مفاجئاً أن يتبنى وزير الدفاع موشـيه يعلـون نظريـة الجولات، أمّـا نتنياهو فكـان مقتنعاً بهـا منذ كان بـراك وزيراً للدفاع في حكومته.
- لهـذا، قرر المجلس الوزاري المصغّر في الجلسـة التـي عقدها في ٧ تموز/ يوليو شـن عملية «الجرف الصامد»، وكان هدفها الاستراتيجي «توجيه ضربة قاسـية» إلى القدرة العسـكرية لـ «حماس»، والتوصل إلى هدوء طويل الأمد علـى السـاحة الفلسـطينية كلهـا (بما في ذلـك يهـودا والسـامرة). ولم يجر

الحديث عن الإطاحة بـ «حماس»، ولا حتى عن «تجريد غزة من السلاح.»

- يعكس هذا القرار الذي أعدته وصاغته شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي مجموعـة من الاعتبارات المعقدة التي تأخذ في الاعتبار موجة تفكك الدول وصعود المد الإسـلامي (التسـمية التي يطلقها الجيش على صعود الإسـلام الجهادي، بكل فصائله) الذي يجتاح اليوم منطقة الشـرق الأوسـط. ويوضح مسـؤول رفيع المسـتوى قائلاً: «لقد أدركنا أننا في حاجة إلى مسـؤول فعلي فـي غزة، وإلى عنوان للردع الذي نرغب فـي تحقيقه.» وكانت الخلاصة أننا لا نريد الإطاحة بـ «حماس»، بل إضعافها.
- إلـى جانب ذلك، هناك اعتباران أساسـيان وجّها التخطيـط للعملية وإدارتها: الأول هو المحافظة على الشرعية الدولية للقتال في غزة. والثاني هو الحفاظ على التنسيق والتعاون الوثيقين مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.
- لهـذا السـبب وافـق نتنياهو ويعلـون وغانتـس والمجلس الـوزاري على كل اقتـراح مصـري بوقف إطلاق النـار، وأصروا علـى الوسـاطة المصرية. ولم يخيّب المصريون الأمل، إذ لـم تستطع «حماس» أن تحقق أياً من مطالبها في المفاوضات، واضطرت إلى قبول وقف إطلاق النار بشروط مهينة.

يتضمن هذا الكتاب دراسات ومقالات بقلم جنرالات وباحثين كبار مختصين بالشؤون الأمنية الإسرائيلية، شغل، ولا يزال يشغل، بعضهم مناصب رفيعة المستوى في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

نخص بالذكر بين جملة ما تعالجه هذه الدراسات والمقالات ثلاثة موضوعات رئيسية متداخلة فيما بينها تداخلاً وثيقاً، وهي: (١) العقيدة الأمنية الإسرائيلية - نشأتها، ومرتكزاتها الأساسية، وظروف النشأة؛ وما طرأ عليها من تطورات وتعديلات بفعل عوامل متعددة، ونتيجة الدروس المستخلصة من حروب إسرائيل ضد لبنان وقطاع غزة في العقد الأخير؛ (٢) المخاطر والتحديات التي تواجه إسرائيل في ضوء التهديدات الناجمة عن الاضطرابات التي تجتاح المنطقة العربية وما يتعين على إسرائيل فعله تجاهها؛ (٣) تقويم وتحليل ماجريات ونتائج حروب إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة.



$ 8.00

